الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور العامل الإقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
زينب فريّح

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د.محنّد برقوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د.فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د.زهير بوعمامة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
د.أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2012 م – 2013 م

1433 هـ–1434 هـ

شكر و تقدير

أشكر الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على قبوله الإشراف على هذا العمل

.....

أشكر كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي

.....

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

.....

... زينب فرّيح...

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي.....

إلى إخوتي و أصدقائي.....

إلى روح زميلي و أخي بن مشري عبد السلام.....

.....رحمة الله عليه.....

أهـدي هذا العمـــل شاكـرة لهم دعمهم و إهتمامهـم

... زينب فرّيح...

مقدمة

مقدمة:

حظي موضوع التحول الديمقراطي في البلدان العربية بإهتمام الدارسين و الباحثين في حقل العلوم السياسية و السياسة المقارنة.فقد مثل موضوع التحولات السياسية في البلدان العربية على مر عقود طويلة ،مسألة مثيرة للنقاش و الإختلاف،فعدم حصول تحول ديمقراطي حقيقي في هذه الدول في الوقت الذي مست فيه موجة التحول الديمقراطي جل مناطق العالم تقريبا، أدى إلى بروز أطروحة "الإستثناء العربي " في مجال التحول الديمقراطي.

في هذا السياق،حاول الباحثين و الدارسين مناقشة الأسباب المفسرة لهذا التخلف و الإستثناء العربي عن اللحاق بموجة التحول الديمقراطي.و بعد دراسة متفحصة للواقع العربي إنقسم الباحثين الى ثلاث إتجاهات:الإتجاه الأول يرى عدم ملائمة الثقافة و القيّم العربية السائدة مع التحول الديمقراطي (كتابات **صموئيل هنتنجتون** في "الموجة الثالثة"،**لاري دياموند** في عدة مقالات على غرار why are there no arab democracies? ،**لويس برناند** في What Went Wrong?: The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East.الإتجاه الثاني يرى بأن أسباب الغياب النسبي للديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط متنوعة ، منها التاريخ الطويل من الحكم الاستعماري من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا والتدخل السياسي والعسكري المعاصر من قبل الولايات المتحدة و من بين أنصار هذا الإتجاه **إدوارد سعيد**،و إتجاه ثالث يرجع سبب غياب الديمقراطية في الدول العربية يرجع لكونها بلدان ريعية.و قد توصلت هذه الأبحاث إلى نتيجة كون هذه الدول لا تقبل الديمقراطية و إنمّا التسلط و أنه من المستبعد جدا أن يحدث أي تحول ديمقراطي حقيقي في هذه المنطقة من العالم.

كانت هذه النظرة هي السائدة طوال العقود الماضية ،لكنه يتم إعادة النظر فيها حاليا نتيجة للتحولات السياسية المستجدة على الساحة العربية ،و التي بدأت بالإحتجاجات في تونس التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي ، ليتبع ذلك سلسلة من التحولات السياسية مست دولا عربية عديدة.ففي مصر أدت الإحتجاجات إلى إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك الذي حكم البلاد مدة 23 سنة،و في ليبيا نجحت الإحتجاجات التي عرفتها في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي الذي استمر في حكم ليبيا مدة تزيد عن الـ40 سنة، و في اليمن تنازل الرئيس عبد صالح عن الحكم لصالح نائبه بعد موجة من الإحتجاجات العنيفة التي عرفتها البلاد.و تشهد سوريا حاليا صراع داخلي لم يحسم بعد على الرغم من مرور أكثر من سنتين على بداية هذا الصراع بين النظام و أطراف المعارضة.هذا بالإضافة إلى العديد من الحركات الإحتجاجية و

مقدمة:

الإنتفاضات التي عرفتها البلدان العربية الأخرى و التي إن لم تؤدي إلى سقوط الأنظمة فإنها على الأقل أجبرت هذه الأخيرة على القيام بتعديلات في غاية الأهمية على غرار المغرب،الأردن و الجزائر.

في هذا السياق ،جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم و تفسير موجة التحولات السياسية المستجدة في المنطقة المغاربية بإعتبارها جزء من العالم العربي ،و ذلك من خلال محاولة إختبار القدرة التفسيرية للمتغير الإقتصادي في تفسير هذه التحولات.

- تكمن أهمية هذا الموضوع في:

– كونه يركز على ظاهرة جديدة لم يسبق أن عرفها العالم العربي بصفة عامة، و دول المغرب العربي بصفة خاصة ،إذ طالما ظلت هذه الدول بعيدة عن الديمقراطية و التحول الديمقراطي ،وظلت تعيش في حالة من الإستثناء العربي،لذلك فإن موجة الإحتجاجات ضد أنظمة تتسم بالفساد و اللا ديمقراطية يشكل مادة دسمة للدراسات.

– يعتمد على المتغير الإقتصادي في تفسيره للتحولات السياسية الراهنة ،و الذي يعد من أبرز المتغيرات التي تساعد على فهم الأحداث نتيجة لتوظيفه الإحصائيات و المعطيات البيانية في دراسة الظواهر مما يضفي للبحث مصداقية و دقة.

- ترجع أسباب إختيارنا للموضوع إلى:

– محاولة فهم التطورات المستجدة بالمنطقة المغاربية من خلال التركيز على العامل الإقتصادي في تفسير هذه التطورات،نظرا لأهميته كمتغير تفسيري من جهة،و لإختبار مدى صدق الفرضية التي تقول بأسبقية العامل الإقتصادي في التفسير.

– إكتساب المزيد من المعارف المتعلقة بموضوع التخصص "الدراسات المغاربية".

- تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى:

الوصول إلى التفسيرات و التأويلات التي يمكن أن يزودنا بها العامل الإقتصادي في تفسير ما يحدث من مستجدات على الساحة المغاربية.أي محاولة إختبار قدرة العامل الإقتصادي في تفسير التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،وهل بإمكانه مساعدتنا في فهم ما يحدث في المنطقة.

هناك الكثير من التساؤلات التي تطرحها الأحداث الحالية في المنطقة المغاربية، و كذلك هو الحال بالنسبة لطريقة تناول و تفسير هذه التحولات فهي تختلف من باحث إلى آخر و ذلك طبعا راجع إلى الزاوية

التي ينظر من خلالها كل دارس إلى هذه الأحداث.هذا ما يبرر إختيار الدراسة لمحاولة فهم هذه التحولات الجانب الإقتصادي أو المقاربة الإقتصادية، للاقتراب بواسطتها من التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية.و ذلك للإعتقاد بأن العامل الإقتصادي سيزودنا بتفسيرات مهمة متعلقة بالتحولات السياسية فهو:

– سيفسر لنا سبب قيام هذه التحولات السياسية في بعض البلدان، على غرار:تونس، الجزائر و المغرب.

– سيفسر لنا سبب التدخل الأجنبي الحاصل في ليبيا ، الذي أدى إلى انهيار النظام السابق بعد تدخل قوات الحلف الأطلسي.

❑ للتعمق أكثر في الأفكار التي سبق ذكرها سوف ننطلق في هذه الدراسة من سؤال مركزي مفاده:

ما الدور الذي لعبه العامل الإقتصادي في التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية؟

❑ بناء على الإشكال المطروح يمكن إفتراض أنه:

- كلما تأزم الوضع الإقتصادي العالمي،كلما إنعكس ذلك بالسلب على الدول المغاربية.
- كلما فشلت السياسات التنموية للحكومات المغاربية في تحقيق التنمية،كلما أدى ذلك إلى زعزعت استقرار الدول المغاربية و انهيار الأوضاع.
- كلما إشتدت الأزمة الإقتصادية في الدول الغربية ،كلما فسر ذلك التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة المغاربية.

❑ معالجة هذا الموضوع إقتضت منا الإعتماد على المقاربة المنهجية التالية :

– **المنهج المقارن:**الذي تم إستخدامه في الفصل الثاني،و ذلك من خلال مقارنتنا للتحولات السياسية التي عرفتها البلدان المغاربية مثلا.حيث عرفت تونس و ليبيا إنهيار للأنظمة الحاكمة فيهما و دخلتا في مرحلة إنتقالية، في الوقت نفسه عرفت الجزائر و المغرب جملة من الإصلاحات السياسية الدستورية، كما تظهر المقارنة من خلال مقارنتنا لإنعكاسات الأزمات العالمية على البلدان العربية بصفة عامة و البلدان المغاربية بصفة خاصة ،حيث إختلف تأثر كل دولة بهذه الأزمات وفقا لمدى إرتباط و تبعية إقتصاديات هذه البلدان بالإقتصاد العالمي،فتأثر الجزائر و ليبيا بهذه الأزمات لم يكن بنفس الحدة التي تأثرت بها المغرب و تونس على سبيل المثال لا الحصر.

– **مقترب الإقتصاد السياسي:**الذي استخدمناه في الفصل الثالث من الدراسة،و يكمن جوهره في فهم الظواهر السياسية من زاوية إقتصادية، و قد إستخدمناه لأنه يلاءم موضوع دراستنا حيث ساعدنا على

مقدمة:

الإقتراب من ظاهرة التحولات السياسية الراهنة ببلدان المغرب العربي من زاوية المؤشرات و المعطيات الإقتصادية.إذ بدراسة هذه المعطيات توصلنا إلى عدة نتائج تدور حول إرتباط الإستقرار السياسي بدول المنطقة بتحقيق مستوى إقتصادي يساعد شعوب هذه الدول على تحقيق العيش الكريم و العمل اللائق.

- ككل دراسة، فإن دراستنا هذه لا تنطلق من فراغ، فبالقيام بمسح لأهم الدراسات التي كتبت حول الموضوع نستنتج بان هناك دراسات بارزة في هذا المجال أبرزها الدراسات التالية و التي صنفنها حسب الأقدم فالأحداث:

– **أولا:** دراسة "**أحمد سيد كبير**"،بعنوان:" **التحولات السياسية في البلدان المغاربية بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية**" **1989–2009**".و هي دراسة تدور حول التحولات السياسية في البلدان المغاربية من الفترة 1989–2009،انتهت هذه الدراسة إلى أن البلدان المغاربية عرفت ظاهرة التحولات السياسية بداية من نهاية سنوات الثمانينات،نتيجة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي تكلم عنها هنتنجتون،و نتيجة للتحولات التي عرفتها بنية النظام الدولي،و هي تحولات حدث نتيجة امتزاج تأثير عوامل البيئة الداخلية و الخارجية.و هي تحولات شكلية فقط صحيح أنها فتحت الباب أمام الإنفتاح السياسي و الإقتصادي إلا أن المؤشرات تدل على أنها تحولات أدت في نهايتها إلى ديمقراطية شكلية.

– **ثانيا:** دراسة "**الحسن عاشي**" بعنوان: **مُقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في المغرب العربي**.حاول من خلالها الباحث دراسة أوضاع الشغل في البلدان المغاربية الثلاث الجزائر،تونس ،المغرب،و توصل الباحث إلى أن هذه البلدان تعرف نسب بطالة مرتفعة نسبيا بالرغم من أنها عرفت انخفاضا محسوسا في الجزائر و المغرب إلا أنها تبقى مرتفعة لاسيما بين الشباب المتعلم تعليما عاليا، هذا من جهة،و من جهة أخرى انتهت الدراسة إلى أن انخفاض نسب البطالة يعود إلى استبدالها بالعمل غير اللائق التي يتميز بالهشاشة و تدني الأجور.

– **ثالثا:** دراسة للباحث"**كمال بن يونس**" تحت عنوان :**التهميش الشامل** ":**عوامل في إندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس**،هي دارسة جاءت لتفسير الأسباب التي أدت إلى الثورة التونسية التي نجحت في إسقاط نظام بن علي،حيث لخص الباحث هذه الأسباب في أسباب عميقة تتمثل في الفجوات الهيكلية في المجتمع التونسي،و أخرى ظرفية تمثلت في إحراق محمد البوعزيزي لنفسه ،استخدام النظام للعنف،بالإضافة إلى وقوف القوات الأمنية و الأجهزة العسكرية إلى جانب الشعب ما ساهم في حقن الدماء.

– **رابعا:** دراسة للباحث "**Rodney Wilson** "،بعنوان"**Economy: the root of the uprising** "،و هي دراسة تناول فيها الباحث الأسباب الاقتصادية الدافعة للانتفاضة في تونس و مصر و التي لخصها في الإختلالات الاقتصادية و فشل السياسيات الإقتصادية المتبعة من طرف الحكومات. فرغم أن أنهما كانتا من

مقدمة:

بين الدول التي تحقق نتائج اقتصادية ايجابية لاسيما في نسب النمو إلا أنهما كانتا تعانيان من تفشي الفساد و انتشار البطالة و احتقان داخلي كان ينقصه الفعل المفجر المتمثل في إحراق البوعزيزي نفسه في تونس و موت الشاب خالد سعيد في مصر نتيجة التعذيب على يد الشرطة المصرية.

– **خامسا:** دراسة الباحث "**Magdi Amin** " **بعنوان" After The Spring: Economic Transitions in The Arab World** ". و هي دراسة سعى الباحث من خلالها لمحاولة دراسة الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام البلدان التي عرفت" الربيع العربي"،التي توصل إلى أنها لا تملك خيارات اقتصادية جاهزة ،و هو في سبيل ذلك تكلم عن الدوافع التي أدت الربيع العربي الذي لخصه في أسباب اقتصادية و أخرى سياسية ،حيث تكلم عن فشل النماذج الاقتصادية المتبعة من طرف البلدان العربية مما افرز إصلاحات اقتصادية محدودة،أدت في النهاية إلى إنتاج مجتمعات تعرف نسبة بطالة مرتفعة لاسيما بين الشباب المتخرج من الجامعات ،و ذلك لأن حسب الكاتب كانت النوايا جيدة لكن مخرجات العملية التعليمية كانت سيئة.

- تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية:

هدف الفصل الأول للتأصيل النظري و المفاهيمي لمتغيرات الدراسة الأساسية و المتمثلة في العامل الإقتصادي و التحول السياسي، و ذلك بغية تحديد السند النظري التي ترتكز عليه الدراسة ،لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين إثنين : تم في المبحث الأول التطرق إلى دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية أولا،لتحديد مكانة العامل الإقتصادي في نظريات العلاقات الدولية بصفتها الحقل الأم (حقل العلاقات الدولية) .فيما هدف المبحث الثاني إلى البحث عن دور العامل الإقتصادي ضمن أدبيات التحول الديمقراطي من خلال القيام بعملية مسح لهذه الأدبيات لاكتشاف مكانة العامل الاقتصاد ضمن هذه الأدبيات.

حاول الفصل الثاني من الدراسة،البحث في إنعكاسات الوضع الإقتصادي العالمي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،و في سبيل تحقيق ذلك ،قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين إثنين:بداية ناقش المبحث الأول طبيعة التحولات السياسية المستجدة على الساحة المغاربية من خلال الإحاطة بطبيعة هذه التحولات و أسبابها و تحديد مخرجاتها،ثم تم الإنتقال في المبحث الثاني إلى تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية العالمية التي ميزت الساحة الدولية و التي تم حصرها في ثلاثة متغيرات أساسية تشمل الأزمة المالية العالمية،أزمة إرتفاع أسعار الغذاء،و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو،و تتبع إنعكاساتها على إقتصاديات بلدان المغرب العربي.

فيما سعى الفصل الثالث إلى تحليل التحولات السياسية الحالية من خلال التركيز على البيئة الإقتصادية المغاربية،و ذلك في ثلاثة مباحث رئيسية،حيث حاول المبحث الأول تحديد السمات العامة

مقدمة:

المميزة للإقتصاديات هذه البلدان بغية تحديد أهم الإختلالات إلي تعاني منها و التي أدت في نهاية المطاف إلى إنفجار الأوضاع.بينما سعى المبحث الثاني للوصول إلى أهم التفسيرات التي يمكن أن يزودنا بها العامل الإقتصادي في تعامله مع التحولات السياسية التي تشهدها دول المنطقة المغاربية الثلاث تونس،الجزائر و المغرب،فيما خصصنا المبحث الثالث لتفسير ما حدث في ليبيا من وجهة نظر إقتصادية من خلال محاولة إكتشاف سبب التدخل الدولي بقيادة حلف الناتو في ليبيا و إمتناعه عن التدخل في دول أخرى عرفت ما عرفته ليبيا و ربما أكثر.

- طبعا لا توجد دراسة تخلو من الصعوبات، و قد واجهتنا بعض الصعوبات المعتادة التي يواجهها أي طالب أثناء إعداده لدراسته، تتمثل في:

- كثرة المراجع باللغة العربية و الأجنبية هذا إضافة إلى التقارير العالمية ،في مقابل قلة الوقت الكافي لدراستها ،لهذا إضطررنا إلى إعتماد بعضها و إستبعاد بعضها الآخر.

الفصل الأول:

المنطلقـــات النظريـــة و المفاهيمية للعامل الإقتصادي والتحول السياسي

يتناول هذا الفصل التأصيل النظري و المفاهيمي للمتغيرات المفتاحية للدراسة و المتمثلة في العامل الإقتصادي و التحولات السياسية (التحولات الديمقراطية)،من خلال تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول:يتناول دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية بصفة عامة من خلال تتبع دوره التفسيري لقضايا السياسة الدولية المختلفة و ملاحظة مدى قدرته على منحنا تفسير شامل للأحداث من خلال تتبع أهم المقتربات النظرية في العلاقات الدولية التي مركزت إفتراضاتها و أطروحاتها حول هذا المتغير رغم إختلاف النتائج التي توصلت اليها و التي حصرناها في ثلاث مقتربات أساسية،المقترب الليبرالي الإقتصادي،المقترب القومي الإقتصادي،والمقترب الماركسي.

المبحث الثاني،يهتم بدور العامل الإقتصادي و مكانته التفسيرية في أدبيات التحول الديمقراطي من خلال مناقشة أولا، التحول الديمقراطي كمفهوم من خلال تحديد أهم التعريفات التي أعطيت له و أهم المقتربات النظرية التي حاولت تفسير هذا المفهوم.ثم نتطرق إلى التباين النظري بين الدارسين حول هذا العامل، فمنهم من يرى بأنه يساهم و يعزز التحول الديمقراطي من خلال تأكيدهم على العلاقة الإيجابية بين التنمية الإقتصادية و الديمقراطية على الرغم من أنهم أكدوا على عدم وجود مستوى تنمية محدد يجب توفره ليحدث التحول. و منهم من يرى عكس ذلك، بأنه يعيق التحول و بأن النمو الإقتصادي يحتاج الى نظم سلطوية.و رأي ثالث يرى بأن العلاقة بين المتغيرين غامضة و غير واضحة و بالتالي هو يشكك في مساهمة النمو الإقتصادي في إحداث التحول الديمقراطي.

المبحث الأول:

مكانة العامل الإقتصادي في أدبيات العلاقات الدولية

يدرس هذا المبحث دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية من خلال تقسيمه إلى مطلبين إثنين نحاول في المطلب الأول منهما، القيام بإطلالة سريعة حول العامل الإقتصادي في ميدان العلاقات الدولية، إذ سنقوم بتتبع مكانة هذا العامل في تفسير أبرز القضايا الدولية لنكتشف بأنه كان يحظى بمكانة معتبرة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية،ثم تم تجاهل هذا العامل في التفسير طوال الـ 25 سنة التالية ،ليعود بعدها يحظى بالتقدير في التحليل منذ بداية السبعينات و إزداد هذا التقدير أكثر بعد نهاية الحرب الباردة و طبعا هناك عدة عوامل وراء ذلك سيتم مناقشتها في هذا المطلب.

في المطلب الثاني، سنقوم بتحديد أهم الأدبيات النظرية التي إعتمدت على هذا المتغير في إفتراضاتها و تصوراتها و هي ثلاث مقتربات أساسية–يطلق عليها أحيانا"نظريات"،"أيديولوجيات"، أو "براديمات"– لدراسة العلاقة بين السياسة و الإقتصاد على المستوى الدولي.فهذه الأدبيات رغم إختلاف تقاليدها الفكرية إلا أنها أجمعت على أهمية العامل الإقتصادي في التفسير.

المطلب الأول: نظرة عامة حول دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية

إن مقولة **الإقتصاد أكثر أهمية الآن في العلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى**،تحتوي على بعض من الحقيقة.فأهم القضايا و المسائل المدرجة حاليا على الأجندة الدولية هي قضايا إقتصادية،على الرغم من أنها لا ترتكز حصريا على الإقتصاد،لكنها تدور حول أو تتوقف عند الأسئلة الإقتصادية على غرار:كيف يمكن للمساعدة الغربية تنمية الديمقراطية و تسهيل الإنتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق في أوربا الغربية و الإتحاد السوفياتي سابقا ؟هل نظام العقوبات الإقتصادية فعال ؟ ماهي المحاسن و العيوب الأخرى للإندماج داخل الإتحاد الأوربي و خلق وحدة أوربية موحدة؟ما هو الدور الذي يمكن للإستثمار الخارجي أن يلعبه في تدعيم إتفاقيات السلام بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، الديمقراطية و المصالحة في جنوب إفريقيا، إعادة البناء في البوسنة،و مسار السلام في ايرلندا الشمالية؟ [1]

كما أن أغلب الأسئلة التي تدور في خاطر الحكومات، ترتكز بالدرجة الأولى على النمو الإقتصادي، التنمية، التضخم، البطالة و الإعتبارات الإقتصادية الأخرى. هذه الأسئلة يعتمد عليها نجاح المسار الإنتخابي المستقبلي لهذه الحكومات إلى حد كبير حتى بالنسبة للحكومات غير الديمقراطية، فهي تحتاج إلى إيلاء الإهتمام لهذه الأمور إذا أردت الحفاظ على شرعيتها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من القضايا التي تبدو تملك علاقة صغيرة ،إذا لم نقل منعدمة مع الإقتصاد،لكن ،إذا طفت إحدى هذه القضايا على السطح ،هنا تتورط بعض الإعتبارات الإقتصادية.خذ على

---

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, ***The Economic Factor in International Relations*** (London • New York, I.B.Tauris Publishers, 2001), p.3.

سبيل المثال :قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو نظام عدم الإنتشار النووي ، أو التعاون البيئي الدولي. فنجاح كل هذه الأمور يعتمد على مسألة التمويل،التي بدورها تتوقف على مدى صحة الإقتصاد الدولي.[1]

الفرع الأول:تساؤلات عامة حول العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية

إن هناك عدد من التساؤلات أكثر عمومية يمكن طرحها حول العلاقة بين الإقتصاد و السياسة على المستوى الدولي.و من المهم جعلها واضحة لأنه من المستحيل إحراز تقدم في أي خط من البحث إلا إذا كنا واضحين بشأن الأسئلة التي نطرحها.ما هي هذه الأسئلة الهامة ؟ هو سؤال من الصعب تحديد جواب محدد عليه لكن يمكننا على العموم أن نحصر هذه الأسئلة في الأسئلة التالية التي حظيت بإنتباه معتبر من قبل المختصين في حقل الإقتصاد السياسي الدولي International Political Economy (IPE):

- هل يقتضي النظام الإقتصادي الدولي الليبرالي الحر الهيمنة (Hegomony) لسنّ و تنفيذ القوانين و القواعد؟هذا يعني هل عمل النظام الليبرالي بفعالية يعتمد على وجود دولة مع قوة،موارد و رغبة لأداء دور الزعيم أو دور الشرطي؟.[*]
- ما هي الآثار المترتبة على النمو غير المتكافئ، الذي حتما يصاحب مثل هذا الأمر، لتوزيع القوة بين الدول؟
- ما هي الآثار المترتبة على الإرتفاع النسبي والإنخفاض في إزدهار الأمم للحفاظ على النظام الدولي؟
- ما مدى أهمية مسألة العدالة الإقتصادية؟ هل العدالة بين الأفراد هي ما يجب أن تكون معنية، أو العدالة بين الدول؟
- هل التغير السريع في النظام الإقتصادي الدولي (القول بنمو بالإعتماد المتبادل) من المحتوم أن يجلب معه تغير في النظام السياسي الدولي(القول بانهيار و تراجع الدولة كمستودع و مخزن للقوة السياسية)؟
- بأي الطرق يقوم النظام السياسي الدولي بتقييد و كبح التنمية في النظام الإقتصادي الدولي؟ [2]
- هل يمكن للوسائل الإقتصادية في السياسة الخارجية، مثل المساعدات و العقوبات الإقتصادية ،أن تكون بديل عن إستخدام القوة،أو أنها تعمل فقط عندما يتم دعمها بالقوة؟

على الرغم من أنه من الممكن مسح حقل الإقتصاد السياسي الدولي و تحديد الأسئلة الأكثر طرحا للتساؤل، فإن من المهم أن نلاحظ بأن هناك اتفاق قليل حول أي من هذه الأسئلة أكثر أهمية. إن أهمية

---

[1] Ibid ,p4.

[*]هذه الفكرة هي جوهر نظرية الاستقرار المهيمن(The Theory of Hegemonic Stability)،وفقا لنظرية الاستقرار المهيمن كما وضعها تشارلز كندلبرغر(Charles Kindleberger) في بادئ الأمر(مع أنه كان يفّضل عبارة "زعامة" أو "مسؤولية")، يحتاج اقتصاد عالمي حر وليبرالي إلى وجود قوة مهيمنة أو مسيطرة. وحسب أقوال روبرت كيوهان،(Robert Keohane) تتمسك النظرية بأن هياكل القوة المهيمنة, التي تسيطر عليها دولة واحدة, تفضي إلى تطوير أنظمة حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا ومطاعة.ويمكن توقع أن يكون أفول هياكل القوة المهيمنة نذيرا بأفول قوة النظم الإقتصادية الدولية الموازية.إن القوة المهيمنة قادرة وراغبة في إقامة وصون معايير وقواعد نظام اقتصادي ليبرالي, وبزوالها يضعف النظام الإقتصادي الليبرالي إلى حد كبير .لمزيد من التفاصيل ارجع الى: روبرت، غلبين، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***،تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة،:مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص .99.

[2]Spyros , Economides & Peter , Wilson,***Op.Cit***, p.4.

الأسئلة و جودتها يتوقف إلى حد كبير على التحيزات الأيديولوجية أو الفلسفية للباحث .في هذا الصدد،حددت ثلاث منظورات كبرى في العلاقة بين الإقتصاد و السياسة على المستوى الدولي: الليبرالية الإقتصادية Economic Liberalism،القومية الإقتصادية Economic Nationalism،الماركسية Marxism .هذه المدارس الفكرية تختلف ليس فقط فيما يتعلق بالإجابات التي تعطى،و لكن أيضا فيما يتعلق بالأسئلة التي تطرحها.فمثلا،الماركسية تساءل أسئلة حول الأبنية التاريخية،و إعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية ،و إستغلال مركز الإقتصاد الدولي للمحيط.و بالمثل،فإن الليبرالية تتساءل حول تعظيم الكفاءة العالمية، المنفعة الإقتصادية للإنفاق العسكري،و كيفية تحقيق تقسيم دولي امثل للعمل.[1]

الفرع الثاني:تجاهل العامل الإقتصادي في تحليلات العلاقات الدولية:

رغم إختلاف التقاليد الفكرية الثلاث(الليبرالية،القومية الإقتصادية،الماركسية) حول طبيعة الأسئلة المطروحة ، إلا أنها تتفق حول رؤيتها للعامل الإقتصادي كعامل في غاية الأهمية.و نظرا لهذا، فإنه من المستغرب بأنه حتى حوالي الـ25 سنة الماضية، فإن دارسة العلاقات الدولية أولت إهتمام قليل بالعوامل الإقتصادية.فحسب **سوزن ستراينج** القيام بمسح لأدبيات العلاقات الدولية يمكننا من ان نستنتج بأن هناك فقط بعض الدراسات التي ركزت على العوامل الإقتصادية و ذلك في سنوات 1950 و 1960 من خلال مخطط مارشال، التكامل الإقتصادي داخل المجموعة الإقتصادية الأوربية (EEC)،التفاعلات الإقتصادية لدول الكتلة الشيوعية السابقة " منظمة التعاون والتبادل الإقتصادي بين دول المعسكر الشيوعي"(Comecon)،و الجوانب الإقتصادية للعلاقات الثنائية بين بعض الدول أو مجموعة من الدول (في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط مثلا).لكن ليس هناك دراسات للعلاقات الإقتصادية الدولية بصفة عامة.[2]

إذا عدنا بعقولنا إلى الخلف، إلى الوقت الذي لم تصبح فيه العلاقات الدولية فرع من المعرفة أين بدأت تبرز صور مختلفة و المعروفة "بمثالية ما بين الحربين" التي تأخذ العوامل الإقتصادية بشكل جدي في الحسبان.و هناك عدة كتابات في هذه الفترة يمكن ذكرها ،فقد **كتب نورمان انجل"Norman Angell"** سلسلة من الكتب المشهورة حول الإعتماد المتبادل و لا عقلانية الحرب في ظل الشروط المعاصرة.كما كتب **جون ماينرد كينز" J.M. Keynes** " بكثرة على الآثار الإقتصادية لسلام فرساي.و نجد أن **فيليب نوال باكر"Philip Noel-Baker** "قد كتب و بتفاصيل كبيرة حول الصناعة الخاصة للأسلحة و التسلح ،إذ ناقش إلى حد بعيد و بإقناع بأن صناعات الأسلحة الخاصة مرتبطة بالمصلحة في الحرب و إستخدام الدول و الشركات لقوتهم المالية و عضلاتهم السياسية لإثارة سباق التسلح و تحريض العداء الدولي.[3]بالإضافة إلى **هوبسون "J.A.Hobson** "، **ليونارد وولف"Leonard Woolf"**، **روزا لوكسمبورغ" Luxemburg Rosa"** و ،طبعا **فلاديمير ايليتش لينين،"Vladimir Ilyich Lenin** "،الذين كتبوا و بشكل واسع حول

---

(1)Ibid, p.5.
(2) Susan , Strange**, "International Economics and International Relations:A Case of Mutual Neglect",** *International Affairs*, 46, 2 (1970).p.214.
(3) Spyros , Economides & Peter ,Wilson, ***Op.Cit***, p.6.

"الإمبريالية الإقتصادية".أما **دافيد متراني** ،الذي يعد واحد من أكثر المنظرين تأثيرا في دراسة المنظمات الدولية،فقد كتب واحد من أوائل الكتب حول العقوبات الإقتصادية "Economic Sanctions "و هو كتاب "نظام سلم فعال" A Working Peace System "–و هو الكتاب الأكثر شهرة منذ 60 سنة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،و هو كتاب صغير من 60 صفحة نشر سنة 1943 ،و أعيد نشره في سنة 1946 و 1966،ترجم إلى عدة لغات–[1]،الذي طور فيه المقاربة "الوظيفية" التي لقيت اعترافا أكاديميا حقيقيا لدرجة أن هانس مورجانتو قبل أن يقدم للطبعة الثانية للكتاب ووصل إلى درجة القول "**:بأن مستقبل العالم المتحضر متعلق أساسا بمستقبل المقاربة الوظيفية للمنظمات الدولية**".[2]الفكرة الأساسية لنظريته كانت بأن الدولة ،كشكل من التنظيم السياسي و الإقتصادي أصبحت بالية.و كانت على نحو متزايد غير قادرة على تحقيق الرفاه لمواطنيها.و كنتيجة لذلك ،تحتاج لتكون مكملة و على نطاق واسع ، من قبل الأجهزة الفنية فوق وما تحت الدولة التي تستخدم المعرفة الإقتصادية ، الإجتماعية ،و العلمية المعاصرة،و التي ستكون قادرة بشكل أفضل على إشباع الحاجيات الإنسانية.

إذن، هناك إهتمام كبير بالعامل الإقتصادي في الجزء الأول من القرن الماضي حسب بعض المراقبين في العلاقات الدولية.و من الجدير بالملاحظة أيضا بأن **ادوارد كار** " **E.H. Carr** "،الذي هاجم العديد من هؤلاء الكتاب في عمله الكلاسيكي "**The Twenty Years' Crisis** "، إعتبر أيضا العوامل الإقتصادية عوامل في غاية الأهمية و الحيوية و هي ترتبط بالعوامل السياسية ارتباطا لا ينفصل فهي(أي القوة الاقتصادية) احد المكونات الثلاثة للسلطة السياسية إلى جانب القوة العسكرية و سلطة الرأي العام.و قد كانت أزمته في العلاقات الدولية جزئيا أزمة إقتصادية.[3]

الفترة ما بين 1945 و بداية 1970 يمكن إعتبارها كإستثناء و ليس كقاعدة.فقبل وبعد هذين التاريخين، أولى دارسي العلاقات الدولية إهتمام أكبر للعوامل الإقتصادية.و في تفسير هذا "التجاهل" كما أسمته **سوزان ستورنغ**" **Susan Strange**"للإقتصاد يمكن ذكر العوامل التالية:

يكمن **العامل الأول** في أن الواقع الأساسي للفترة كان "الحرب الباردة"، و كانت المهمة الأساسية "منع المواجهة النووية بين المعسكرين الشرقي و الغربي".في الوقت، الذي شهد فيه معظم الملاحظين الحرب الباردة بمصطلحات التنافس الأيديولوجي، و العسكري و السياسي.كانت النتيجة إعطاء إهتمام قليل للبعد الإقتصادي في الصراع.كما أن الإقتصاد في الصيغة الواقعية الكلاسيكية أدرج ضمن حقل "السياسة الدنيا"" Low Politics"،المتناقضة مع "السياسة العليا"High Politics " لأمن الدولة و الإستراتيجية العسكرية.

يهتم **ثاني عامل** بالمنهجية Methodology ،أثناء هذه الفترة كانت المحاولة لوضع "علم" السياسة الدولية.و لتحقيق ذلك،كان الإقتصاد إما عن قصد أو من غير قصد خارج المعادلة.هانس مورغانتو–في كتابه

---

[1]Guilleme , Devin **,"Que Reste –t-il Du Fonctionalisme International ? Relire David Mitrany(1888-1975)"**,*Critique Internationale*,N°.38 ,(Janvier-Mars 2008) ,p.137.
[2]Dario , Battistilla , ***Theories Des Relations International*** (France :Science Po Des Presses,2006) ,p.362.
[3] Spyros , Economides & Peter , Wilson, ***Op.Cit***,p.7.

المؤثر"**السياسة بين الأمم"Politics Among Nations** " مثلا–وضع حاد فاصل بين الإقتصاد و السياسة.برغم ذلك إعترف مورغانتو بأن الدول يمكنها أن تستخدم الوسائل الإقتصادية لتدعيم قوتها،و رأى المصادر الإقتصادية كمكون مهم للقوة الوطنية،الا انه يميل إلى الإفتراض بأن التعاملات الاقتصادية بين الشعوب ليست جزءا من السياسة الدولية.و في سبيل توضيح ذلك أعطى مورجانتو مثال عن سويسرا هذه الدولة التي رأى بأنها كانت مشارك مهم في العلاقات الإقتصادية الدولية لأن تاريخها الطويل مرتبط بالتمويل الدولي و قوة و سمعة بنوكها.كانت أيضا مشارك مهم في العلاقات الإجتماعية الدولية لعملها الإنساني و دورها كمضيف لسلسة واسعة من الوكالات الإنسانية و الفنية و الإقتصادية الدولية.لكن لأنها تمتنع عن توازن القوة بسبب موقفها التقليدي الحيادي Neutrality ، و لأنها لم تكن مهتمة بزيادة قوتها إزاء قوة الدول الأخرى، لم تكن مشارك في السياسة الدولية.[1]

يتعلق **العامل الثالث** بالهيمنة الأمريكية،فالوضع الهيمني للولايات المتحدة الأمريكية في الإقتصاد الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية خدم إلى حد بعيد ترسيخ فرضية بأن السياسة الدولية ممكن فصلها عن الإقتصاد الدولي.لقد ظهرت أمريكا بعد الحرب كقوة منقطعة النظير في قوتها المالية و الصناعية.كانت في وضع يمكنها من وضع و تحديد قواعد اللعبة الإقتصادية لما بعد الحرب و ضمانه من خلال مجموعة من التهديدات و الإغراءات، إن هذه القواعد تلتقي مع حاجة الديمقراطيات الغربية للحفاظ على وحدتها في مواجهة التحدي السوفياتي،هذه المكانة من الهيمنة الإقتصادية كفلت أو ضمنت تسوية الخلافات بين الحلفاء نسبيا بطريقة هادئة. هذا يعني بأن الإختلافات المحتملة، و الخلافات لم تصبح خلافات ونزاعات فعلية.هذا، بدوره، أدى إلى الوهم بأن العلاقات الدولية الإقتصادية، على الأقل في المعسكر الغربي، كانت غير قابلة للجدل Uncontentious إلى حد ما، أي أنها لا تثير تساؤلات ذات طابع سياسي.[2]

هذا التجاهل للإقتصاد في العلاقات الدولية أتى إلى نهايته في 1970، نتيجة لظهور إهتمام كبير بالعوامل الإقتصادية في التفسير و ذلك بداية من 1973،مع كتب عديدة حول الإعتماد المتبادل[*] Interdependence ،العبر وطنية Transnationalism ، المنظمات الإقتصادية الدولية International Economic Organizations،الأنظمة Regimes، الشركات متعددة الجنسيات The Multinational Corporation ،العقوبات الإقتصادية Economic Sanctions، نظام بروتون وودز The Bretton Woods system، التبعية Dependency،و سياسة المساعدة الخارجية

---

[1] Hans J. Morgenthau, ***Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace***, 5th ed, (New York, NY, Alfred A. Knopf, 1978), 16–41.

[2] Ibid,p.8

[*] و مع ظهور هذه الظاهرة برزت العديد من المشاكل ساهمت بدورها بعودة الاهتمام باهمية العامل الاقتصادي في التفسير .و كما كتب ريتشارد كوبر (Richard Cooper) في كتابه المليء بما ينذر بتطورات في المستقبل والمعنون "**اقتصاد الاعتماد المتبادل"** the Economy of Interdependence(1968) فإن الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي يثير المشاكل التالية: عدم كفاية أدوات السياسة, وحالات التضارب المحتمل في أهداف السياسة,وانعدام الكفاءة الدينامية الناجمة عن قيام صانعي السياسة الوطنيين بتكييف أدوات السياسة ذات الأبعاد= والتأثيرات الدولية القوية بطريقة غير منسقة.و منذ أن ألف كوبر كتابه, اشتدت المشاكل بسبب ازدياد الاعتماد المتبادل في التجارة والمال ومجالات أخرى.

Politics of Foreign Aid،و يمكن أن نفسر هذا الإنفجار السريع لأهمية العوامل الإقتصادية في السبعينات بثلاث أسباب مهمة:[1]

أولا:تضخم الكتابات الأكاديمية حول العلاقات الدولية لاسيما الأمريكية منها،مع توقف نظام بروتون وودز و أزمة النفط بداية 1970،و قد وصل العديد من المراقبين إلى نتيجة مفادها بأن الولايات المتحدة فقدت فجاءة قبضتها على الإقتصاد الدولي.لهذا ليس من المستغرب، بأن هؤلاء الكتاب بدأوا بالنظر في تفسير هذا التغير المفاجئ. و كان من بين التفسيرات الأولية التي أعطيت بأن العالم أصبح أكثر إعتمادا و ترابطا.فثمة مقدار ضخم من الإهتمام بفكرة الإعتماد المتبادل الإقتصادي و الظواهر المتصلة بها مثل عبر الوطنية Transnationalism و الأنظمة الدولية المعروفة ببساطة بكونها" مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة ومعايير وقواعد وإجراءات إتخاذ قرارات تتلاقى فيها توقعات الفاعلين في مجال معين من القضايا".[2]

ثانيا:في بداية 1970 بدأت حملة النظام الإقتصادي الدولي الجديد The Campaign for A New International Economic Order (NIEO)،نتيجة فشل النموذج التقليدي للتنمية الإقتصادية. فالتجارة لم تبرهن على كونها "محرك للنمو"" Engine of Growth"،بالإضافة إلى تزايد ظاهرة عدم المساواة الواسعة للثروة بين الشمال و الجنوب.و كنتيجة لذلك، نادت دول العالم الثالث لأجل إصلاح جذري للنظام الإقتصادي الدولي،متضمن لتعديل السوق ،و إدخال آليات إعادة توزيع أساسية،هذا ما أدى إلى نمو حوار شمال–جنوب و أصبح الـNIEO أحد أكثر القضايا أهمية على الأجندة الدولية.كان هناك بالنتيجة نمو في أهمية الإقتصاد ،لأن هذا الحوار كان مهتم بالطريقة التي يجب أن ينظم بها الإقتصاد الدولي.[3]

ثالثا:الدور الرائد لبعض الأفراد في وضع الحقول الفرعية للإقتصاد السياسي الدولي على الخريطة الأكاديمية.البروفيسورة **سوزان سترينج** أستاذة العلاقات الدولية بكلية لندن للإقتصاد و العلوم السياسية،انتقدت في سنوات 1980–1980 العلاقات الدولية مثلما رأينا سابقا ،لتجاهلها العوامل الإقتصادية.لاسيما أنها لفتت الإنتباه إلى إمكانية أن تؤثر التغيرات السريعة التي تحدث في الإقتصاد الدولي بعمق في النظام السياسي الدولي. كما صرحت بأنها لا تؤمن بأن دور و قوة الدولة في تراجع،كما جادل البعض،لكن جادلت بأن بعض أشكال القوة (القوة المالية،و القوة التي تأتي من الإمتلاك الحصري لبعض أنواع من المعرفة) كانت متزايدة في الأهمية،وبأن هناك آليات جديدة يجب أن تطور في النظام لتساير هذه التغيير السريع.و ينبغي أيضا ذكر

---

[1] من أهم هذه الأعمال نذكر:

Robert O. Keohane and Joseph S. Nye (eds),Transnational Relations and World Politics (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1971); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye,Power and Interdependence: World Politics in Transition (Boston, MA,Little Brown, 1977); Stephen D. Krasner (ed.), International Regimes (Ithaca, NY, Cornell University Press, 1983); Robert Gilpin, US Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment (New York, NY, Basic Books, 1975); John White, The Politics of Foreign Aid (London, Macmillan, 1974).

[2]Stephen, Krasner, **"Structured Causes and Regime Consequences:Regimes as Intervening Variables"**, *International Organization* 36, 2 (1982), p.1.

[3]Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,pp.9-10.

مساهمة **فريد هيرش Fred Hirsch** الإقتصادي البريطاني الذي يعمل لحساب البنك الدولي في واشنطن خلال أزمات منتصف 1970،الذي عاد للمملكة المتحدة لتأسيس قسم للدراسات في جامعة وارويك University of Warwick .كان جوهر فكرته الأساسية التركيز على الـ IPE ،و ليس السياسة الدولية ،أو الإستراتيجية ،أو التاريخ الدولي.[1]

عاد الإهتمام بدور العامل الإقتصادي في التحليل و بقوة بعد نهاية الحرب الباردة ،اين كانت القوة العسكرية تلعب الدور الأساسي و الفعال في رسم ملامح العلاقات الدولية ابان فترة الحرب الباردة. و هي الفترة التي تميزت بحالات التوتر و الردع و التهديد الناتجة عن سياسة سباق التسلح المنتهجة من قبل القوتين العظميين.[2]

إلا أن نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي أدت إلى زيادة أهمية دور العامل الإقتصادي في تحليل مختلف الظواهر الدولية بشكل لافت للإنتباه،حيث كشفت حرب الخليج عن مسالة هامة و هي عملية إعادة ترتيب عناصر القوة،حيث انه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي،شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الإقتصادية،لكن حرب الخليج اكدت على ان العنصر العسكري عامل محدد و حاسم في قوة الدولة،و ان الذي حدث يعبر فقط عن اعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي،فبعدما كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري،أصبح اليوم التركيز أكثر على العامل الإقتصادي،و هو ما يعكس"تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة،فإنتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي او التقليدي الكثيف،فيما حصل صعود في دور القووة الإقتصادية و هو ما سماه جوزيف ناي "Joseph Nye" ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة" Non Power Influence" و أشار إليه الكثير من المفكرين. ففي مؤلفه الهام يؤكد الإقتصادي ميشيل البير "Michael Albert" ان نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه،للصراع بين انماط مختلفة من الرأسمالية،نفس الشيء لاحظه بول كيندي "Paul Kennedy" في كتابه "صعود و هبوط للقوى العظمى"،و كذا كتاب لستر ثرو"Lester Throw" رأس برأس:الحرب الإقتصادية القادمة بين اليابان و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية".[3]

إن تنامي دور القوة الإقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة يبرهن عليه بعدة مؤشرات،فقد إتسمت العلاقات الدولية لما بعد الحرب البرادة بالتوجه الواسع نحو التكتلات الإقتصادية على المستويين الإقليمي و الدولي،فهناك التكتل الأمريكي ممثلا في كتلة النافتا NAFTA بين دول أمريكا الشمالية و تكتل الآسيان ASEAN بين اليابان و دول حنوب شرق آسيا و تكتل الإتحاد الأوربي و توسيعه ليشمل دول أوروبا الوسطى و الشرقية و تكتل دول غرب إفريقيا ممثلا في الإيكواس ECOWAS، هذه التكتلات تنم بإختلاف تواجدها الجغرافي عن بداية حقيقية لثورة إقتصادية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين.[4]

---

[1] Ibidem.

[2] عبد الناصر ،جندلي ،***التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة*** (الجزائر:دار قانة للنشر و التجليد،2010)،ص.126.

[3] مصطفى، بخوش،"**مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**"،*مجلة العلوم الإنسانية*، العدد الثالث،(اكتوبر 2002)،ص ص.165-166.

[4] جندلي،عبد الناصر ، ***مرجع سابق***،ص.144.

ما زاد من تعاظم دور القوة الإقتصادية هو ظهور منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO) كمنظمة تفاوضية عالمية في عام 1994 محل الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة(General Agreement on Tariffs and Trade (Gatt) .فقد أوكلت مهمة الإشراف الرئيسية على التجارة في النظام الدولي الجديد،بحيث تساهم بنسبة 95% من حجم التجارة العالمية.

ما ينم كذلك عن تنامي دور القوة الإقتصادية و تكثيف نزعة التوجه نحو التكتلات الإقتصادية هو ذلك التحول الذي شهدته العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و روسيا إلى علاقات إقتصادية متعددة الأطراف فيما أصبح يعرف بمجموعة 7+1.و هي مجموعة ذات طابع اقتصادي بحيث تضم الدول الاكثر تصنيعا في العالم،كما أنها تكتل جيو-اقتصادي.فهي فضلا عن الولايات المتحدة ،تضم كل من اليابان،كندا،فرنسا،بريطانيا،ايطاليا و المانيا بالاضافة الى روسيا الإتحادية.[1]

إن أهمية القوة الإقتصادية في تزايد مستمر نتيجة لتوجهات مختلف الدول سواء في الشمال المتقدم أو في الجنوب المتخلف صوب التكتلات و العمليات التكاملية فيما بينها من خلال تركيزها على ميكانيزم الإعتماد المتبادل في المجال الإقتصادي،الكفيل بتأمين و إستمرارية الروابط الإقتصادية و تمتينها فيما بين الدول الأطراف في هذه التكتلات و العمليات التكاملية.و مازاد في تلك الاهمية هو تحول بؤرة الإهتمام من القضايا الأمنية و العسكرية الى القضايا الإقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة.[2]

الفرع الثالث:مضامين القوة الإقتصادية:

مثلما ذكرنا سابقا،فقد رأى **إدوار كار E.H.Carr** بأن القوة الإقتصادية مكون مهم للقوة السياسية. لكن ما هي القوة الإقتصادية؟ إن الإمتلاك المعتبر للقوة الإقتصادية يعني ضمنيا مفهوم "الهيمنة"Hegemony"،لكن في التحليل،مفهوم القوة الإقتصادية يكون أكثر تعقيدا بكثير مما يبدو للوهلة الأولى.هناك على الأقل ثلاث أنماط من القوة الإقتصادية يمكن تحديدها:

أولا:هناك أنماط من القوة الإقتصادية المتعلقة بـ:"إحتمالات الحرب"،هذا هو الشكل الأكثر مناقشة من القوة الإقتصادية في المذهب الواقعي أو القومية الإقتصادية.و فيه يتم التركيز على قدرات البلاد الصناعية، و حجم و مستوى مهارة سكانها، درجة التقدم التكنولوجي، و درجة إكتفائها الذاتي من الغذاء و المواد الأولية الحيوية.كل هذه العوامل تساهم في قدرة الدولة على شن الحرب، و في قدرتها على الإنتصار فيها.و تكون النتيجة مفادها، بأن الدولة الأكثر تصنيعا تملك درجة عالية من الإكتفاء الذاتي Autarky مثل الو.م.ا التي هي الوحيدة التي تملك هذه القوة لحد الآن.[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص.145.

[2] المرجع نفسه،ص.146.

[3] Paul, Kennedy, ***The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000*** (London, Fontana, 1989),p.14.

ثانيا:هناك أنماط من القوة الإقتصادية لا ترتبط مباشرة بقدرة الحرب لكنها تزود الدولة بتأثير دولي واسع.بعض الدول على سبيل المثال تملك قوة مالية Financial Power بحكم قدرتها على دعم أو تقويض عملات دول أخرى و قدرتها على مساعدة أو عرقلة مخططات إستثمار دول أخرى. و قد ينطوي هذا على إمتلاكها صوت كبير في منظمات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي International Monetary Fund (IMF) .فبعض الدول تمتلك إنتاج القوة بواسطة قدرتها على الإستثمار المباشر في دول أخرى و هو ما يمكنها من التهديد بمنع شركاتها من الإستثمار في دولة أخرى،و دول أخرى تملك قوة سوقية بواسطة إمتلاكها لأسواق واسعة و مربحة تمكنها من فرض تعريفات جمركية أو نظام الحصص على صادرات دولة أخرى و ذلك في سياق الوصول إلى بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية.[1]

ثالثا:هناك أنماط من القوة الإقتصادية التي تنجم عن بعض المزايا الهيكلية Structural Advantages من خلال القدرة على تحديد جدول الأعمال، هيكلة السياق و البيئة التي سيتم اتخاذ القرار فيها، لتحديد الفرص أو مجموعة الخيارات.على سبيل المثال، أنه على الرغم من عجز ميزان المدفوعات و العجز في الميزانية ،و إنخفاض القدرة التنافسية في s1970 و s1980،لا تزال الولايات المتحدة تملك وتمارس سلطة هيكلية كبيرة،ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك تأثير الشركات الأمريكية بشأن الممارسات التجارية، وأنماط الإستهلاك،القيم والمواقف والأذواق في جميع أنحاء العالم، والدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعطي لها رأي كبير في أسلوب عملها، ممارسات التوظيف، و فلسفتها التوجيهية ،والحجم الهائل للإقتصاد الأمريكي،وهو ما يعني في كثير من الأحيان، كما قال أحد الاقتصاديين مرة واحدة، أنه عندما تعطس أمريكا ،فإن العالم يصاب بالزكام.[2]

إن القول بأن الإقتصاد أكثر أهمية اليوم من أكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يعني واحد أو أكثر من الأربعة الأشياء التالية و ذلك حسب **سبايروس إكونوميدس و بيتر والسون:**

- وسائل إقتصادية(Economic Means):و تشمل:التعريفات والحصص، التلاعب بالعملة، والمعونة والعقوبات الإقتصادية التي هي الآن أكثر أهمية لاسيما في ظل التراجع عن إستخدام المباشر للقوة.
- غايات إقتصادية(Economic Ends):و يشتمل على:العمالة،إنخفاض التضخم، النمو، و التنمية.
- آثار إقتصادية(Economic Implications):إن الأفعال السياسية و الأفعال الأخرى تملك اليوم توريطات إقتصادية أكبر بكثير أو إنعكاسات إقتصادية.
- أسباب إقتصادية(Economic Causes): إن أكبر عدد من الأعمال الهامة والسياسية وغيرها من الأحداث، بما في ذلك تحقيق السلام و إندلاع الحرب، لها أسباب إقتصادية.[3]

من المهم أن نضع في اعتبارنا هذه الأربعة أبعاد عند النظر في البيانات و المعطيات حول دور العامل الإقتصادي في العصر الحديث للعلاقات الدولية.

---

[1]Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,p.11.
[2]Ibid ,p.12.
[3]Ibidem.

المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية.

رغم أن الباحثين قد أفرزوا عددا من "النظريات" لشرح العلاقة بين الإقتصاد والسياسة، فإن هذه الدراسة إنتقت ثلاثة مقتربات بارزة ولها تأثير عميق في الشؤون الثقافية و السياسية. القومية الإقتصادية و التي تفترض وتؤيد تفوق السياسة على الإقتصاد[1]، الليبرالية الإقتصادية التي انبثقت عن حركة التنوير في كتابات **آدم سميث (Adam Smith)** التي تفترض وجود السياسة و الإقتصاد من الناحية المثالية على الأقل، في مجالات معينة ،والماركسية التي برزت في منتصف القرن التاسع عشر كرد فعل على الليبرالية و الإقتصاد الكلاسيكي، و التي تتمسك بأن الإقتصاد هو الذي يحرك السياسة و أن النزاع السياسي ينجم عن الصراع بين الطبقات حول توزيع الثروات.

تختلف الأيديولوجيات الثلاث بشأن نطاق واسع من الأسئلة مثل: ما هي أهمية السوق للنمو الإقتصادي وتوزيع الثروات بين الجماعات والمجتمعات؟ ماذا يجب أن يكون عليه دور الأسواق في تنظيم المجتمع المحلي والدولي؟ ما هو تأثير نظام السوق في قضايا الحرب والسلم؟ تحتل هذه الأسئلة ومثيلاتها موقعا مركزيا في المناقشات التي تدور حول الإقتصاد السياسي الدولي.وبسبب التطور الكبير للقومية والماركسية في العهد الحديث كرد فعل على معتقدات الإقتصاد الليبرالي,سوف أستهل بحثي وتقديمي لهذه المقتربات بالليبرالية الإقتصادية.[2]

الفرع الأول:تصور مقترب الليبرالية الإقتصادية[*] لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية.

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية الإقتصادية هي بأنها مذهب له تقاليد عريقة أكثر من القومية الإقتصادية و الماركسية ،فجذور معظم الأفكار الليبرالية يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية،التي ظهرت مع كتابات ادم **سميث** في نهاية القرن الثامن عشر.و يعد كل من **ادم سميث(Adam Smith) ،دافيد ريكاردو(David Ricardo) ،جون ستيوارت ميل(J.S. Mill)،جاك هوبسون(J.A. Hobson) ،جون ماينرد كينز(J.M. Keynes) ،دافيد مترانـي(David Mitrany) ،فريدريك هايك (Friedrich Hayek) ، ج.ك.جالبرايث (J.K.Galbraith)،ميلتون فريدمان (Friedman Milton)،روبرت كيوهان(Robert Keohane)**،من أبرز الإقتصاديين السياسين المؤثرين ضمن التيار الليبرالي.و هم يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم الى تيارين،**فسميث ،ريكاردو ،هايك، و فريدمان** ،يعتبرون من أنصار مبدأ "دعه يعمل

---

[1] روبرت ،غيلبين ،***مرجع سابق***،ص.45.

[2] المرجع نفسه،ص.ص.44-45.

[*] يؤ كد بعض الباحثين أن ليس ثمة شيء اسمه النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي لأن الليبرالية تفصل الاقتصاد والسياسة أحدهما عن الآخر وتفترض أن كل مجال يعمل وفق قواعد مع معينة ووفق منطق خاص به . بيد أن هذه النظرية هي في حد ذاتها نظرية أيديولوجية وأن المنظرين الليبراليين يشغلون أنفسهم واقع الأمر بالشؤون السياسية والاقتصادية على السواء. وسواء طرحت هذه النظرية بشكل صريح جلي في كتاباتهم أو بشكل ضمني فحسب, يمكن للمرء التحدث عن نظرية ليبرالية للاقتصاد السياسي.

Laissez-Faire"،التجارة الحرة Free Trade، و تدخل أدنى للدولة في الإقتصاد.و على النقيض من ذلك، دافع **هوبسون،كينز،جالبرايث**، و **كيوهان** على تدخل واسع للدولة في الإقتصاد محليا و دوليا.[1]

نظرا لتنوع الفكر الليبرالي، برز تساؤل طرح نفسه بقوة حول القواسم و الخصائص المشتركة بينها، و في هذا الإطار يمكن تحديد ثلاث سمات شاملة:

أولا:الإيمان بالسوق بإعتباره الوسيلة الأكثر كفاءة لتخصيص الموارد،أو على الأقل وسيلة فعالة نسبيا، شريطة أن تؤدي الدولة دورها بنجاح في تهيئة الظروف–بمنع ،على سبيل المثال،نمو الإحتكارات – التي يعتمد عليها نجاح العمليات في السوق.

ثانيا:الفردانية(Individualism):الإيمان بأن الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع و بأن الإمتحان الحاسم لأي مجموعة من المؤسسات هو الدرجة التي تذهب إليها في تعزيز الحرية الفردية و الرفاه(بدل رفاه عشيرة،طبقة ،النخب التجارية،الجماعة الإثنية أو غيرها من الجماعات).

ثالثا:الشك إزاء قدرة الدولة على إدارة النشاط الإقتصادي.بعض الليبراليين "الجدد" أكدوا بأن إدارة و تنظيم النشاط الإقتصادي يحتاج و بشكل متزايد لظروف صناعية حديثة.و لكن كل الليبراليين إعتقدوا بأن السيطرة المركزية المباشرة للنشاط الإقتصادي مبررة فقط في الظروف القصوى أو الإستثنائية–أثناء فترة الحرب،على سبيل المثال،أو في مواجهة فشل السوق الحاد–و ذلك فقط مؤقتا.[2]

إن أهم مبدأ للبيرالية الكلاسيكية يتمحور حول" التجارة الحرة"،و يعد **ريتشارد كوبدن** المفسر الرئيسي لهذا المبدأ.حيث أكد بأن التجارة الحرة تقود للسلام ، رغم أن تأثير التجارة في السياسة الدولية موضوع خلافي مثير للجدل إلا أن الليبراليون إعتبروا التجارة قوة للسلام اعتقادا منهم بأن الترابط الإقتصادي يخلق أواصر إيجابية بين الشعوب ويعزز إنسجام المصالح بين المجتمعات،كما أنها تجعل للدول مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن.بينما و في ناحية أخرى، ينظر الإقتصاديون القوميون والماركسيون المعاصرون إلى التجارة بأنها ضارة حيث إن التخصص والترابط الإقتصاديين يجعلان الدول غير آمنة وتابعة وسريعة التأثر بالتطورات الخارجية .و بالتالي، ينظر إلى التجارة بوصفها مصدر توترات سياسية وضغط إقتصادي وبوصفها أداة تجرد المجتمع من قدرته على إدارة شؤونه الخاصة به.[3]

في الواقع، غالبا ما يعزو إلى **كوبدون** كونه أول شخص قام بتسييس مبدأ سميث،إذ كرس الكثير من حياته لوصف و نشر القيم السياسية التي تتدفق من مبدأ "دعه يعمل" و التجارة الحرة.[4]

أكد **كوبدن** بأن أهم متطلب أساسي للسلام الدولي يكمن في تحرير التجارة بين الأمم.ذلك لأنه مثل ريكاردو وسميث قبله،أكد بأن التجارة تجعل المجتمعات معتمدة على بعضها البعض.التجارة ملزمة الأمم معا

---

[1] Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,p.16.
[2] Ibid, p.19.
[3] روبرت ، غيلبن ،***مرجع سابق***،ص.217.
[4] Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,p.23.

في مسعى مشترك–المسعى المشترك تعظيم التجارة و الثروة– و من ثمة فان السلام سينتج إذا كل الدول استفادت من نظام التجارة الحرة و لا توجد دولة لها مصلحة في كسر هذه العلاقات المفيدة بالذهاب إلى الحرب.تجدر الإشارة إلى أن في جوهر نظرية **كوبدن** ما اسماه **كنيث والتز Kenneth Waltz** "الصورة الثانية" لتحليل العلاقات الدولية التي ترى بأن الحرب هي إنتاج البنية الداخلية للدولة. [1]

أمن **كوبدن** بأن الصراع و الحرب كان مؤامرة من الطبقة الأرستقراطية الحاكمة.هذه الطبقة حسب وجهة نظر **كوبدن** ،لها مصلحة في الإحتكار،الحمائية،الإستعمار،توازن القوى و التدخل الأجنبي. و هذه الأشياء تقود إلى الغيرة و العداء الدولي، و في النهاية تقود إلى الحرب–و لا يوجد أحد مستفيد من هذا الوضع إلا الطبقة الحاكمة.[2]

غير أن والتز يرفض الفكرة القائلة بأن الإعتماد الإقتصادي المتبادل يؤدي الى إختفاء الصراع و الحروب مثلما تقول الليبرالية بقوله:"**إن أكثر الحروب الأهلية وحشية،و أكثر الحروب الدولية دموية تخاض في مناطق يقطنها أناس متشابهون جدا ،تجمع بينهم مصالح متشابكة**".[3]

لقد كان تأثير الليبرالية الإقتصادية كبير جدا ذلك لأنه:**أولا**،أصبحت التجارة الحرة إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية البريطانية بين 1846 و 1880 أثناء هذه الفترة كان لبريطانيا تأثير أكبر بكثير من أي قوة أخرى في هيكلة النظام الإقتصادي الدولي. و قد تشجعت الدول الأخرى، المتقدمة و المتخلفة على فتح أسواقها.[4] **ثانيا**، شكلت الليبرالية الإقتصادية جزءا أساسيا من دبلوماسية وزيرة الخارجية الأمريكية **كورديل هال Cordell Hull** في 1940، و النظام الإقتصادي الدولي الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ،تأسس على مبادئها: الإنفتاح، وعدم التمييز؛التعددية، وتحويل العملات. أكثر من أي شخص مشارك في المفاوضات في دمبارتون أوكس، سان فرانسيسكو،بريتون وودز و هافانا، تمسك **هال** بإيمانه بالرؤية الليبرالية الكلاسيكية.هذا ما كان متناقض بشكل حاد مع **كينز**، رئيس المفاوضين البريطانيين ، الذي دعا لتدخل الدولة و تجارتها في السلع و الإتفاقيات الدولية لأجل السلع المصنعة الضرورية ،و أهمية التقيد الكمي للسلع المصنعة غير الضرورية.[5]

على الرغم من الإنتصارات الفكرية من اليمين الجديد من 1980، والتعديلات اللاحقة للعديد من جوانب الحياة الإقتصادية – لاسيما الأسواق المالية –في جميع أنحاء العالم، والإدارة متعددة الأطراف للسوق الدولية، من خلال مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية و الإتفاقات، لكن مركزية الأفكار الليبرالية لا يمكن

---

(1)Kenneth ,Waltz, ***Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*** (New York, NY, Columbia University Press, 1959).p.45.

(2) Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,p.24.

(3) مصطفى ، بخوش،"**النزاعات الدولية**"*مطبوعة*،محاضرات ألقيت على طلبة السنة رابعة علاقات دولية،2008/2007.ص.46.

(4)Spyros , Economides & Peter, Wilson ,***Op.Cit*** ,p.24.

(5)Ibid,p.25.

إنكارها.و مع نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي الشيوعي،صرح فرانسيس فوكوياما بـ "الإنتصار بلا حرج" لليبرالية الإقتصادية كجزء من أساسي من أطروحته حول "نهاية التاريخ.[1]

من المؤكد أنه في الوقت الراهن، لا يوجد أي منافسين أيديولوجيين لليبرالية الإقتصادية. ولكن أطروحة فوكوياما الجريئة تحتاج لكي تكون مؤهلة إلى طريقتين على الأقل. **أولا**، ينبغي أن يكون أشار إلى أن الليبرالية الإقتصادية تأتي في طائفة واسعة من الأشكال الرأسمالية الفردية" Individualistic Capitalism للولايات المتحدة (حيث الربح الخاص يأتي في المقام الأول، ثم رفاه الأمة كمنتج ثانوي)، و هذا ما يمكن أن يتناقض مع "الرأسمالية الجماعية" Collective Capitalism"لليابان و البلدان الصناعية الحديثة في شرق وجنوب شرق آسيا (حيث تأتي الأمة في المقام الأول، و الربح الخاص في المقام الثاني). وهذا بدوره يمكن،أن يتناقض أيضا مع "رأسمالية الرفاه "Welfare Capitalism" للإتحاد الأوروبي، التي تتميز من خلال العقد الإجتماعي بين العمل ورأس المال والدولة (على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أنه عانى تآكل كبير في السنوات الأخيرة من سطوة و حكم تفكير السوق الحرة و تصاعد وتيرة العولمة).

ثانيا، ينبغي التمييز بين الليبرالية الإقتصادية من الناحية النظرية و الليبرالية الإقتصادية من الناحية العلمية. بينما تقريبا كل الساسة في العالم يمجدون فضائل التجارة الحرة، كل الحكومات دون إستثناء تحمي سوقها الرئيسية من المنافسة الخارجية إلى درجة أقل أو (عادة) على أكبر. و لذلك هناك هوة واسعة بين الخطاب والواقع الإقتصادي من الليبرالية.[2]

الفرع الثاني:تصور مقترب القومية الإقتصادية لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية.

شهدت القومية الإقتصادية، شأنها شأن الليبرالية الإقتصادية، الكثير من التحولات على مدى القرون العديدة الماضية. كما تبدلت عناوينها : المركنتيلية،الإقتصاد الموجه، الحمائية، المدرسة التاريخية الألمانية،ومؤخرا الحمائية الجديدة. غير أنه تجري عبر جميع هذه الظواهر مجموعة من الأفكار أو المواقف بدلا من مجموعة متماسكة ونظامية من النظريات الإقتصادية أو السياسية.

مفاد فكرتها الرئيسية هو أن الفعاليات الإقتصادية تخضع أو ينبغي أن تخضع لهدف بناء الدولة و مصالح الدولة. ويسند جميع القوميين الأمن القومي والقوة العسكرية في تنظيم وأداء النّظام الدولي إلى أولوية الدولة.[3] و يمكن تمييز موقفين أساسيين ضمن هذا الإلتزام العام ،هناك القوميون الذين يعتبرون الإقتصاد الدولي حلبة للتوسع الإمبريالي والتعظيم الوطني. ويمكن تسمية هذا الشكل العدواني بأنه "**مركنتيلية**" **حاقدة**" أو القومية الإقتصادية العدوانية **ليوهان فيتشت Johan Fichte** في أوائل القرن التاسع عشر – الأفكار الأساسية لها و التي تم تطبيقها لاحقا من قبل الدكتور **شاخت Dr Schacht**، وزير مالية هتلر، في محاولته لبناء "نظام إقتصادي جديد" يعتمد على التفوق الألماني في أوروبا –بالنسبة لفيتشت، الموقف

---

[1]Francis , Fukuyama, **"The End of History ? "**, *The National Interest*,16 , (Summer 1989),pp. 3-18.

[2]Chris , Brown **,"Really Existing Liberalism "and International Order** ",*Millennium Journal of International Studies*,(3/1992) p.21.

[3] روبرت ،غيلبن ***مرجع سابق***،ص.51.

الإقتصادي للأمة تمليه البيئة السياسية التي تعمل فيهاف.في بيئة عدائية من الدول المتنافسة، لم تكن أمة طامحة مثل ألمانيا في القرن التاسع عشر تملك أي خيار غير إنتهاج سياسة خارجية إقتصادية صلبة و لا هوادة فيها.فالأمة لا يمكن الحصول عليها بثمن زهيد، دون التسبب بأضرار لغيرها من الدول.[1].

و هناك ما يسمى من ناحية أخرى" **بالمركنتلية الحميدة**" التي دافع عنها روبرت غيلبن، جوهر هذا المذهب هو أن الدول بإنتظام تعمل لحماية إقتصاداتها من المنافسة الأجنبية من أجل الحفاظ على مستويات عالية من العمالة، والإستقرار العام الإقتصادي والإجتماعي. وجهة هذه التدابير ليست لإصابة الأطراف الأخرى و لكن للدفاع عن النفس.[2]

مع أنه ينبغي النظر إلى القومية الإقتصادية بوصفها إلتزاما عاما ببناء الدولة، فقد إختلفت الأهداف الدقيقة التي كانت تسعى لتحقيقها والسياسات التي إعتمدتها في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة. فقد جادل **جاكوب فاينر (Jacob Viner)** على نحو مقنع بأن المؤلفون القوميون الإقتصاديون (أو ما يسميه المركنتيليون) يتقاسمون أربع معتقدات مركزية :[3]

- أن إكتساب الثروة هو مصلحة حيوية، ليس فقط لذاتها ولكن من أجل تعزيز سلطة الدولة ، وفي نهاية المطاف من أجل البقاء.
- أن تلك الثروة تتكون من معادن ثمينة – تراكم الذهب والفضة السبائك – وبالتالي هي محدودة.و ينتج عن هذا أن دولة واحدة تحصل على المكاسب و دولة أخرى تفقدها.و بهذا يصبح الإقتصاد لعبة"صفرية.
- أن المهمة الأولى للسياسة الإقتصادية الخارجية هي تأمين توازن التجارة المرغوب فيه.ونتيجة لذلك من وجهة النظر هذه، تم تشجيع الصادرات و إحباط الواردات.[4]
- أن تنظيم الدولة للنشاط الإقتصادي أمر ضروري وطبيعي،فتدخل أو تمدد الدولة على الحياة الإقتصادية كان واحدة من السمات المميزة لعملية الإنتقال من الإقطاع إلى الحداثة.[5]

لذلك ،رفض أنصار المذهب التجاري الكلاسيكي، الفصل بين الإقتصاد والسياسة التي تدعمه الليبرالية الكلاسيكية.كما أنهم يرفضون فكرة وجود إنسجام مسبق في المصالح بين الأفراد أو بين الأمم.المجال الإقتصادي من وجهة نظرهم لا يمكن تمييزه عن المجال السياسي.وبالتالي،وصف **جايكوب فاينر Jacob Viner** النزعة التجارية بأنها السعي إلى كل من القوة و الثروة وإعتبر القوة كوسيلة للثروة؛ التي كان ينظر إليه على أنها وسيلة إلى السلطة.كان كلاهما يعتبران وسائل مشروعة تماما و غايات للسياسة.[6]

---

(1)Spyros , Economides & Peter , Wilson ,***Op.Cit*** ,p.38.
(2)Ibidem.
(3) Ibid, p.35.
(4)Ibid ,p.36.
(5)Ibid ,p.37.
(6) Jacob, Viner**", Power Versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries** *",World Politics*, I, 1994, p.2.

يشدد القوميون الإقتصاديون على دور العوامل الإقتصادية في العلاقات الدولية ويعتبرون أن الصراع بين الدول – الرأسمالية أو الإشتراكية أو غيرها – من أجل الموارد الإقتصادية إنما هو منتشر ومتأصل فعلا في طبيعة النظام الدولي ذاته.فالعامل الإقتصادي عامل أساسي في العلاقات الدولية و في دور الدولة و تظهر أهميته ليس فقط في بناء قوة الدولة و لا في الدفاع عن هذه القوة و المحافظة عليها بل كذلك في توسيع قوة الدولة .فتاريخ الأمم ملئ بالمنازعات و الأحداث المؤلمة التي حصلت عبر العصور المختلفة بدوافع اقتصادية.[1]و كما قال أحد المؤلفين، بما أن الموارد الإقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه إقتصادي وسياسي. وتسعى الدول إلى حيازة الثروة والقوة الوطنية في آن واحد، على المدى البعيد على أقل تقدير.

يأتي التصنيع في مقدمة أهداف القوميين وذلك لأسباب عديدة. **أولا**،يعتقد القوميون أن للصناعة آثارا (عناصر خارجية) تنتقل عبر الإقتصاد بكامله و تؤدي إلى تطوره الشامل. **ثانيا**، هم يربطون حيازة الصناعة بالإكتفاء الذاتي الإقتصادي والإستقلال الذاتي السياسي. **ثالثا**، وهو السبب الأهم، تحظى الصناعة بالتقدير لأنها أساس القوة العسكرية وتحتل موقعا مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث. وفي كل مجتمع تقريبا، بما في ذلك المجتمعات الليبرالية، تنتهج الحكومات سياسات مواتية للتنمية الصناعية.

نشأت القومية الإقتصادية، في أوائل العصر الحديث وفي الوقت الحاضر على السواء، جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة وإلى إقامة تبعية أو علاقات قوة بين الإقتصادات القوية والضعيفة. وهي تحاول في شكلها الحميد أو الدفاعي حماية الإقتصاد ضّد القوى الإقتصادية والسياسية الخارجية غير المواتية.وكثيرا ما توجد القومية الإقتصادية الدفاعية في إقتصادات أقل نموا أو في تلك الإقتصادات المتقدمة التي بدأت في الانحسار، وتنتهج هذه الحكومات سياسات حمائية وذات صلة لحماية صناعاتها الوليدة أو الآيلة إلى الزوال.والقومية الإقتصادية، في شكلها الحاقد، تسلك سلوك الحرب الإقتصادية التي تزداد اتساعا. ويسود هذا النوع أكثر ما يسود في القوى التي تزداد اتساعا. وتعتبر ألمانيا النازية المثال الكلاسيكي على ذلك.

في عالم من الدول المتنافسة، يعتبر القوميون الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المتبادل.و بالتالي، تحاول الأمم بإستمرار تغيير القواعد أو النظم التي تحكم العلاقات الإقتصادية الدولية كي تستفيد على نحو غير متكافئ إزاء القوى الإقتصادية الأخرى. وكما أشار **آدم سميث** بدهاء، يريد كل واحد أن يكون محتكرا وسيحاول أن يكون كذلك ما لم يمنعه المنافسون من ذلك. لذلك، لا يمكن للإقتصاد الدولي الليبرالي أن يتطور ما لم تدعمه الدول الإقتصادية المهيمنة التي تكون مصالحها الذاتية متساوية مع صون ذلك الإقتصاد.

لقد إتخذت القومية الإقتصادية أشكالا مختلفة عديدة في العالم الحديث. وتجاوبا مع الثورة التجارية واتساع نطاق التجارة الدولية طوال الفترة الأولى، شددت المركنتيلية الكلاسيكية أو المالية على تشجيع التجارة

[1] مبروك ،غضبان، ***المدخل إلى العلاقات الدولية*** (الجزائر :دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007)،ص.273.

وعلى وجود فائض في ميزان المدفوعات. وفي أعقاب الثورة الصناعية، شدد المركنتيليون الصناعيون أمثال **هاملتون** و **ليست،** على تفوق الصناعة والتصنيع على الزراعة. وفي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية،انضم إلى هذه الإهتمامات السابقة التزام قوي بأولوية الرفاه المحلي ودولة الرفاه. وفي العقدين الأخيرين من هذا القرن،غدت الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة والرغبة في السيطرة الوطنية على "المراكز القيادية"للإقتصاد الحديث أهم السمات المميزة للمركنتيلية المعاصرة. بيد أن الرغبة في السلطة والإستقلال ظلت على مر العصور الإهتمام المهيمن للقوميين الإقتصاديين.[1]

أيا كانت أوجه القوة والضعف النسبية لهذه الرغبة بصفتها أيديولوجية أو نظرية للإقتصاد السياسي الدولي، فإن التركيز القومي على الموقع الجغرافي وتوزيع الفعاليات الإقتصادية يوفران لها جاذبية قوية. فقد مارست الدول طوال التاريخ الحديث سياسات تشجع على تطوير الصناعة والتقانة المتقدمة والفعاليات الإقتصادية التي تدر أقصى قدر من الربحية والتي تولد العمالة داخل حدودها. وتحاول الدول إلى أبعد حد ممكن إستحداث تقسيم دولي لليد العاملة يتلاءم مع مصالحها السياسية والإقتصادية. و يحتمل أن تصبح القومية الإقتصادية في واقع الأمر ذات تأثير هام في العلاقات الدولية ما بقي نظام الدولي قائما.[2]

الفرع الثالث:تصور المقترب الماركسي لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية

تطورت الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية **كارل ماركس (Karl Marx)** و **وفريدريك انغلز (Friedrich Engels)** في منتصف القرن التاسع عشر. وقد طرأ تغيير على تفكير ماركس أثناء حياته وكانت نظرياته دائما عرضة لتأويلات متضاربة .ومع أن ماركس كان يعتبر الرأسمالية إقتصادا شاملا، فإنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، وألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من المؤلفين الماركسيين. و علاوة على ذلك، بعد أن تبنّى الإتحاد السوفياتي والصين الماركسية بوصفها أيديولوجيتهما الرسمية فقد أعادا تشكيلها عندما دعت الحاجة إلى ذلك لخدمة مصالحهما الوطنية.

يمكن تمييز جدليتين أساسيتين في الماركسية الحديثة .الأولى هي الماركسية التطورية للديمقراطية الاجتماعية المقترنة **بإدوارد برنشتاين(Edward Bernstein) وكارل كاو تسكي (Karl Kautsky)** و قد تضاءلت تدريجيا في العالم المعاصر وبات من الصعب تمييزها عن الشكل المساواتي لليبرالية .وعلى الطرف الآخر توجد ماركسية لينين الثورية، ونظريا على الأقل، ماركسية الإتحاد السوفياتي.و بسبب إنتصارها بوصفها الأيديولوجية الحاكمة في إحدى الدولتين الأعظم في العالم ،فإن هذا الإختلاف هو الأكثر أهمية وسيتم التشديد عليه هنا.[3]

كما يجادل **روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner)** ،يمكن العثور على أربعة عناصر رئيسية في المجموعة الإجمالية للكتابات الماركسية رغم وجود هاتين الماركسيتين المختلفتين.**يتمثل العنصر الأول** في

---

[1] روبرت ، غيلبن،***مرجع سابق***،ص.54.

[2] المرجع نفسه ،ص.55.

[3] المرجع نفسه،ص.56.

النهج الجدلي الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع و الذي يحدد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية ومثيرة للخلاف،ويرجع إختلال التوازن الإجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الإجتماعية والسياسية .ووفقا للماركسيين، ليس هناك إنسجام إجتماعي متأصل أو عودة إلى التوازن حسبما يعتقد الليبراليون .و **العنصر الثاني** هو **نهج مادي** يفضي إلى التاريخ، إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الإقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي.و **العنصر الثالث** هو **نظرة عامة للتطور الرأسمالي**، إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من" القوانين الإقتصادية لحركة المجتمع الحديث."و **العنصر الرابع** هو **إلتزام معياري بالإشتراكية**، إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا إشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي.

الفكر الماركسي بلغ أوجه في كتاب" **الإمبريالية:آخر مراحل الرأسمالية**" (1917) الذي ألفه لينين، وقد تمّت كتابته على خلفية الحرب العالمية الأولى واستند استنادا كبيرا إلى كتابات ماركسيين آخرين وبالتالي فقد كان في آن واحد هجوما عنيفا ضد أعداء لينين العقائديين من جهة، وجمعه (synthesis) للنقد الماركسي للإقتصاد العالمي الرأسمالي من جهة اخرى. وفي مجازفة لينين بموقفه، فإنه في الواقع قد حول الماركسية من كونها بالأساس نظرية للإقتصاد المحلي إلى نظرية للعلاقات السياسية الدولية فيما بين الدول الرأسمالية.[1]

لقد طور ماركس نظريته التاريخية إستناد لمبدأ المادية الجدلية ،حيث يرى بأن نظام الإنتاج الإقتصادي هو الذي يحدد البناء الهيكلي و الإيديولوجي للمجتمع،و أن الذي يهيمن على النظام الإقتصادي سوف يهيمن على النظام السياسي.[2]

يرى ماركس بأن التاريخ كله هو صراع بين الطبقات ،طبقة حاكمة و أخرى محكومة و في كل مرة ينتج من هذا الصراع نظام سياسي جديد.[3] في المرحلة التي سبقت ظهور الرأسمالية، كان النظام الإقطاعي هو السائد و المهيمن على السلطة السياسية، ثم بدأ هذا يواجه تحد من الطبقة التجارية الصاعدة"البرجوازية"، و التي استمدت قوتها من التجارة و الصناعة، و كانت تتمركز في المدن الكبيرة و الصغيرة و ليس في الأرض العقارية.و من رحم هذا الصدام بين القوى المتعارضة انبثق النظام الجديد(الرأسمالية).بمعنى أنه في المنظور الماركسي الطبقات هي التي تمثل وحدة التحليل الأساسية و ليس الدولة كما عند الواقعيين أو الفرد كما عند الليبراليين.

أما وظيفة الدولة في النظام الرأسمالي فهي حماية المصالح الإقتصادية و السياسية للطبقة المهيمنة "البرجوازية"داخل و خارج حدودها،و ضد الدول الأخرى التي بدورها تدافع عن مصالح طبقتها المهيمنة.[4]

---

[1] المرجع نفسه،ص.59.

[2] لعسل ، نور الدين،"**دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية**"*رسالة ماجستير*،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2010/2000 ،ص.30.

[3] جيمس، دورتي،روبرت ، بلستغراف،***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***،تر:وليد عبد الحي (الكويت:كاضمة للنشر ،1985)،ص.171.

[4]Dario , Battistella,***Op.Cit*** ,p.227

بالنسبة لماركس فإن العلاقات الدولية من منظور علاقات"دولتية"لا يمكن فهمها و تحليلها خارج إطار الإنتاج الرأسمالي الذي إبتكر هذه"الدولة"كأسلوب متميز للمنظومة السياسية لصراع الطبقات.و بحكم أن الدولة هي التي تقود العلاقات الدولية و تسيرها،فإن الطبقة البرجوازية تستعملها كوسيلة للدفاع عن مصالحها.فالسياسة الخارجية لدولة ما في محاولتها لتحقيق مصالحها الوطنية، فهي إنما تبحث عن تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة فيها،و عندما تتعارض مصالح هذه الطبقات في نزاعها على الموارد و الأسواق،تحدث الصراعات و الحروب بين الدول.[1]

ينظر ماركس للظاهرة السياسية–كالإمبريالية و الحرب–على أنها وليدة القوى الإقتصادية ،و بالتالي فهو يخضع كل العوامل لهذا العامل بالتحديد،فالبنسبة إليه فإن الأديان ،و الدوافع الإنسانية،و الثقافية و الإستراتيجية العسكرية ،لأي شكل من علاقات القوى بين المجتمع القوي و المجتمع الضعيف،ما هي إلا محاولات للتعتيم أو التغطية للبناء الإقتصادي التحتي.[2]

ضمن الإتجاه الماركسي دائما فإن مصطلح "الإمبرايالية" مستوحى من رؤية ماركسية للعلاقات الإجتماعية ،و التي تعتبر أن النظام الدولي هو التعبير المباشر عن عمل و تطوير و تناقضات الرأسمالية.بمعنى آخر، إن هذا النظام قد طبع بالديناميكية الرأسمالية.هذه الأخيرة و بسبب تناقضاتها فهي حاملة لسياسة إمبريالية.

ففي أعمال و مؤلفات كل من **رودلف هيلفردبنغ Rudolf Hilferding** ،و **نيوكلاي بوخارين Nikolai Boukharine** ،و **روزا ليكسمبورغ Rose Luxemburg** ،و **لينين Lenine**،تشكلت و تجسدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية ،و ذلك من خلال محاولاتهم لفهم التوسع الإستعماري في نهاية القرن التاسع عشر.[3]

يقول **لينين:**"إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور،يكون فيها الرأسمال المالي و الإحتكارات هي القوى المهيمنة،و هي المرحلة التي يصبح فيها تصدير المال في غاية الاهمية، و تقسيم العالم بين التروسات،و هي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل".[4]

أما الصراع بين القوى الإمبريالية فهو في قلب تطور الرأسمالية و كفاحها من أجل البقاء .و في هذا السياق يقول:"**أنه لا مجال للشك أن إنتقال الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية إلى الرأسمال المالي مرتبط بتفاقم الصراع من أجل تقاسم العالم**".[5] أي تقاسم مناطق التأثير ،مصالح ،مستعمرات بين الإمبريالية،و يحدث هذا حسب لينين بالضرورة عن طريق القوة .و من خلال وظيفة علاقات القوة هذه ،فإن هذا المسار

---

[1] Ibid ,p.228.

[2] جيمس ، دورتي،روبرت ، بالتسغراف ***مرجع سابق***،ص.171.

[3] لعسل، نورالدين ***مرجع سابق***،ص.31.

[4] جيمس، دورتي ***مرجع سابق***،ص.175.

[5] لعسل ، نور الدين ***مرجع سابق***،ص32.

هو بالطبيعة حامل للحروب.و بالطبع يمكن أن يحدث تحالف بين هذه القوى من أجل تقاسم السوق العالمي،و مع ذلك و بحسب النمو غير المتساوي للإقتصاديات الرأسمالية،تبقى التفاهمات دائما هشة و لا تمثل إلا فواصل بين حروب.

يعد العالم الإقتصادي البريطاني **ج.هوبسون Hobsen** إلى جانب **لينين** من أشهر الشخصيات تأثيرا في تطور النظرية الإمبريالية.و بعد الحرب العالمية الثانية تولى تطويرها مجموعة من المفكرين الأمريكيين خاصة "**بول سويزي Sweezy**" و "**جايرييل كولكو G.Kolko**".[1]

جوهر النظرية فجواه أن الإمبريالية في مرحلتها الإحتكارية و بسبب التبادل غير المتكافئ تنتج فائضا من السلع و رأس المال يجب أن يجد لنفسه منافذ خارجية لأنه أصبح لا يحقق أي عائد أو ربح في الداخل،و تؤدي عادة الإحتكار في الداخل الى بذل محاولات لفرض الاحتكار على هذه المنافذ و الموارد الاجنبية على حساب المنافسين الاجانب،و بما ان الطبقة البورجوازية تهيمن تماما على السلطة فان الراسماليين لا يجدون صعوبة في الحصول على لدعم السياسي لمغامراتهم الخارجية ،و اخيرا و بما ان هناك عددا من الدول الراسمالية في مرحلة من تطورها فلا مفر من وجود الصراع الدولي.و على هذا الاساس يفسر ايضا هذا الاتجاه الخربين العالميتين الاولى و الثانية،و كذلك الحرب الباردة و حرب فيتنام و غيرها.

فسر **هوبسون (John Atkinson Hobson**) الإمبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي ،و الذي يتمثل في أقلية ثرية مكتنزة حد التخمة ،و يقابلها في الطرف الآخر أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة.و لهذا السبب فإن المجتمعات الرأسمالية تجد نفسها في مواجهة المأزق الصعب و المتمثل في فيض الإنتاج و غيض الاستهلاك.

في سنوات الستينات من القرن الماضي،راجت عدة أبحاث نيوماركسية لينينية تحاول أن تفسر و تظهر كيف أن الإمبرالية و بعد نهاية الحقبة الإستعمارية مازالت العامل المؤثر في العلاقات الدولية.كما حاولت تفسير و ضعية التخلف التي تتخبط فيها دول "العالم الثالث".

هذا التيار الفكري يمثله **بول باران Paul Baran**،**بول سويزيPaul Sweezy**، **سمير امين**،**بيار جاليPierre Jalee** ،و **اغيري اييمانويل Arghiri Emmanuel** .و من منظور هذا التيار فإنه إذا أرادت الرأسمالية أن تبقى و تدوم يجب عليها أن تعتمد على إستغلال"محيط"تصدر له رؤوس أموالها الناتجة عن قيمة الفائدة المرتفعة ،و تسوق جزءا من إنتاجها ،و لكي تضمن منابع للتموين بالمواد الأولية.و وضعية التبعية (تبعية المحيط للمركز) تحفظ و تقوى بكل الوسائل و بجميع الطرق،من شركات متعددة الجنسيات،منظمات دولية،مساعدات ،تصدير رأس المال،الإستعمار الذاتي،دور البديل للإمبريالية الذي تلعبه

[1] مصطفى، بخوش،"**النزاعات الدولية**"*مرجع سابق*،ص.45.

النخبة في دول المحيط"،تقود كلها الى نهب و سلب لدول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية،و نشهد بالتالي تقسيم العالم إلى دول فقيرة و دول غنية في منطق النظام الرأسمالي.[1]

[1] لعسل نور الدين،***مرجع سابق***،ص.34.

المبحث الثاني:

دور العامل الإقتصادي في أدبيات التحول الديمقراطي

منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين و العالم يشهد جملة من التحولات و التغيرات السياسية أهمها تزايد عدد الدول خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية التي تبنت عمليات الإصلاح السياسي و الإقتصادي و انتقلت فيها الأنظمة السياسية من نظم حكم شمولية إلى الحكم الديمقراطي، و هي الظاهرة التي أطلق عليها إصطلاح" التحول الديمقراطي" و التي باتت تمثل بؤرة اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا رصد الظاهرة و تفسيرها مع التركيز على تداعياتها على المستويات المحلية، الإقليمية و الدولية و ذلك بهدف الوصول إلى إقتراب عام لفهم هذه العملية كظاهرة عالمية، كما استرعت انتباه صناع القرار الذين حاولوا إكتشاف أسبابها و آثارها و الإستراتيجيات التي تتطلبها لتكييفها مع واقع الحال.

مسألة المقتربات النظرية للتحول الديمقراطي متفق بشأنها، فقد أجمعت جل الدراسات بأن هناك ثلاثة مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط الإنتقال إلى الديمقراطية، و تتمثل في :المقترب التحديثي،المقترب البنيوي،المقترب الإنتقالي.إلا أن هذه الدراسة إختارت تصنيف رباعي للمقتربات النظرية أورده **Sujian Guo** في دراسته بعنوان :التحول الديمقراطي:تصور نقدي **:Democratic Transition A Critical Overview** نتيجة لكونها تتفق أكثر مع تطلعات هذه الدراسة و تتمثل في :مقتربات مهتمة بالبنية،مقتربات مهتمة بالمسار،مقتربات مهتمة بالسياق المؤسسي،و مقتربات مهتمة بالسياق الإقتصاد السياسي.و هي مقتربات تدور في فلك المقتربات الثلاث السابقة الذكر.

تبقى إشكالية العلاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي غير واضحة المعالم بعد،فهناك إختلاف بشأنها بين الباحثين و الأكاديميين مما انتج ثلاث تصورات حول طبيعة هذه العلاقة.

إنطلاقا من هذه النقاط،قمنا بتقسيم المبحث الثاني إلى ثلاث مطالب،حيث سيتناول المطلب الأول مفهوم الديمقراطية و التحول و الديمقراطي،بينما سيركز المطلب الثاني على المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة التحول الديمقراطي،و في المطلب الثالث،سنوضح التصورات الثلاث المختلفة حول علاقة الديمقراطية بالنمو الإقتصادي.

المطلب الأول:مقاربة مفاهيمية للتحول الديمقراطي

في هذا المطلب سوف نحاول الإحاطة بالمصطلح الثاني المفتاحي في دراستنا هذه و المتمثل في التحول السياسي أو التحول الديمقراطي و لتحقيق ذلك سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول مفهوم الديمقراطية و في الفرع الثاني التحول الديمقراطي:

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية

أولا:أصل مصطلح الديمقراطية:تنسب كلمة "الديمقراطية" (Democracy)إلى "ديموقريطيس" (Demokritos)*الذي نظر للكون –بما فيه الإنسان– على أنه مؤلف من مجموع ذرات،فقد إعتبر"الليبراليون" من علماء الغرب الطبيعيون أن كل فرد من أفراد البشر ما هو سوى إحدى الذرات الكونية الكاملة في صفاتها الموضوعية:على إختلاف في أشكالها و أحجامها و أوزانها،فأمنوا بوجوب المساواة بينها في المعاملات الحيوية:سياسيا و إجتماعيا،و أسموا ذلك "ديمقراطية نسبة إلى الفيلسوف ديموقريطيس صاحب "المذهب الذري" و عملا بنظريته المادية.[1]

لما تم إيجاد مدلول لهذه النظرية في كلمتين يونانيتين ،قالوا إن كلمة "الديمقراطية" تتكوّن من مقطعين: (Demos) وتعني الشعب، و(Kratos) وتعني السيادة أو الحكومة أو السلطة، فإذا جمعنا المقطعين توصّلنا إلى المعنى اللّغوي للديمقراطية وهو "حكم أو سيادة الشعب".[2]

ثانيا: التعريف العلمي للديمقراطية:لقد عُرّفت الديمقراطية بعدّة تعاريف مختلفة، وذلك بإختلاف زاوية النّظر إليها؛ إذ إنّ الديمقراطية ليست مجرّد شكل من أشكال الحكم، بل هي تصور ومذهب فلسفي ونظام حكم في آن واحد:

– تصور فلسفي: حينما يكون أو يبرز التعبير عن المساواة الطبيعية والحقو ق الإنسانية لكل فرد.

– مذهب فلسفي: لأن الأمة منبع السيادة ومصدر الشرعية في الدولة.

– و نظام حكم: لكونها تكفل الحقوق والحريات الفردية.[3]

من التعاريف الكثيرة للديمقراطية نذكر:

أولا:تعريف الرئيس الأمريكي "إبراهام لنكولن"(Lincolin) (1809–1865)، الذي عرّف الديمقراطية بتعريف شاع واشتهر, إلى درجة اعتماده، واعتباره أفضل تعريف للديمقراطية عند بعض الباحثين. وقد قدّم "لنكولن" هذا التعريف في خطاب عام بتاريخ 19 نوفمبر 1863، وقال فيه إنّ الديمقراطية هي: " حكم الشعب، من قِبَل الشعب، ومن أجل الشعب ".[4]

ثانيا: تعريف المفكّر الفرنسي الشهير "مونتسكيو" الذي يعرّف الديمقراطية بقوله: " حينما يكون الشعب في مجموعه السلطة السيادية العليا, فهذه هي الديمقراطية ".[5]

---

* فيلسوف حكيم يوناني مولود سنة 470 قبل ميلاد المسيح في "ابدرا"(Abdera) .و كان معاصرا لـ"بوقراط" الطبيب الفيلسوف اليوناني ايضا.و كان "ديموقريطيس" واسع العلم و المعرفة،ثاقب الفكر،متقد الذكاء،كثير الرغبة في طلب العلم و تحصيله.

[1] محمد بن عبد الكريم ، الجزائري،***الديمقراطية و العلمانية في ميزان الاسلام***(الجزائر :مطبعة زاعياش،(د.س.ن))،ص.8.

[2] المرجع نفسه،ص.9.

[3] علي ،عبد المعطي محمد، محمد علي محمد،***السياسة بين النظرية و التطبيق***(القاهرة:دار الجامعات المصرية،1976)،ص ص.357–61.

[4] أندريه ،هوريو ، ***القانون الدستوري والمؤسسات السياسية***، ج.1(بيروت : الأهلية , 1977)،ص.303.

[5] محمد رفعت ،عبد الوهاب، ***النظم السياسية***(دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د.ط.، 1993)، ص.122.

ثالثا: كما عبّر الكاتب والفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" عن الديمقراطية بقوله: " يستطيع صاحب السيادة في المقام الأوّل أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كلّه، أو إلى الجزء الأكبر منه؛ بحيث يكون هناك من المواطنين الحكّام أكثر من المواطنين الأفراد، ويطلق على هذا الشكل من الحكومة اسم "الديمقراطية" .[1]

رابعا: ويعرّفها العالم الفرنسي المعاصر "**مارسيل بريلو**" بقوله: " إنّ النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحقّق مشاركة غالبيّة الشّعب في شؤون السلطة العليا، على نحو فعّال وحقيقي، بحيث تكون للشّعب الكلمة العليا ".[2]

أهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها جوزيف شومبيتر عام 1942.ففي دراسته بعنونا "الرأسمالية و الإشتراكية و الديمقراطية" قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه "بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية"و التي كانت تعرف الديمقراطية بأنها "إرادة الشعب".و بتقويض دعائم هذا الاتجاه قام شومبيتر بتطوير ما اسماه "نظرية اخرى للديمقراطية".و قال أن"النهج الديمقراطي هي إتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكسب من خلالها الإفراد سلطة إتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".[3]

يذهب العالم "**لوويل**" إلى أن الديمقراطية الحقه هي التي تأخذ برأي الأغلبية ولا تتجاهل رأي الأقلية، بحيث تكون معبرة بحق عن الرأي العام، وهنا يظهر نوعا آخر من الأغلبية وهو الأغلبية المؤثرة (Effective majority) ".[4]

كتعريف إجرائي سنعتمد على التعريف– تعريفًا يتعلّق بالديمقراطية الكاملة أو المثاليّة، أي الديمقراطية كما يجب أن تكون– المقترح من طرف الباحث المعاصر"**أنور أحمد رسلان**"– في أطروحته للدكتوراه ،إذ عرّف الديمقراطية بقوله: " هي نظام الحكم الذي يقرّ سيادة الشعب، بما تتضمّنه من كفالة الحرية الفعليّة للجميع، وتقرير مشاركة الشعب في ممارسة السلطة في كافّة المجالات، السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة، وإخضاع السلطة للقانون ولرقابة الرأي العام ".[5]

---

[1] جون ، جاك روسو ، ***في العقد الإجتماعي او مبادئ القانون السياسي***،تر:عبد العزيز لبيب(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2011)، ص.116.

[2] يوسفي محمد ، أكلي، "**آليات الديمقراطية الغربية في ميزان الإسلام (التعددية والأغلبية عيّنتين)**"،*رسالة ماجيستير*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ،قسم الشريعة والقانون، 2005/2004ص.47.

[3] صامويل هنتنجتون: ***مرجع سابق***، ص ص 64،65.

[4] أحمد، بدر، ***الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة*** (القاهرة: دار قوباء للطباعة والتوزيع،1998)،ص ص.287–88.

[5] يوسفي محمد، أكلي، ***مرجع سابق***، ص.49.

الفرع الثاني:مفهوم التحول الديمقراطي.

إنّ أول ما يلفت الإنتباه هو أنّ مفهوم التحوّل الديمقراطي يأخذ الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاته. و لهذا فالتحوّل الديمقراطي يعني"...تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية..." أو كما يشير البعض"الإنتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي...".

يعرفه" **شميتر**"(**Schmitter**)بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل. إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحوّل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ".[1]

من جهته "**صامويل هانتنجتون**" يعرف التحوّل الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية،[2] فهو مسلسل تطوّري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق (لا يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة لعموم الشعب ولا يسمح بتداول السلطة) إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع.[3]

أما "**روستو**" فيعرفه بأنه "...عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول آل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغيّر في هذا الصراع...".[4]

يذهب الباحثان "**فيليب شميتر**" **Schmitter.PH** و "**جليرمو أودونيل**"**Odonnell. G** إلى أنّ مفهوم التحوّل يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر. وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. كما أنّ عمليات التحوّل لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. ومن خصائص مرحلة التحوّل عدم تحديد قواعد العملية السياسية. فهذه القواعد لا تكون فقط في تغيّر مستمر ولكنها تخضع في العادة لتحديات قوية، ويتصارع الفاعلون لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها، ولكن لتحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية. و معنى ذلك أنّ هناك نسبية في عملية التحوّل الديمقراطي من حالة إلى أخرى، آما أنّ احتمال تعرض عملية التحوّل لانتكاسات تظل واردة.[5]

---

[1] أحمد،طعيبة،"**دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي– حالة الجزائر**–"،*رسالة دكتوراه*،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية،2007، ص.14.

[2] صامويل، هانتنجتون،***مرجع سابق***،ص ص.193 –96.

[3] المرجع نفسه، ص 207 .

[4] Josef, Richard **,"Democratization In Africa After 1989: Comparative And Theoretical Perspectives"** , *Comparative Politics* ,Vol. 29, No 3, (April 1997), pp.370-372 .

[5] احمد ،طعيبة،***مرجع سابق***،ص.42.

من جهة أخرى، هناك من حاول تعريف التحوّل الديمقراطي من خلال توصيف ما يحصل من البداية إلى النهاية (الانطلاق من فكرة المراحل المختلفة المتعاقبة). فالبعض اعتبروا أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية. بدايتها الاستعداد والتأهب حيث تزداد حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب مجالات أساسية ومؤسّسية في مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان، وصولا إلى تأمين التحوّل الديمقراطي (المكاسب المتحصل عليها) من خلال إرساء مجموعة من القواعد والآليات والممارسات التي تدعم تماسك المؤسّسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية الديمقراطية.[1] إذن عملية التحول تتضمن مجموعة من المراحل تتابع فيما بينها بشكل تطوري،تبدأ في مرحلتها الإبتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى، تحاول في مرحلتها الإنتقالية إرسا ء أسس الديمقراطية الحديثة وصولا إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي، ومن ثم نهاية عملية التحول كبديل عملي لحكم الوصاية والغلبة كما يقول علي خليفة الكواري.[2]

إن التحول السياسي بالأساس هو إنتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، قد يكون سلميا على شكل ثورة سياسية بيضاء، أو عنيفا حينما يتعذر تحقيقه بالطرق السلمية. أما من حيث الدرجة فقد يكون جزئيا (محدودا) أو شاملا (جذريا) حينما لا يكتفي بإجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي (القائم).

في هذا الإطار يميز **صاموئيل هانتنغتون** بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هي:

– التحول الذي يتم بمبادرات من النظام التسلطي ذاته(Transformation) أو بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة (Transplacement).

– التحول الذي ينتج عبر الضغوط والمعارضة الشعبية (Replacement) أو يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.(Foreign Intervention).[3]

يذهب" **هنتنجتون** "إلى إعتبار أن أهم قضية في التحول الديمقراطي في موجته الثالثة تتعلق بتغير حكومة لم يتم إختيارها بطريقة ديمقراطية وإستبدالها بأخرى تختار في إنتخابات حرة وعلنية ونزيهة ، ويشير إلى أن هناك فرق بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، إذ يتعلق الأول بإسقاط نظام غير ديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية" الديمقراطية "،في حين يعتبر الثاني بدء مرحلي لنظام شمولي

---

(1) George, Sorenson , ***Democracy And Democratization:Processes And Prospects In A Changing World*** (Boulder:West View Press , 1993) , p. 37

(2) كريبش، نبيل،"**دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق و ابعاده الداخلية و الخارجية**"*رسالة دكتوراه*،جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2008 ،ص.34.

(3) المرجع نفسه،ص.35.

يفتقر إلى الإنتخابات التنافسية الحرة، وهو قد يفضي إلى تحول تام إلى الديمقراطية كما أنه قد لا يؤدي إليه.[1]

يقصد أيضا بالتحول الديمقراطي عملية الإنتقال نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل قضيتي حقوق الإنسان و التنمية. وهو عملية أعمق من التغيير ، بحيث يحصل التحول بحدوث تغيير كبير في إمكانات النظام، أو بحدوث تغيير جذري في أنماط التفاعلات أو إذا حصل تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام، أما الأخير فيتم عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات أو عند زيادة حدّة هذه الأخيرة أو نقصها، أو بحدوث زيادة أو نقصان عادي في إمكانات النظام.[2]

وعليه فالتحول الديمقراطي هو النهج أو المسار المفضي إلى الديمقراطية من خلال جملة من المراحل تكون بداية بإزالة الأنظمة الشمولية أو الإستبدادية، ثم إقامة نظام ديمقراطي كمرحلة ثانية لترسخ دعائم ذلك النظام بشكل عملي وفعال كمرحلة ثالثة.

المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

يناقش هذا المطلب أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي،فنظريات التحول ،كنماذج نظرية ،تأثرت بالأطر النظرية من حقول العلوم الإجتماعية كنظرية النظم ،نظرية الثقافة السياسية ،نظرية اتخاذ القرار ،نظرية التحديث ،الوظيفية –البنيوية،و المؤسساتية.و قد زودتنا المقتربات النظرية المختلفة لنظرية التحول بأطر تحليل عديدة لأجل دارسة مقارنة لتحول النظم عبر مناطق مختلفة من العالم، و تحديد العوامل أو المتغيرات لتفسير مخرجات بعض التحولات التي حدثت في بلدان مختلفة و تحت ظروف مختلفة. إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن، المقتربات النظرية للتحول الديمقراطي لم تقدم هيكل عمل متناسق، بل إنها في الواقع اتجهت للتشعب بين مدارس تفكير مختلفة.[3]

قد لاحظ Helga A.Welsh بأن بعض الإهتمام الأكاديمي قد إنصب على الأسباب المختلفة للتحول النظم،بينما بعضه الآخر،قد صب إهتمامهم على المتطلبات الأساسية لعملية دمقرطة النظم كالتنمية السوسيو –إقتصادية ،الثقافة السياسية ،و دور المجتمع المدني.[4] و في نفس السياق،لاحظAdam Przework بان دراسات التحول الديمقراطي يمكن تقسيمها إلى صنفين:الدراسات التي تركز على الشروط

---

[1] صموئيل ، هنتنجتون ***مرجع سابق***،ص.ص.74-75.

[2] مصطفى ، بخوش: "العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي"، في الملتقى الدولي الأول حول:***التحول الديمقراطي في الجزائر***،جامعة بسكرة،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،9-10 مارس 2003،ص.600.

[3] Sujian, Guo**," Democratic Transition: A Critical Overview",** *Issues&Studies*, 35, N°.4, (july/August 1999), p.134.

[4] Helga A.,Welsh," **Political Transition Processes in Central and Eastern Europe**", *Comparative Politics*, 27, (July 1994), p.379.

الموضوعية للتحول النظم و الدراسات التي تركز على الإستراتيجيات السياسية و الخيارات.[1]إلا أن هذا المطلب سيحاول تنظيم الدراسات الكبرى في أدبيات التحول الديمقراطي في أربع مقتربات نظرية هي كالتالي:

الفرع الأول: المقتربات المهتمة بالبنية

كان كل من Moore، almond، lipset، Verba و آخرون من رواد هذا المقترب،الذي هيمن كثيرا على دراسة العلوم السياسية في أمريكا اللاتينية و جنوب أوربا في فترة 1960 و 1970.يؤكد هذا المقترب بأن التنمية الإقتصادية ،الثقافة السياسية ،صراع الطبقات ،الأبنية الاجتماعية ،و الشروط الإجتماعية الأخرى يمكنها أن تفسر بعض مخرجات التحول.هؤلاء الدارسين إهتموا بالمستوى الكلي للشروط الإجتماعية Macro-Level Social Conditions ،أو المتطلبات السوسيو-إقتصادية و الثقافية للديمقراطية،و بحثوا لتفسير أسباب و آثار الديمقراطية و توضيح طبيعة العلاقات.نتيجة لدراستهم الكمية لعدد كبير من الدول ،وجدوا ترابط ايجابي بين الديمقراطية و التنمية الإقتصادية أو جوانب عديدة من التنمية الإجتماعية.[2]

بينما ركز ليبست على التأثير السببي طويل المدى لمستوى الثروة،التصنيع ،التمدن،و التعليم على الدمقرطة،الدارسين الآخرين ركزوا على دور الثقافة المدنية ،صراع الطبقات،جماعات المصالح،الدين...الخ.دراستهم الإمبريقية ولدت نقاشات ليس فقط حول متطلبات التحول بل أيضا مستوى استقرار الديمقراطية.[3] كما نجد في أعمال O'Donnell و Schmitter's –أعمال تندرج في إطار المقترب البنيوي و هي من أول الأعمال في هذا المقترب-بحثوا لتفسير إنهيار الديمقراطية بالتأكيد على الإتصال الوثيق بين الأبنية السياسية و الشروط السوسيو-إقتصادية و ،بالتوافق،ركزوا على التنمية الإقتصادية و صراع الطبقات كمتغيرات تفسيرية أساسية.الميزة المشتركة بين هذه الدراسات كانت فرضية بأن بعض الهياكل السياسية و الإجتماعية لا بد أن تكون قبل الوصول إلى الديمقراطية .[4]

المقترب البنيوي يساعدنا في فهم لماذا النظم القديمة مهمدة و متحاداة.و لكنه لا يخبرنا لماذا و كيف تصنع النخب التغير .القيود البنيوية و الإجتماعية ربما تملك تأثير على المدى الطويل على المسار الدمقرطة و تساعد على تفسير محركات التغير الإجتماعي.لكنها تستطيع بالكاد تفسير لماذا يصنع فاعلين سياسين مختلفين خيارات مختلفة،و لماذا خياراتهم تتغير ،و لماذا يسود خيار على الآخرين داخل نفس السياق الإجتماعي و البنيوي.بالإضافة إلى ذلك ،فإنه من المعيب بشكل أساسي الحجة التي ترى بأن الديمقراطية يمكن إستنساخها عن الدول الغربية ،و بأن أي مجتمع اليوم يمكنه إتباع نفس الطريق الذي قاد إلى الديمقرراطية في الدول الغربية.مثلما لاحظ هزار و كوفمان ،بان نظرية التحديث افترضت علاقة ايجابية بين التنمية الراسمالية و الديمقراطية و هذا فشل في توقع النجاح الإقتصادي الحديث و التنمية السياسية في دول

---

(1)Adam, Przeworski, ***Democracy and The Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America***(Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1991), pp.95-99.
(2) Sujian,Guo, ***Op.Cit***, p.135.
(3) Seymour Martin, Lipst,"**Some Social Requisites of Democracy",** *American Science Review*,53,(March 1959),p.69.
(4)Sujian, Guo, ***Op.Cit***, p.135.

أمريكا اللاتينية و الدول التسلطية الجديدة في شرق آسيا.لذلك ،مع بداية الثمانيينات،أغلب تحليلات تغير النظام التفتت بعيدا عن التفسيرات الإقتصادية بأي شكل من الأشكال.[1]لهذا يرى **كارل** و **شميتر** بأن "البحث عن مجموعة العوامل التي يمكنها تفسير حضور او غياب الديمقراطية يجب أن يتم التخلي عنها و تعويضها بجهود أكثر تواضعا لتطوير فهم تنوع الظروف التي تظهر في ظلها الديمقراطية.[2]

الفرع الثاني: مقتربات مهتمة بالمسار أو بالعملية

يطلق على المقتربات المهتمة بالمسار أو بالعملية (Process –Oriented Approaches) ، أيضا مقتربات الخيار الإستراتيجي(Strategic Choice Approaches) ،و قد شكلت أكبر تحدي للمنظورات البنيوية.هذا النوع من المقاربات ركزت على تفاعلات الخيارات الإستراتيجية للنخبة كتفسيرات ممكنة لنجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي.[3]رواد هذا المقترب ركزوا على المستوى الجزئي في التحليل Micro– Level،الدور الحاسم للنخب و خياراتهم الإستراتيجية ،الإنقسام داخل النظام السلطوي، و التسوية بين "المشتددين"Hard–liners" و اللينين"Soft –Liners".دراساتهم ركزت على إستقلالية العمليات السياسية بدلا من المحددات الإقتصادية للتغير السياسي.حسابات النخبة، خيارات الإستراتيجية، و التفاعل بين الخيارات نظر إليه كعامل حاسم في تحديد المخرجات السياسية سواء سيحدث التحول الديمقراطي أم لا،رغم انهم لم ينكروا أهمية العوامل الإقتصادية. و قد إنضم إلى هذا المقترب لاحقا كل من O'donnell وSchmitter's، أين انتقلوا مكانتهم بعيدا عن المنظور البنيوي.دراساتهم ركزت على الدور الحاسم للنخب و خياراتهم الإستراتيجية و التسوية بين "المتشددين "و الناعمين"،و أكدوا بان "ميولات النخبة،حساباتهم،و اتفاقاتهم ستحدد بشكل كبير سواء أو لا سيحدث الانفتاح على الديمقراطية.[4]

التركيز أو الإهتمام المركزي لهذه المجموعة من الدارسين كان مسار التحول بدلا من الشروط البنيوية.Guiseppe di palma يعطي إهتمام خاص لعملية الهندسة الديمقراطية "Crafting Democratic" ،المورطة "اتفاقيات متفاوض عليها" Negotiated Agreements بين النخب الحاكمة اتجاه النخب المعارضة التي حركت إدراكات مشتركة من "المصلحة الذاتية" إزاء قبول الديمقراطية كأفضل نظام ممكن تحت الشروط المعطاة.أكد بان اللعبة بين النخب الحاكمة و النخب المعارضة يمكن أن تتحول إلى لعبة ذات نتيجة ايجابية"لعبة غير صفرية"،إذا الخطوات الصائبة في عملية تحول النظام التزم بها.

مقتربات الخيار الإستراتيجي هي نموذج نخبوي.الخيارات الإستراتيجية للنخبة و تفاعلاتها يمكن ان تكون متغير مهم يؤثر في نماذج التحول و المخرجات،لكن النخب تصنع خياراتها الاستراتيجية في سياق خاص الذي يحدد او يقيد خياراتها و حسابات التكاليف و الارباح الاستراتيجيات التحول المختلفة.

---

(1)Stephan , Haggard &Robert R,.Kaufman**,"The political economy of democratic Transitions",***comparative politics***,**vol.29,N°.3,1997,p.321.
(2) Sujian, Guo, ***Op.Cit***, p.71.
(3) Ibid, p.136.
(4) Ibidem.

وفقا لكارل و شميتر ،فانه حسب هذا المقترب ،اولا،مسار التحول مؤقت ،مع الكثير من الشك و اللاتوقع،ثانيا مسار صنع القرار في ظل النظام القديم يتخذ وراء الابواب المغلقة،لهذا هذا النموذج مستحيل الفهم كليا.كما انه اقل فعالية في تحليل مسار التحول من مرحلة الترسيخ الديمقراطي اين يكون صنع القرار تكون مفتووحة ،و لهذا لا يخدم كوسيلة كافية لاجل دراسة مقارنة للتحولات الديمقراطية.

مثلما أكد هزار و كوفمان "مثل هذه المقتربات تفشل في معالجة العوام لالتي تهيكل الخيارات السياسية للفواعل،الشروط التي في ظلها اي هذه الخيارت تتغير،و حتى هوية الفاعلين الجدد".[1]هزار و كوفمان اكدوا بان "البنية السوسيو اقتصادية"،"السياسة الإقتصادية و الآداء"،"الأزمات الاقتصادية" تؤثر ليس فقط في الخيارات مختلف للفواعل لكن ايضا في قدراتهم في التمسك أو تغير الترتيبات المؤسساتية.اضافة الى ذلك،"عجز لتجنب او تعديل بالنجاح الازمة الاقتصادية يزيد احتمالية ان الانظمة التسلطية ستتحول و تقلص قدرة القادة التسلطيين لرقابة مسار التغير السياسي.بالتشابه،"فرص لاجل الترسيخ الديمقراطي ستتحسن عندما الحكومة تكون قادرة على الادارة بنجاح ميراثها الاقتصادي".[2]

الفرع الثالث: مقتربات مهتمة بالسياق المؤسسي

ركزت المقتربات المهتمة بالسياق المؤسسي(institutional context –oriented approaches) على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات و أنماط الأفعال السياسية و الدور المجهد للمؤسسات في هيكلة و تقييد الأهداف و خيارات الفواعل السياسيين.إن مأسسة النظام (إلى أي مدى النظام ذا مؤسسات)ترى كمغير تفسيري explanatory variable للإختلافات في تحول النظام.[3] داخل هذا المخيم، بعض المؤسستين ركزوا على التغيرات في علاقات الدولة–المجتمع التي لعبت دورا حاسما في التحول الديمقراطي.المجتمع المدني كان العامل الأساسي في سقوط الدول الشيوعية في أوربا الغربية.هناك أنماط مختلفة من التفاعل بين الدولة و المجتمع فسرت مختلف مسارات و مخرجات التحول الديمقراطي.مثلما أكد **Ali R.Abootalebi** : بان" الدولة مكثت لمدة طويلة ينظر لها كمركز نهائي للسلطة،هذا ما جعل فرص النجاح لأجل افتتاح عهد الديمقراطية تبقى قليلة".[4]

ركز البعض الآخر على الروابط بين الخيارات الإستراتيجية للنخبة و السياقات المحددة التي تحدد معايير الفعل السياسية، و محاولة بناء روابط بين الهياكل، المؤسسات، و خيار النخب من خلال توضيح الحدود بين المقتربين.و قد أكد **تيري لين كارل** و **فيليب شميتر Terry Lynn Karl** و **Philippe**

---

(1)Ibid ,p.142.
(2) Ibidem.
(3) James G,March and Johan P,Olsen,"**The New Institutionalism :Organizational Factors in Political Life** ",*American Political Science Review*,78,N°.3,(September 1984),p.734-48.
(4)Ali R,Abootalebi**,"Democratization in Developing Countries:1980-1989"**,*Journal of Developing Area* ,29,(july 1995),p.508.

schmitter بان الخيار الاستراتيجي للنخبة كان حول مجموعة الشروط ،التي يمكن أو لا يمكن كسرها مع الماضي و تقود للديمقراطية.[1]

يبقى الدارسين الآخرون يحاولون سد الفراغ بين المقترب البنيوي و مقترب الخيار الإستراتيجي و توضيح كيف تعد مأسسة النظام متغير تفسيري لتفسير اختلافات التحول.في احدث دراسة له حول هولندا،استخدم **باتريك أونيل Patrick O'Neill** التحليل المؤسساتي لإختبار التحول من داخل النظام التسلطي الشيوعي و وجد صلة قوية بين الأشكال المؤسساتية و انهيار النظام في هولندا.و قد ميز **هيلجا والش Helga A.Welsh** بين ثلاث أنماط من حل النزاع:الأمر و الفرض،المساومة و التسوية،التنافس و التعاون.هذه الأنماط الثلاث قدمت المناهج الكبرى المستخدمة في الحكم التسلطي،فترات التحول،و السياسات الديمقراطية.على الرغم من أن هذه الأنماط قد تكون حاضرة في كل النظم السياسية،إلا أن دلالتها النسبية تختلف حسب اختلاف النظم.إضافة إلى ذلك،فبينما المساومة في الأنظمة التسلطية تكون بمبادرة الدولة ،رقابتها،و تهدف من وراء ذلك لحماية و ترسيخ احتكار القوة،فانه بالمقابل،المساومة في النظم الديمقراطية،التعددية تكون تنافسية،متنوعة في ظل مناخ سياسي يسودها الثقة المتبادلة و التعاون.[2]

تحاول المقتربات المؤسساتية الربط بين القيود البنيوية و هيكلة الخيارات من خلال التأليف و الجمع بين نقاط قوة كل مقترب 1 و2 و تجاوز حدودهما التفسيرية .هذا النموذج يمكننا من إمتلاك تحليل إمبريقي للإستراتيجيات و الخيارات المعتمدة من طرف قادة الأحزاب المحددين من خلال الأبنية المسبقة.تحليل "السياق المحدد"الذي يحدد نماذج الفعل السياسي ،سيزيد قدرة التوقع و بعث لتحليل لماذا و كيف خيارات النخب.فضلا عن ذلك ،مسار التغير في الصين و الاتحاد السوفياتي إقترح بأن ،بالرغم من وجود و توفر الهياكل السوسيو إقتصادية المسبقة و المؤسسات السياسية المتشابهة،مسارات التحول و مخرجاته كانت جد مختلفة.السؤال هنا سيكون لماذا بنيات متماثلة تنتج نخرجات مختلفة؟ ان هناك متغيرات تفسرية اخرى ،مثل إختلاف القيادات ،دور القوة العسكرية في السياسة التحولية،التي تؤثر في تغير النظام أو تحدد معايير الخيار الإستراتيجي للنخبة.[3]

الفرع الرابع: مقتربات الإقتصاد السياسي

يركز هذا المقترب على سلسلة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و التفاعل بين السياسة و الإقتصاد كمتغيرات تفسيرية تحدد التنوعات و الإختلافات في مخرجات التحول.التركيز الأساسي لدارسي هذه المجموعة هو أثر الظروف الإقتصادية قصيرة المدى أو اثر الأزمات الإقتصادية على التحول و طبيعة الإنحيازات السياسية الجديدة.[4]أثناء عملية التحول،تتأثر الظروف الإقتصادية بقدرة النخب الحاكمة لتحديد وقت و طبيعة انسحابها من السلطة، الموروثات الإقتصادية و المؤسساتية للتحول تتأثر بصناعة السياسة

---

(1)Terry Lynn, Karl&Philippe C.Schmitter**,"Modes of Transition In latin America,Southern and Eastern Europe** *",International Social Science Journal*,43,N°.2,1991,pp.272-74.
(2)Sujian, Guo, ***Op.Cit***, pp.138-39.
(3)Ibid ,p.143.
(4)Stephan, haggard &robert R,.Kaufman,***Op.Cit***,pp.263-84.

الإقتصادية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة،و إصلاحات السوق و الديمقراطية يمكنها أن تكون مصلحة و مدعمة لهذا المسار.إحدى الفرضيات الأساسية كانت الترابط بين الأزمة الإقتصادية و تغير النظام و في هذا السياق تندرج دراسة كل من **لستيفن هزار Stephan Haggard و روبرت كوفمان Robert R.Kaufman**،بعنوان "**الإقتصاد السياسي للتحولات الديمقراطية**"،و دراسة **مارك غاسيورويسكي Mark J. Gasiorowski** تحت عنوان "**الأزمة الإقتصادية و تغير النظام السياسي الداخلي:تحليل تاريخ الحدث**.ففشل التغلب على الأزمة الإقتصادية و إدارة و تسير نتائج الصراعات التوزيعية سيزيد من إمكانية النظام القديم للتحول،و بالمثل،فإن التعديل أو التأقلم الناجح مع الأزمة الإقتصادية و تحسين الأداء الإقتصادي سيزيد من فرص نجاح الترسيخ الديمقراطي.[1]

إضافة إلى ذلك،مقتربات الإقتصاد السياسي تلفت الانتباه لسلسة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية.كان الإهتمام الأساسي لدراسة " التحولات الثنائية أو المزدوجة" Dual Transitions" يركز على كيف لسلسة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية أن نؤثر على فرص نجاح الديمقراطية و إعادة البناء الإقتصادي،كيف يمكن للترتيبات المتعلقة بالدولة و المجتمع المدني أن تسهل و توفر البيئة المفضلة للتفاعل الإجتماعي،و كيف تهيكل البنية السوسيو–إقتصادية خيارات السياسة و الصراعات الإجتماعية.[2]

هناك بعض الأمثلة الإمبريقية التي تشرح هذه القضية المهمة في تحول النظم و تقترح بعض الدروس الواقعية حول التحول السياسي و الإقتصادي،حالات مثل الشيلي و الصين،أين التحرر الإقتصادي كان متابع على حساب التحرر السياسي،يقترح هذا المقترب بأنه،بعد أن وضعت إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي في مكانها،لم تكون هناك أي ضمانات بأن النخب التسلطية ستختار الدمقرطة السياسية.بدل ذلك ،الإصلاحات الإقتصادية الناجحة ربما تزود النظم الديكتاتورية بعذر للإستمرار.بولندا و العديد من الدول الشيوعية الأخرى في الكتلة السوفياتية،هي حالات أين الإصلاحات السياسية و الإقتصادية أخذت مكانها في الوقت ذاته،و على الرغم من أنه لا يمكن إنكار نجاح الإنتقال الديمقراطي ، والإصلاحات الإقتصادية في الديمقراطيات الناشئة عادة ما تسقط في صعوبات سياسية خطيرة ليس بسبب الديمقراطية بل بسبب غياب الهياكل المؤسسية المستقرة للتمثيل السياسي الذي يمكن أن يحقق تحالف حزبي قوي لدعم الإصلاحات الإقتصادية. إحدى تكاليف التعديل الهيكلي كانت الحركات الإجتماعية العنيفة من الجمهور ضد الإصلاحات الإقتصادية، أغلب الأحزاب السياسية نأت بنفسها عن البرامج، وتعهد القيادة الجديدة الشيوعي لإبطاء الخصخصة و إعادة البناء. والنموذج الإسباني ،أين الإصلاحات الإقتصادية أخذت مكانها بعد تم تعزيز الديمقراطية و هو ما زودنا بمسار أكثر جاذبية من التغير السياسي و الإقتصادي.[3]الترسيخ الديمقراطي يخفض المخاطر السياسية للتكيف الهيكلي لأنه، من خلال الوقت يتم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية ،يتم توفير البنية التحتية الأساسية للديمقراطية مع إضفاء الطابع المؤسسي للديمقراطية مع أغلبية برلمانية ،

---

(1)Sujian, Guo, ***Op.Cit***, p.139.
(2) Omar G.Encarnacion,"**The Politics of Dual Transition** *",Comparative Politics*, 28 (july 1996),pp.482-83.
(3)Sujian Guo, ***Op.Cit***, p.140.

القيادة السياسية كانت قادرة على الحصول على دعم التحالف الحزبي وتركز طاقاتها على الإصلاحات الإقتصادية.

إذن ،يبدو أن مقترب الاقتصاد السياسي يركز على المحددات الإقتصادية للتغير السياسي و الديمقراطية، و يأخذ الأزمة الإقتصادية كمتغير تفسيري،إلا أن ذلك لا يبدو كاف للتفسير فقد تؤدي الأزمة الإقتصادية إلى تحول النظام في بعض الدول و لكن ليس في أخرى،و حتى في نفس الدولة يمكن أن تقود الأزمة إلى التحول في فترة من الزمن لكن ربما يحدث تراجع و إنتكاس في فترة أخرى.و هذا إن كان يدل فهو يدل على أن هناك متغيرات تفسيرية أخرى لابد أخذها بعين الإعتبار إلى جانب المحددات الإقتصادية.[1]

المطلب الثالث:التصورات المختلفة لدور العامل الإقتصادي في أدبيات التحول الديمقراطي

إفترض **ليبست Lipset** (1994) بأن الإزدهار الإقتصادي يدفع إلى مزيد من الديمقراطية،و هو ما ذهب إليه **بارو Barro** (1997) من خلال دراسته لحوالي 100 دولة ،لفترة طويلة إمتدت من 1960 حتى 1995 ،و وجد بأن تحسين مؤشرات الحياة الإقتصادية يؤدي إلى زيادة إحتمالية سيادة الديمقراطية في هذه البلدان.[2]و مع ذلك،إعتقد كل من **Siroway** و **Inkles** (1990) و **Przeworski** و **Limongi** (1993) بأنه لا وجود لأي علاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي.فيما رأى تصور ثالث بأن العلاقة بين المتغيرين غير واضحة و مبهمة. هذا التباين في تقدير المكانة التي يلعبها العامل الإقتصادي في التحول الديمقراطي جعله يحظى بإهتمام كبير من طرف علماء السياسة.و ذلك بإستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب المقارنة و الإحصائية. و في هذا الصدد، يمكننا فصل تاريخيا الدراسات حول الديمقراطية والتنمية الإقتصادية إلى ثلاث مجموعات او تصورات على النحو التالي:

الفرع الأول:تصور إيجابي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية

يعتقد أصحاب هذا التصور أن النظام الديمقراطي يساعد على تسريع عجلة النمو الإقتصادي ، كما إعتقدوا بضرورة البيئة الديمقراطية لتفعيل النمو الإقتصادي ، هناك العديد من الدراسات التي قدمت لدعم وجهة النظر هاته على غرار:**كنغ** 1981 **king**،و **كودن** 1979 **Goodin**،و **مكورد** 1965 **McCord**،و **كوديل** و **بولسن** 1982 **Goodell and Powelson**،و **كوهلي** 1986 **Kohli**، تساهم الديمقراطية برأيهم في تأمين التنمية الإقتصادية الدائمة.[3]

في هذا الصدد، تندرج طروحات كل من نظرية التحديث **لليبست** التي تعتقد بأن المستويات المنخفضة من الشروط الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بالتنمية الإقتصادية أو "التحديث"،و التي تشمل مستوى دخل الفرد، ومدى معرفة القراءة والكتابة والتعليم، ودرجة التحضر، ونوعية ومدى وسائل الإتصال هي

---

(1)Ibid, p.143.

(2)Mohamed, Abdullah Abu , Rumman," **The Impact of Economic Factors on Democratization: Jordan Case",** *Journal of Advanced Social Research* ,2 (2012), pp. 37-51.

(3) أسامة ، قاضي،"**إشكالية الديمقراطية و التنمية الإقتصادية في العالم الإسلامي**"*دراسات استراتيجية*،العدد الثالث،(فيفري 2007)،ص9.

الموصلة إلى الإستبداد ومستويات أعلى تؤدي إلى الديمقراطية. وفي سياق متصل،قد جادل العديد من الكتاب بأن التنمية الإقتصادية الرأسمالية تخلق الضغط الإجتماعي المتزايد لأجل الديمقراطية من خلال تعزيز أو تسريع ظهور الطبقة المتوسطة (**ليبست** 1959)، البرجوازية (**مور** 1966)، أو الطبقة العاملة (**روتشماير، ستيفنس**، و**ستيفنز** 1992) التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة و القوة. والنظرية الماركسية لديها مواقف مماثلة فيما يتعلق بتقييم الربط بين الديمقراطية والإقتصاد. إذ أكدت وجهات النظر الماركسية بأن تطور الرأسمالية بشكل فعال فصل المجالين السياسي والإقتصادي للمجتمع،حيث انهارت قواعد السلطة السياسية الإقطاعية، ووفرت الظروف لظهور الديمقراطية.و قد إدعت الإعتبارات الماركسية الجديدة بأن الرأسمالية ساهمت في صعود الطبقة الوسطى، التي شجعت روح المبادرة، والصفات الفردية، والثقافة السياسية اللازمة لتحقيق وإستدامة طويلة الأجل للحكم الديمقراطي.[1]

خلق ليبست فكرة الشروط المسبقة للديمقراطية، وخاصة فكرة التنمية الإقتصادية كشرط ضروري و بأن الدول الغنية أكثر عرضة للحفاظ على الديمقراطية، نتيجة لأن ثروتها تسمح لها بقدر أكبر من التعليم والمساواة، مما يؤدي إلى المشاركة العامة ودعم الديمقراطية.[2]و وصل الى هذا النتائج من خلال مقارنته لـ 42 دولة من الدول الأوروبية،و الول الناطقة بالإنجليزية ،ودول أمريكا اللاتينية، التي قام بتقسيمها الى ديمقراطيات مستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة، دكتاتوريات مستقرة و ديكتاتوريات غير مستقرة و ذلك بالإعتماد على مؤشرات الثروة ،التصنيع ،التعليم، والتحضر لإكتشاف الجوانب المختلفة للتنمية الإقتصادية في علاقتها بالديمقراطية. مثلما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم 01.تصنيف البلدان الأوربية،البلدان الناطقة بالإنجليزية و بلدان أمريكا اللاتينية من خلال درجة إستقرار الديمقراطية

البلدان الاوربية و الناطقة بالانجليزية		بلدان امريكا اللاتينية	
ديمقراطيات مستقرة	ديمقراطية غير مستقرة	ديمقراطيات و ديكتاتوريات غير مستقرة	ديكتاتوريات مستقرة
أستراليا	استراليا	البرازيل	كوبا
بلجيكا	بلغاريا	تشيلي	جمهورية الدومينكان
كندا	تشيكوسلوفاكيا	كولومبيا	اكوادور
دانمارك	فلندا	كوستاريكا	السلفادور
ايرلندا	فرنسا	المكسيك	غواتيمالا
لوكسمبورغ	المانيا(الغربية)	اورغواي	هايتي
Netherlands	هولندا		الهندوراس
اليونان	ايسلندا		نيغاراغوا
نيوزيلندا	ايطاليا		بنما
النرويج	برتغال		باراغواي
السودان	رومانيا		بيرو
سويزلندا	اسبانيا		فنزويلا
المملكة المتحدة	يوغسلافيا		
الولايات المتحدة			

Source: Seymour, Martin Lipset, **Op.Cit,** p.74.

[1]Todd , Landman,"Economic requirements of democracy", In: Paul , Barry Clarke and Joe , Foweraker, ***Encyclopedia of Democratic Thought*(** London and New York: Routledge, 2001), p.290.
[2]Seymour Martin , Lipset, "**Some Social Requisites of Democracy:Economic Development and Political Legitimacy**" ,*The American Political Science Review* ,Vol.53, N°.1,(1959), pp.69–105.

مع ذلك،حتى ليبست كان مضطر للإستنتاج بأن التنمية الإقتصادية ليست كافية بالضرورة و لا تؤدي في الواقع الديمقراطية ، وأن قوى تاريخية وعوامل أخرى قد تكون ضرورية لإرساء الديمقراطية لتكون ناجحة.[1] فإن هذه الدراسة هي الأولى لتأسيس علاقة بين الإثنين، ومهد بذلك الطريق أمام سلسلة من الدراسات التي تبنت هذا المسار.

تصور **روبرت داهل Robert Dahl** في **Polyarchy: Participation and Opposition** التنمية الإقتصادية كشرط ضروري للديمقراطية .[2]الحكومة في أي نظام، على حد قوله، ستسمح للمعارضة بالتوسع لدرجة سيصبح من المكلف جدا بالنسبة لهم(للحكومات) اخمادها أو قمعها. نتيجة لذلك، إذا كان أكثر الناس لديهم الموارد المادية اللازمة لمعارضة الحكومة، سوف تصبح أكثر تكلفة بالنسبة للحكومة لقمعهم. لذلك، عندما يتم تطوير المجتمع إقتصاديا، تصبح الديمقراطية هي النتيجة الأكثر احتمالا.

دعم **صموئيل هنتنغتون** هذه التصورات في الموجة الثالثة ، و رأى أن العلاقة بين النمو الإقتصادي من ناحية و الديمقراطية و التحول من ناحية أخرى هي علاقة معقدة ،و قد تتفاوت من فترة إلى أخرى و من مكان إلى أخر.و للعوامل الإقتصادية دور هام و تأثير كبير في عملية التحول إلى الديمقراطية إلا أنها ليست هي العوامل الحاسمة.و ثمة صلة بين مستوى النمو الإقتصادي و بين الديمقراطية ،و لكن ليس ثمة مستوى أو نمط من النمو الإقتصادي يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحول إلى الدييمقراطية.[3]

كما يرى(هنتنجتون) بأن العوامل الإقتصادية أثرت على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق.**أولا:**أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول و القيود الماركسية في دول أخرى الى إنتكاسات إقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية.**ثانيا:**حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الإقتصادي في أوائل السبعينات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية و يسر الإنتقال إليها.**ثالثا:**أدى النمو الإقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ،فأجبرها على القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف حدة القمع.

موجز القول أن النمو الإقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية ،و أدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السسريع أو عن الركود الإقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية.و لم تظهر العوامل الثلاثة جميعا في كل دولة،و لكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث إستطاعت الإفلات منها جميعا.[4]إذن يرى **هنتنجتون** العامل الإقتصادي كأحد عوامل التحول الديمقراطي و هو ما يبينه الشكل الموالي:

---

(1)Ibid, p.103.

(2)Emma, Whyte, ″**Regime Change or Democratization?** ″ ,*Journal of International Service*, (Fall 2009) , p.59.

(3) صمويل، هنتنجتون،***مرجع سابق***،ص.120.

(4) المرجع نفسه، ص.121.

الشكل رقم-01-النمو الإقتصادي بإعتباره أحد عوامل التحول الى الديمقراطية

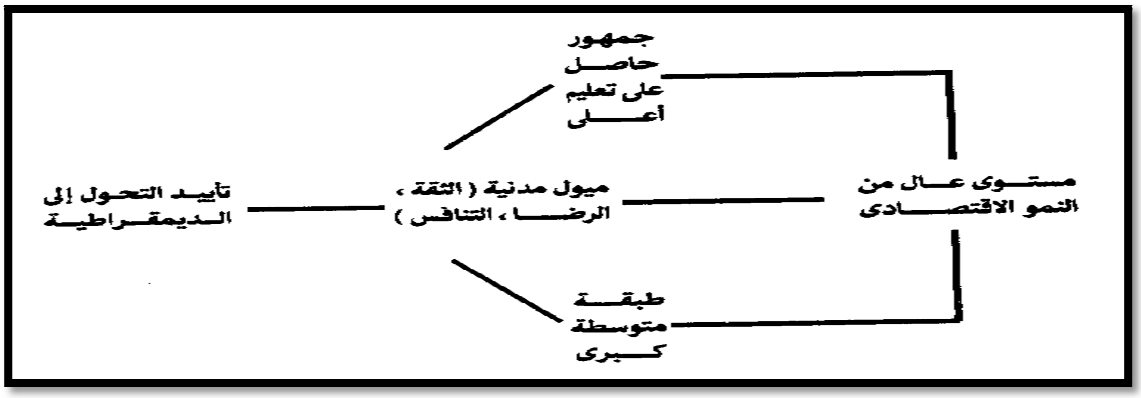

المصدر:صموئل ،هنتنجتون ***مرجع سابق***،ص.133.

و في مقالته " **بعد 20 عاما: مستقبل الموجة الثالثة**"، إستنتج هنتنجتون بأن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنفتاح داخل المجتمع، أين يمكن أن يصبح الإنفتاح الإقتصادي إنفتاح سياسي.في منطقة أو مرحلة الإنتقالية هذه"، يجب على البلدان حتما التحرك نحو الديمقراطية بموزاة مع تطورها الإقتصادي. [1]

عموما فإنه وفقا لهذه النظريات، الديمقراطية ليست سببا للتنمية الإقتصادية،وإنما هي نتيجة أو مرحلة للتنمية (الرأسمالية) الإقتصادية.فالرأسمالية الصناعية تولد الديمقراطية كمرحلة نهائية بعد المراحل مثل التحضر Urbanization ، والبيروقراطية Bureaucratization ،العلمنة Secularization وما إلى ذلك .[2]

الفرع الثاني:التصور السلبي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية

أصحاب هذه التصور يدعون بأن العلاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي هي علاقة تضاد و من أصحاب هذه الإتجاه **ديشوينتز schweinitz 1964de** ،و **اندريسكي andreski 1968**،و **كايروت Chirot 1977**، و **راوو Rao 1985**، و غيرهم ممن اقتنع بأن النجاح الإقتصادي ،و النمو السريع يحتاج الى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديمقراطي ،و يحتوي توسع الحريات المدنية لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديمقراطية غير ناضجة،تؤخر من سرعة عجلة النمو الإقتصادي،خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الإقتصادية بحزم،بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة،و التي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية.[3]

إذن ،هناك العديد من العلماء الذين يعتقدون أن التنمية الإقتصادية لا تؤدي بالضرورة نحو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، إذا حاولنا الربط بين أنواع الأنظمة والتنمية الإقتصادية، كيف نأخذ أمثلة عن الإقتصاديات النامية السلطوية ، مثل الصين وسنغافورة في حين أن أمثلة عن بلدان متخلفة ولكن ديمقراطية

---

[1]Samuel ,Huntington**,"After 20 Years: The Future of the Third Wave**", *Journal of Democracy, 8.4* (1997), pp. 3–12.

[2]Hakan, Mehmetcik," **The Relationship between Democracy and Economic Growth An Empirical Study for Post-Communist Transition",** *Master's Thesis,* Uppsala Universitet (Social Science),2010,p.6

[3] أسامة ،قاضي ***مرجع سابق***،ص9.

يمكن العثور عليها أيضا مثل الهند.و في هذا الصدد، هناك نطاق واسع جدا من الدراسات التي تبين أن العلاقة بين أنواع الأنظمة والتنمية الإقتصادية ضعيفة. على سبيل المثال في دراستهم التجريبية لأكثر من 130 بلدا لفترة 50 عاما، وجد **Errson** و**لاين Lane** أن الربط بين الديمقراطية والإقتصاد طموح ،فليست هناك أسباب ذات دلالة إحصائية للتفكير بأن الديمقراطية ضرورية لأي نمو إقتصادي. وبطريقة مماثلة يرى **Helliwell** أن "النتيجة العامة لتحليل النمو هو أنه لا يزال من غير الممكن تحديد أي آثار نظامية صافية للديمقراطية على النمو الإقتصادي اللاحق" ، دراسة أخرى هامة تمت من طرف **Barro** بإستخدام تحليل لوحة بيانات لـ 125 بلدا على مدى أكثر من 30 عاما، ويخلص إلى أنه حتى إذا كان هناك علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فإنها في الواقع ضعيفة.[1]

هؤلاء العلماء يشيرون إلى أن التنمية الإقتصادية التي تقوم بسرعة كبيرة جدا تنتج عادة عدم المساواة داخل الدول.هذا التفاوت، إلى جانب الحاجة إلى مزيد من التطوير، تولد الظروف المواتية لـ تكنوقراطيات أو الديكتاتوريات أكثر من الديمقراطية.و قد أسس لهذه الفكرة "**بيتر ايفانز** "**Peter Evans** " في " **التحالف الثلاثي**"**Triple Alliance** ، الذي يعد كذلك المجال الأوسع لنظرية التبعية.

يجادل **إيفانز** بأن عدم المساواة كانت نتيجة التنمية الإقتصادية السريعة.في السيناريو الذي تصوره، التحالف يتطور بين الدولة السلطوية، والنخبة المحلية، والشركات المتعددة الجنسيات، لمنع تطور الديمقراطية التمثيلية الحقيقية، والحفاظ على أغلبية السكان الفقراء من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية الإقتصادية.[2]

من ناحية أخرى هناك بعض الدراسات التي حذرت من الربط بين المتغيرين.فوفقا **لرودريك Rodrik** الذي قام بدراسة 90 دولة لمدة 19 عاما،رأى بأنه لا يبدو أن هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والنمو الإقتصادي ،ولكنه يقول إنه على المدى الطويل تصبح التنمية الإقتصادية المستدامة هي الأولوية بالنسبة للديمقراطية.[3]وفقا **لبرجيفورسكي Przeworski** فإنه ليس هناك أي علاقة أولية بين الديمقراطية والنمو الإقتصادي، بل العلاقة هي أن الديمقراطيات تحافظ على البقاء في ظل البلدان المتقدمة و المتطورة. و علاوة على ذلك، فإن زيادة دخل الفرد و تقليل التفاوت في الدخول يحدث بسرعة في ظل الديمقراطيات. وصل الى هذا الإستنتاج عن طريق القيام ببحوث تجريبية على 135 بلدا على مدى 40 عاما.

الفرع الثالث:تصور شكي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية

يرى أن العلاقة بين أنواع النظام والتنمية الإقتصادية غامضة. و لذلك، فإنه من الصعب أن نشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة و مغزى بين تعزيز الديمقراطية و التنمية الإقتصادية.فقد ذهب بعض المنظرين الإقتصاديين إلى التشكيك بضرورة وجود أي علاقة نمطية بين الديمقراطية و التنمية الإقتصادية كما هو حال بيي Pay 1966،فقد امن أصحاب هذا الرأي بأن عنصر السياسة محايد و له أثر ضعيف

(1)Hakan, Mehmetcik, ***Op.Cit***, p.7.
(2) Emma, Whyte, ***Op.Cit***, p.59.
(3) Hakan, Mehmetcik, ***Op.Cit***, p.8.

على التنمية الإقتصادية.إن منطروا هذا الفريق لاحظوا الطبيعة المتغيرة Variable Nature لتحسين مستويات التنمية الإقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديمقراطية،و كذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة، ،لذا فإنهم خلصوا بنتيجة مفادها أن صناع القرار عليهم ان يوجهوا إهتمامهم إلى الطبيعة المؤسساتية الحكومية و الإستراتيجيات الحكومية المتبناة،و كذلك العناصر المستقلة التي تتحول في الأنظمة الديمقراطية، و على كيفية بناء أهداف التنمية بما يتماشى مع مساري التنمية و الديمقراطية.إن من هذه العناصر على سبيل المثال :طبيعة النظام السياسي الحزبي(نظام حزبين مقابل عدة أحزاب)،مستوى و طبيعة التدخل الحكومي في الإقتصاد،طبيعة التصنيع Industrialisation المطبقة (هل تعتمد على العمالة المكثفة Labor Intensiveأم الرأسمال المكثف Capital Intensive بمعنى أخر هل تعتمد التنمية الإقتصادية على العمالة بشكل أكبر أم على رأس المال.على صعيد أخر أشار **هنتنجتون** إلى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الإعتبار قبل تبني أي سياسة تنموية إقتصادية.[1]

كما رأت هذه الدراسات بأن العامل الإقتصادي و بالتحديد الأزمة الإقتصادية يمكنها لعب دور مزدوج ،فهي تعمل على تعطيل التحول الديمقراطي من جهة، و تعمل أيضا على تعزيز التحول من جهة أخرى، و هذا ما يزيد من غموض تحديد العلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية و من أهم الدراسات في هذا المجال دراسة **مارك غاسيوروويسكي Mark J. Gasiorowski** تحت عنوان "**الأزمة الإقتصادية و تغير النظام السياسي الداخلي:تحليل تاريخ الحدث**"، الذي رأى بأن هناك العديد من الأسئلة الأساسية لم يتم الرد عليها و لا تزال قائمة بين الأزمة الإقتصادية و تغير النظام الداخلي على غرار:هل هناك علاقة منتظمة بين الأزمة الإقتصادية وتغيير النظام؟ هل الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى إنهيار الديمقراطية والتحول الديمقراطي؟ هل الأزمات الإقتصادية تؤدي إلى إنهيار أو التحول بالتزامن مع ظروف خلفية معينة؟هل آثارها تغيرت مع مرور الوقت؟ هل محددات الإنهيار والتحول في الأساس مماثلة أو مختلفة؟ .[2]

و قد إنطلق في دراسته من مناقشة ستة فرضيات تتمثل أساسية تتمحور في:

- الإفتراض الأول،تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى إنهيار الديمقراطية.
- الإفتراض الثاني،تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى التحول الديمقراطي .
- الإفتراض الثالث، الأزمات الإقتصادية تيسير إنهيار الديمقراطية ولكن تحول دون التحول الديمقراطي بطريقة متكاملة، وهو ما يتناقض مع الإفتراض 2.
- الإفتراض الرابع، تراجع دور الأزمات الإقتصادية في إحداث إنهيار الديمقراطية على مر الزمن وأصبحت غير ذات أهمية في s1980، في حين دورها في إحداث التحول الديمقراطي عرف زيادة كبيرة وأصبح ذا اهمية خلال هذا العقد.

---

[1] أسامة، قاضي ***مرجع سابق***،ص.10.

[2]Mark J,Gasiorowski**,"Economic Crisis and Political Regime Change:Anevent History Analysis"**, *American Political Science Review*, Vol. 89,No. 4 ,(December 1995),p882.

- الإفتراض الخامس،الظروف الإجتماعية والإقتصادية ، الهيكلية، ،الثقافة السياسية ،المؤسسات، والظروف الدولية تؤثر على إنهيار الديمقراطية والتحول الديمقراطي، في كل حالة،تسهل تغير النظام في اتجاه واحد ،بينما تعمل على تثبيط الأخرى، بطريقة متكاملة.
- الإفتراض السادس،تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى إنهيار الديمقراطية، و ربما أيضا الإنتقال الديمقراطي ، جنبا إلى جنب مع مستوى عال نسبيا من التنمية، في الظروف الإجتماعية والسياسية التي ناقشها لينز، وربما عوامل هيكلية أخرى أيضا. [1]

هناك دراسة أخرى عن العلاقة بين الأزمة الإقتصادية وتغيير النظام إقترحت من قبل **كارين رامر Remmer (1990)**، التي جادلت بان أزمات الديون الأجنبية التي حدثت في أمريكا اللاتينية في s1980 لم تؤدي الى انهيار الديمقراطية، مثلما فعلت الأزمات الاقتصادية في وقت سابق ، وذلك لأن ظروف خلفية معينة كانت مختلفة جدا في هذه الفترة.هذه الظروف المختلفة تشمل المزيد من الجهود من قبل الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية، والتغيرات الأخرى في السياق السياسي الدولي، مواقف جديدة نحو الديمقراطية بين النخبة من رجال الأعمال والعسكريين، و مقتربات أكثر براغماتية وشمولية إلى الحكم الديمقراطي، وإرث من الأحداث السابقة في بعض البلدان .هذه الظروف المختلفة وازنت او عادلت الآثار السلبية(غير ملائمة) للأزمات الاقتصادية على الديمقراطية و حتى سهلت التحولات الديمقراطية ، وفقا لرامر دائما.[2]

عبر **هنتنغتون** عن أفكار مماثلة على مستوى أكثر عمومية ، بحجة أن "الموجة الثالثة" من الديمقراطية كانت جد مختلفة عن الموجات السابقة التي بدأت في منتصف s1970، نتيجة إنتشار القواعد الديمقراطية، وجهود أكثر نشاطا من قبل القوى الغربية والكنيسة الكاثوليكية لتعزيز الديمقراطية، والأزمات الإقتصادية والمشاكل الأخرى في أداء الأنظمة غير الديمقراطية، والتغيرات في ظروف الإجتماعية و الإقتصادية، وغيرها من العوامل (1991).[3]

تندرج ايضا في نفس السياق دراسة **لستيفن هزار Stephan Haggard و روبرت كوفمان Robert R.Kaufman**،بعنوان "**الإقتصاد السياسي للتحولات الديمقراطية**" اللذان أكدا بأن الأزمات هي ضرورية و لكنها ليست كافية لحمل النظام التسلطي على الإنسحاب،الأداء الإقتصادي الضعيف يقلص من قوة المساومة النظام التسلطي و يزيد من قوة المعارضة.لفهم لماذا،يجب الاخذ في الاعتبار المصالح السياسية،و استراتيجيات و قدرات مجموعة فواعل ثلاث :الجماعات التجارية للقطاع الخاص،الطبقة الوسطى و "تنظيمات القطاع الشعبي"،و النخب الحاكمة في الدولة و التي تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة.[4]كما أن الأداء الجيد لا يستبعد احتجاجات سياسية بحتة، وموجة من المظاهرات الطبقة المتوسطة في كوريا في عام 1987 تعطينا

---

[1] Ibid,pp.884-85.
[2] Ibid,p.884.
[3] صموئيل ،هنتنتجتون ***مرجع سابق***،ص ص.108-177.
[4] Stephan, Haggard&Robert R,Kaufman,***Op.Cit***,p.267.

مثالا عن ذلك.يمكن للانظمة التسلطية ان تنشق او تتصدع حتى في فترات الاداء الاقتصادي الجيد و القوي.[1]

لإستكشاف هذه الحجج تجريبيا، قاما الباحثان بمقارنة 10 إنتقالات من الحكم العسكري حدثت أثناء أزمات إقتصادية وأخرى حدثت دون أزمات إقتصادية.التحولات الستة التي حدثت أثناء الأزمة تشمل الأرجنتين (1983)، وبوليفيا (1980)، وأوروغواي (1985)، والفلبين (1986) والبرازيل (1985)، وبيرو (1980). في الأرجنتين، وبوليفيا، أوروغواي، والفلبين، تحولات النظام حدثت خلال فترات الركود العميق، دول أمريكا اللاتينية عانت أيضا من ارتفاع معدلات التضخم. على الرغم من أن التحولات في البرازيل وبيرو وقعت خلال الإرتفاعات الإقتصادية وجيزة، وكان كلا البلدين شهد صدمات غير إعتيادية فقط قبل سنوات قليلة.و كانت الأربعة تحولات التي حدثت دون أزمة تشمل:شيلي (1990) وكوريا (1986)، تايلند (1983)، وتركيا (1983). أين إنسحبت الحكومات الإستبدادية في إطار مجموعة من الضغوط السياسية الدولية والمحلية، ولكن كل تحول حدث على خلفية نجاح الإصلاح الإقتصادي، وإرتفاع معدلات النمو، وإستقرار الإقتصاد الكلي النسبي.[2]

الدراسات التطبيقية (الرقمية) Empirical Studies حول أثر الديمقراطية على التنمية الإقتصادية من أصل ثلاث عشرة دراسة–و هي ليست الوحيدة–حول أثر الديمقراطية على التنمية الإقتصادية و حول أثر طبيعة الأنظمة الحاكمة على عملية النمو الإقتصادي ثلاث منها فقط:**هنتنجتون** و **دوممنغويز(Huntington&Domingues 1975)**،و **مارش (Marsh 1975)**،و كذلك **(لانده Landau 1986)** خلصت بنتيجة مفادها عدم وجود اثر سلبي واضح للديمقراطية على معدلات النمو الإقتصادي،بينما وجدت ستة دراسات **فيربيند** و **فيربيند (Feierabend & Feierabend 1972)** و **دك Dick(1974)** و كذلك **رست** و **مونسن (Russett&Monsen 1975)** و **كولي (Kohli 1986)** ،و **مارش(Marsh 1988)** وجدت كل هذه الدراسات التطبيقية أنه لا توجد علاقة بين طبيعة النظام الديمقراطي و التقدم و النمو الإقتصادي.[3]

ما تبقى من دراسات تطبيقية وجدت علاقات شرطية أو شيئا طفيفا من العلاقة القائمة بين النظام الديمقراطي و النمو الإقتصادي فعلى سبيل المثال في دراسة **لموريس و ادلمان (Morris&Adlman 1967)** أوضحا ان الديمقراطية تكبح جماح التنمية،لكن ليس في البلاد المتخلفة الغنية،و كذلك خلص **ويد (Weede 1983)** بنتائج تفيد بوجود علاقة سلبية بين النمو الإقتصادي و الديمقراطية و أخيرا قرر كلا من **بيرغ** و **شلوسر (Schlosser&Berg 1984)**،و **تيدن وسلون (Tedin&Sloan)** في دراستهم أن طبيعة نظام الحكم له علاقة قوية بتقدم النمو الإقتصادي.كما نلاحظ من الدراسات السالفة الذكر فقط–علما بأن هذه الدراسات ليست هي الوحيدة بل إن عملية البحوث التطبيقية و

---

[1] Ibid,p.268.
[2] Ibid, p.269.
[3] أسامة ،قاضي ***مرجع سابق***،ص.11.

النظرية لازالت مستمرة و لم نذكر إلا بعضا منها–تعطي فكرة مشوشة و غير واضحة،أو قاطعة حول العلاقة ما بين الديمقراطية نظام الحكم لكثير من الأسباب و التي ربما أهمها ما تعانيه الدراسات الرقمية من مشكلة صياغة الميل،و الأفكار الإنسانية،إلى أرقام و إلى إغفال الكثير من العناصر الإنسانية من حسابات الدراسات الرقمية لصعوبة حصرها من جهة و لصعوبة صياغتها كميا.[1]

مهما كانت أسباب هذا الخلط في النتائج إلا أنها على الأقل تخولنا إستنتاج أنه ليس هناك إجماع على دور الديمقراطية في النمو الإقتصادي،و الجدول التالي يوضح عدد الدول التي أجريت عليها كل دراسة و نتائج هذه الدراسات على النحو التالي:

جدول (2):لأهم الدراسات التي أجريت حول لتوضيح العلاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي

اسم الباحث الذي قام بالدراسة	طبيعة البلاد المطبقة عليها الدراسة	نوعية العلاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي	عدد الدول المشمولة في الدراسة
Adlman and Morris (1967)	دول نامية	علاقة شرطية	74
Diclt (1974)	دول نامية	لا توجد علاقة	72
Huntington & Domingues (1979)	دول نامية	علاقة سلبية	25
Marsh (1979)	دول نامية	علاقة سلبية	80
Meyeretal (1979)	دول نامية	لا توجد علاقة	23
Weed(1983)	دول نامية	لا توجد علاقة	74
Landau (1986)	دول نامية	علاقة سلبية	65
Mrch (1988)	دول نامية	لا توجد علاقة	55
Feierabend& Feierabend (1972)	دول نامية و متقدمة	لا توجد علاقة	84
Russett&Mensen (1975)	دول نامية و متقدمة	لا توجد علاقة	80
Meyeretal (1979)	دول نامية و متقدمة	لا توجد علاقة	50
Weed(1983)	دول نامية و متقدمة	علاقة سلبية	93
Kohli (1986)	بعض الدول النامية المنتقاة	لا توجد علاقة	10
Siban&Tedin (1987)	بعض الدول النامية المنتقاة	علاقة شرطية	20 دولة من امريكا اللاتنية
Berg&Schlosser	بعض الدول النامية المنتقاة	علاقة شرطية	38 دولة من افريقيا

المصدر :أسامة ،قاضي، ***مرجع سابق***،ص.12.

يبدو أن الأدبيات تشير إلى أن التنمية الإقتصادية ضرورية للديمقراطية حتى تحدث، ومع ذلك ، فإنها لا تزال غير كافية.التنمية الإقتصادية الناجحة تتحد جنبا إلى جنب مع التوزيع المتساوي للثروة عبر الدولة، ومع ذلك، هو مواتية جدا أو باعثة لإرساء الديمقراطية، ويمكن أن تكون عنصرا أساسيا في نظام

[1] المرجع نفسه،ص.12.

ديمقراطي مستقر و مستديم.[1]التنمية الإقتصادية فقط، خاصة إذا هرع إليها، أو تمت بالتزامن مع الديمقراطية، قد تخلق في الوقع التطرف ، وعدم المساواة، والحكم الاستبدادي.النقاش حول التنمية الإقتصادية كشرط أساسي للديمقراطية ما زال قائم، ولكن **فيش و شودري Fish and Choudhry** يقولون إن الديمقراطية والتنمية الإقتصادية لا تتطور بمعزل عن بعضها البعض. على المدى الطويل، ومع ذلك، فإن الأمم المتقدمة و الغنية تكون أكثر مواتاة لتطوير الديمقراطية.[(2)] لذلك التنمية الإقتصادية ضرورية، ولكن ليس كما جادل هنتنغتون ، كافية لتطوير الديمقراطية.[(3)]و الجدول التالي يحدد أهم الشروط المساعدة لإقامة الديمقراطية على النحو التالي:

الجدول (03)-الشروط المساعدة لإقامة الديمقراطية

الشروط التنموية الاقتصادية	مفكرون و مؤيدون	النقاش
	ليبست (1959).	هناك علاقة بين الثروة و الديمقراطية:اي زيادة في الثروة القومية تخفف من حدة المنافسة على الموارد.
المواقف و التصرفات السياسية	الموند&فيربا (1973).	تتطلب الديمقراطية الرغبة في قبول حكومة كهيئة لحل النزاعات.
علاقات مع النخبة الداخلية	روستو (1973).	تشكل الديمقراطية عندما توافق نخبة المجتمع على اللعبة السياسية بحيث لا تتعرض الدولة لمخاطر عزل النخبة،طبعا هذا يمكن ان ينسحب بشكل تلقائي على بقية المجتمع.
التركيبة الاجتماعية و العلاقات بين التطتلات الاجتماعية	مور (1967).	في الغالب تتشكل الديمقراطية عندما تكشف الملكية قوة شرفاء المجتمع،و عندما تنتقل الفئات الارستقراطية للحياة التجارية.
المؤسسات السياسية	هيبر (1991)،ستيفنس (1989).	تتطلب الديمقراطية تطور المؤسسات (خصة جماعات الضغط و الاحزاب السياسية) التي يمكنها ان تصيغ طلبات المجتمع تسهل امور التسويات.
التنمية المستمرة	بيندر و اخرون (1971)،روبرت دال (1971).	يسهل بناء العمل الديمقراطي اذا كان التنافس السياسي مسبوق بالمشاركة الشعبية،و اذا كانت معظم الصراعات على دور الدولة محلولة اولا باول.

المصدر:أسامة، قاضي،***مرجع سابق***،ص.14.

(1)*Emma, Whyte, **Op.Cit**, p.60.*
(2)Stephen, Fish and Omar, Choudhry**, "Democratization and Economic Liberalization in the Post-Communist World"**, *Comparative Political Studies***,** 40 (2007), p. 254.
(3)*Emma, Whyte, **Op.Cit**, p.60.*

يمكننا في نهاية الفصل الأول،والذي حاولنا من خلاله أن نؤصل مفاهيميا و نظريا للدراستنا حول دور العامل الإقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية ،و الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين إثنين إستنتاج النقاط التالية:

أولا،أكد المبحث الأول– على الرغم من أن العامل الإقتصادي قد عرف بعض التجاهل أثناء فترات تاريخية معينة –على أهمية العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية لاسيما في ايامنا هذه.و بأن هناك ثلاث مقاربات أساسية مركزت إفتراضاتها و أطروحاتها حول العامل الإقتصادي و تتمثل في المقاربة الليبرالية الإقتصادية،المقاربة القومية الإقتصادية،و المقاربة الماركسية، التي على الرغم من إختلاف منطلقاتها الفلسفية و الفكرية و إفتراضات الأساسية، إلا أنها أجمعت على أهمية هذا العامل و قدرته على منحنا تفسيرات معتبرة للأحداث المختلفة في حقل العلاقات الدولية.

ثانيا،بيّن المبحث الثاني تباين وجهات النظر حول دور العامل الإقتصادي في التحول الديمقراطي،فقد إنقسمت الأراء كما أوضحنا إلى ثلاثة إتجاهات أساسية،فالإتجاه الأول منها، رأى بوجود علاقة إيجابية بين العامل الإقتصادي و الديمقراطية ،أما الإتجاه الثاني،فقد ذهب الى عكس ما ذهب أليه الإتجاه الأول،أي إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين،بينما يقر الإتجاه الثالث، بغموض العلاقة بين العامل الإقتصادي و الديمقراطية. و قد قدم كل اتجاه طبعا الحجج التي تدعم إفتراضاته.و ما يمكن أن نستنتجه بناء على هذه الإتجاهات ، هو أنه على الرغم من أهمية العامل الإقتصادي في دعم التحول الديمقراطي إلا أنه ليس كافي لإحداث التحول بل يحتاج إلى وجود عوامل أخرى.

الفصل الثانـي:

تأثير الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية

يسلط الفصل الثاني الضوء على تأثير الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية.إلا أنه قبل البدء في توضيح تأثير هذا الوضع الإقتصادي العالمي ينبغي أولا إعطاء فكرة عن طبيعة التحولات السياسية الراهنة التي تشهدها الدول المغاربية،لهذا جاء تقسمينا للفصل ثنائي المباحث حيث :

سيركز المبحث الأول إهتمامه على طبيعة التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية، فخلال العقد الأخير حكمت محاولات الإصلاح السياسي و الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ثنائيتان بارزتان،هيمنت أولاهما في أعقاب أحداث سبتمبر 2001،و تمحورت حول:الإصلاح من الخارج أو من الداخل،و إنطلقت الثنائية الأخرى في ديسمبر 2010 بثورة تونس و مصر اللتين أطاحتا بالنظامين الإستبداديين في كل منهما،و أطلقتا رياح التغيير في كافة أنحاء الوطن العربي،و كرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري و الإصلاح التدريجي.

سيتناول المبحث الثاني تأثير الأوضاع الإقتصادية العالمية السائدة قبيل الإحتجاجات على التطورات الراهنة بالمنطقة المغاربية، ذلك لأن النظام الإقتصادي العالمي شكل سياقا حاكما لكثير من عمليات التحول الديمقراطي،منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ مثل حافزا مهما لها، خاصة في دول المعسكر الإشتراكي السابق، أو قوة ضغط رئيسية لدفع عمليات التحول أو منعها من الإنتكاس في فئة أخرى من الدول التي تتمتع بحساسية أو إنكشافية معينة تجاه تغيرات وضغوطات هذا النظام.و تتمثل هذه الأوضاع الإقتصادية العالمية في الأزمة المالية العالمية و أزمة إرتفاع أسعار الغذاء ،و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو،إذ أدت هذه الأزمات إلى إنكماش عالمي في نسب النمو الإقتصادي و أثرت على إستقرار الأسعار و تراجع الطلب العالمي على الصادرات المغاربية.

المبحث الأول:

طبيعة التحولات السياسية الراهنة بدول المغرب العربي

شهدت بعض بلدان المغرب العربي مع نهاية العام 2010 و العام 2011 ما لم تشهده طيلة عقود طويلة.فبعد أن ظلت هذه البلدان خارج موجات التغيير و التحول الديمقراطي المتتابعة–مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود إستثناء عربي في هذا المجال– عرفت هذه البلدان تفكك بنية النظم السلطوية بفعل حركات إحتجاجية إختلفت التسميات في توصيفها كما إختلفت في طبيعتها،فقد إندلعت الشرارة الأولى لهذه الإحتجاجات في تونس التي أسقطت النظام التونسي في نهاية المطاف، ثم ما لبثت أن امتدت إلى بقية بلدان المغرب العربي لتكون الجزائر و المغرب ثم ليبيا محطاتها التالية على التوالي،حيث أخذت في الجزائر و المغرب شكل **الإحتجاج الإجتماعي–السياسي**،أما في ليبيا فقد عرفت مسار آخر اتسم بالعنف و الخصوصية ،إذ شهدت ليبيا صدامات بين السلطة و المعارضة أدت إلى تدخل دولي بقيادة حلف الناتو الذي ساهم في إسقاط النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي.

أياً ما كانت الإختلافات بين هذه النظم،خاصة بين النظم الملكية (المغرب) و النظم الجمهورية (الجزائر و تونس) ،و بين الدول المنتجة للنفط (ليبيا و الجزائر)و الدول المصدرة للعمالة، فإن هذه الدول تتفق في كثير من السياسات و الخصائص،و لذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة "سقوط الأنظمة السلطوية"،سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام (تونس و ليبيا)،أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية و الإقتصادية.[1]

ستكون هذه الإحتجاجات محور تركيز هذا المبحث الذي سيتناول و بتحليل هذه التحولات السياسية التي تمر بها البلدان المغاربية و التي إختلفت عن التحولات السابقة التي عرفتها هذه البلدان.و بناء على ذلك، قسمنا المبحث إلى ثلاث نقاط محورية تتناول:

- مظاهر التحولات السياسية الراهنة في بلدان المغرب العربي.
- العوامل المفسرة للتحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغرب العربي.
- مخرجات عملية التحول السياسي الحالي في المنطقة المغاربية.

[1] دينا، شحاتة ،مريم وحيد،"**محركات التغيير في العالم العربي**"*السياسية الدولية*،السنة 47،العدد 184،(افريل 2011)،ص.10.

المطلب الأول: مظاهر التحولات السياسية الحالية في بلدان المغرب العربي

بالرغم من أن جميع بلدان المغرب العربي شهدت موجة من الإحتجاج و الإنتفاضة نتيجة ظروف و أسباب معينة سيتم مناقشتها لاحقا ،إلا أنها إختلف في طبيعة المسار الذي إتخذته و آلت إليه هذه الإحتجاجات و هو ما سنناقشه في هذا المطلب من خلال ما يلي:

الفرع الأول:التحولات السياسية في تونس

شهدت تونس،إندلاع موجة من الحركات الإحتجاجية إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد،و ذلك في 2010/12/17،ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد و جنوبها لتصل إلى المدن الساحلية و السياحية،لتستقر في وسط العاصمة.و اتخذت الاضطرابات أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها،من الإحتجاجات إلى التظاهرات و الإعتصامات و الإضرابات و المسيرات و الوقفات الإحتجاجية،و شاركت في هذه الأنشطة فئات إجتماعية مختلفة (فئات الطلبة و العمال و الموظفين و المحامين و الأطباء).[1]

ينطبق على ما حدث في تونس ما رأه **غوستاف لوبون**(Gustave Le Bon) في كتابه" **روح الثورات و الثورة الفرنسية**" عندما قال :"أن الثورة تنتج عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو إستبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب"[2]، فالثورة التونسية بدأت على شكل إحتجاجات سلمية تحتج على تفشي الظلم و الإهانة التي يتعرض لها الشعب التونسي من طرف قوات الأمن،إلا أنها سرعان ما تحولت إلى تحدي شعبي للنظام الإستبدادي التونسي نتيجة العنف الذي قابل به النظام هذه الإحتجاجات،و بالتالي فإنه لولا تعامل النظام بعنف مع هذه الإحتجاجات و لو إستوعب المطالب الشعبية لما حدث ما حدث،و عموما،فقد مثلت الثورة الشعبية التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية و الإطاحة بنظام حكمه الذي إستمر مدة 23 عاما علامة فارقة و بداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي.[3]

لقد لخص **ناجي عبد النور** أهم مميزات الثورة التونسية فيما يلي:

– قاد الحركات الإحتجاجية شباب خريجو الجامعات و حملة الشهادات العليا و المعطلون عن العمل.و قد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها و توسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية و إلى العاصمة تونس.

---

[1] ناجي ،عبد النور، "**الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**"،*المستقبل العربي*،السنة.34، العدد.387،(ماي 2011)،ص126.

[2] غوستاف ، لوبون،***روح الثورات و الثورة الفرنسية***،تر:عادل زعيتر(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،2012)،ص.25.

[3] العربي، صدقي،" **تونس :ثورة المواطنة.. ثورة بلا رأس**"*ورقة عمل*،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)،ص.1.متحصل عليها من الموقع:-http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/6648f2ed-cf04-481e-a95d-5dff10994dc4.pdf،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:22:24.

– بدء الحراك عفويا خارج الأطر الحزبية و المؤسسية المتعارف عليها،مثل الأحزاب السياسية و النقابات المهنية و الإتحادات العمالية و الطلابية،بسبب حالة الجمود و الإنقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة و خوفها من بطش السلطة.

– الإعتماد على العمل الإحتجاجي المباشر،مثل التظاهرات و الإضرابات و الإعتصامات،كبديل عن العمل السياسي،و بدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية.

– التوزيع الجغرافي للإحتجاجات،بحيث انطلقت من البلديات في وسط البلد و جنوبها إلى المدن في الشمال و المناطق السياحية،حتى وصلت إلى العاصمة،مركز المؤسسات السياسية و الإدارية و الأمنية.

– عبرت الحركات الإحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الإجتماعية و السياسية و الحاجة إلى الإصلاح السياسي.[1]

عموما ،فقد تميزت الثورة التونسية بثلاث سمات مميزة وهى أنها ثورة لا إيديولوجية، وذات أهداف سياسية واضحة، وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبوية،لأن النخب قد خانت الثورة.[2]

الفرع الثاني:التحولات السياسية في ليبيا

إنه من الطبيعي جدا أن تكون ليبيا المحطة التالية للشرارة.شعب يفترض انه قد ثار منذ وقت بعيد على حاكم أمضى أكثر من أربعة عقود يمارس اغرب حكم في التاريخ الحديث.[3] على عكس الأحداث في تونس ومصر المجاورتين،فإن المواجهة التي بدأت في أواسط فيفري بين حركة الإحتجاجات الشعبية ونظام القذافي إتبعت منطق الحرب الأهلية منذ مراحلها الأولى.يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تاريخ البلاد وبشكل رئيسي إلى الطبيعة الفريدة للنظام السياسي الذي أوجده العقيد القذافي ورفاقه في سبعينيات القرن.

الثورة الليبية التي اندلعت في 2011 /2/17، جاءت شرارتها ذات صلة بإنتهاكات حقوق الإنسان في سياق المطالب الشعبية المتواصلة لمحاسبة مقترفي مذبحة سجن أبو سليم[*]،حيث إندلعت شرارة الثورة الليبية على خلفية إعتقال المحامي فتحي تربل،و فرج الشراني،عضوا رابطة الدفاع عن أهالي ضحايا سجن أبو سليم في الخامس عشر من فيفري،و هو ما دفع أهالي الضحايا مذبحة أبو سليم إلى تنظيم مسيرات

---

[1] ناجي ،عبد النور ،***مرجع سابق***،ص.138.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول :***مسارات التحول الديمقراطي،تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً***،[تر: سامح رجب شركة طلال ابو غزالة]،القاهرة، 6/5 جوان 2011،ص.29.متحصل عليه من الموقع: http://www.undp.org.eg/Portals/0/INT%20FORUM/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf،بتاريخ:30//03/ 2013،الساعة:11:37.

[3] حمود ،أبو طالب***ساحات 2011 :اخيرا ...الشعب يريد***(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)،ص ص.21–22.

[*] مجزرة سجن بوسليم(تاريخ المجزرة: 1996/6/29 م) تعتبر مجزرة بوسليم إحدى أكبر المجازر الجماعية التي ارتكبها نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، حيث راح ضحيتها نحو 1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي. وتعد المجزرة إحدى أبرز القضايا التي ألهبت مشاعرالثورة الليبية التي انطلقت منتصف فبراير/شباط 2011 م.

إحتجاجية في بنغازي، سرعان ما حفزتها الإعتقالات القمعية و إمتدت إلى العديد من المدن الليبية شرقا و غربا.[1]

في ليبيا إذن ،إختلف المسار تماما و تحولت الرغبة الشعبية في التغيير من حركة احتجاجية سلمية،إلى حرب مفتوحة بين كتائب القذافي و الثوار الذين تجمعوا من كل الأطراف و الفئات و الأعمار بإشراف و تأطير من قبل وحدات من الجيش و قوى الأمن التي انحازت إلى الشباب الثائر.و بذلك تسارعت وتيرة عسكرة الثورة الليبية،التي وجدت نفسها في مأزق سياسية و عسكرية و لوجستيكية.و نظرا لإختلال موازين القوى بين النظام و خصومه،و بسبب الأخطار الكبرى المحدقة بالمدنيين حين زحفت قوى عسكرية ضخمة في اتجاه مدينة بنغازي،تم اللجوء إلى مجلس الأمن،الذي أذن لقوات الناتو بالتدخل في هذا النزاع المسلح بفرض حظر جوي.و هو ما زاد في تعقيد الحالة الليبية التي أضيف إليها البعد الدولي،مما أعاد الجدل في الساحة العربية حول مدى شرعية التدخل الخارجي لإنجاز مهمة إسقاط نظام سياسي مستبد.

لقد تفردت الثورة الليبية ببروز العامل الخارجي، إذ فتح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الصادر في مارس 2011 بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة، الطريق أمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) لشن حملة قصف جوي لعبت دورا كبيرا في مساعدة المعارضة على الإطاحة بالقذافي.[2] وترجع أسباب اختلاف انتفاضة ليبيا عن ثورتي تونس و مصر لعوامل تتعلق:[3]

أولا، بطبيعة النظام السياسي الليبي و تقسيمه الهيكلي و المؤسسي الذي تفتق عنه ذهن معمر القذافي عام 1975،عندما قام بنشر كتابه الأخضر و اعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا.

ثانيا، يتعلق بالإنتشار الجغرافي للتظاهرات و أعداد المتظاهرين و الأساليب التعبوية المستخدمة،هذا بالإضافة لنهج نظام القذافي في التعامل مع الأحداث منذ بدايتها،و الذي اختلف كثيرا عن نهج بن علي و مبارك.حيث استخدم عنفا مسلحا أجبر الثوار على مواجهته بعسكرةّ إنتفاضتهم.

ثالثا، ثالث العوامل التي أضفت الكثير من الخصوصية على الأزمة الليبية كان شكل الإصلاح المتوقع،في حال إسقاط نظام القذافي،و الرؤى المطروحة لليبيا في مرحلة ما بعد الثورة.و هي مشكلة تتطرق لإبعاد متعددة كحجم و فاعلية القوى و الكيانات السياسية الليبية الموجودة داخل المجتمع، بالإضافة للبعد القبلي غير الموجود في الحالتين التونسية و المصرية على السواء.كما أن التدخل الدولي عبر مجلس الأمن فرض معادلات جديدة في الحالة الليبية.

---

[1] محسن ،عوض،"**الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي،و الفعل الثوري (2001-2011)**"،*المستقبل العربي*،السنة.34،العدد.388،(جوان 2011)،ص.63-64.

[2] خالد حنفي ،علي،" **سقوط "الجماهيرية ..."من يحكم ليبيا بعد القذافي؟**"،*السياسة الدولية*،السنة.46، العدد.186،(أكتوبر 2011)،ص.85.

[3] زياد ،عقل، "**عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**"،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.70.

الفرع الثالث:التحولات السياسية في الجزائر و المغرب

في الجزائر و المغرب لم يصل الأمر الى حد إسقاط الأنظمة في هذين البلدين، فقط بفعل تشابه الظروف في منطقة المغرب العربي و بفعل القرب الجغرافي و إنتشار العدوى شاهدت الجزئر و المغرب حركات إحتجاجية ،فبعد أيام من إندلاع الحركة الإحتجاجية في سيدي بوزيد بتونس التي إمتدت لتعم التراب التونسي كله وتشعل ثورة شعبية أطاحت بالنظام التسلطي والإستبدادي الذي أقامه بن علي وإستمر 23 سنة، وفي الأسبوع الأول من شهر جانفي (في 5 جانفي 2011) إندلعت حركة إحتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران بالجزائر و التي انتقلت بعدها إلى مناطق أخرى من البلاد.[1]

كان السبب المباشر حسب التفسير الرسمي إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السميد، والسكر والزيت وغيرها. لكن في الحقيقة، تلك لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس، إذ إن حالة الإحتقان والضغط التي تعرفها البلاد ليست جديدة، فقبلها بأيام معدودات وقعت مواجهات عنيفة بين سكان الأحياء الشعبية الفقيرة بالعاصمة (حي ديار الشمس، وباش جراح)، وقوات الأمن على خلفية الطعن في نزاهة توزيع المساكن الإجتماعية، إذ وجهت التهم إلى السلطات المحلية وممثلي الدولة (الوالي ورئيس البلدية، والمجالس المحلية) بعدم العدل والإنصاف في توزيع المساكن وقد صارت هذه ظاهرة تقليدية في الجزائر منذ ثلاثة عقود.

هذه الحركات لم تصل الى درجة العاصفة التي يمكن أن تؤدي الى تغيير جذري على مستوى النظام الجزائري الذي إكتسب فنّ التحكم في الوسائل التي تضمن بقاءه،و منها إستغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينات.و التي إستمرت لعقدين،و لا تزال أثارها قائمة على مستوى الروح البشرية و تدمير إمكانيات البلاد المادية.و ذلك ما يدعونا ألى التساءل مثلما تساءل الأستاذ عروس زبير لماذا لم تؤت الإنتفاضة الجزائرية أكلها؟ الإجابة عن هذا التساؤل لخصها الأستاذ عروس زبير في:

1. غياب الفعل المفجر و خصوصية الجزائر.
2. التعددية و إيقاف المسار الإنتخابي.[2]

إن ما يميز الحركات الإحتجاجات التي عرفتها الجزائر في عامي 2010 و 2011 :أنها غير منظمة (غياب التاطير) و متعددة المطالب ،تفتقد إلى الإستمرارية،إلى جانب إفتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح

---

[1] العياشي ،عنصر،"***الحركات الاحتجاجية في الجزائر***"،متحصل عليه من الموقع:-http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79cf5027-e596-4951-8984-77a575e6e75b،بتاريخ:2013/2/20،الساعة:10:56.

[2] عروس،الزبير،"**الإنتفاضات العصية**":**الخصوصية الجزائرية في إستيعاب الإحتجاجات الشعبية**،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.87

المحتجة (شباب الأحياء الفقيرة،اساتذة التعليم المتوسط و الثانوي،طلاب الجامعات،سلك النظام الصحي من اطباء و اعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم،الى جانب حركات اساتذة التعليم العالي).[1]

أما في **المغرب**، فإنه و في سياق التفاعل مع ما يحدث في المحيط الإقليمي ومواكبته،تم الإعلان عن ميلاد حركة 20 فيفري التي إنطلقت من فضاء الإنترنت،مستثمرة بذلك التطورات المذهلة التي عرفتها تقنيات التواصل الإلكتروني،و التي سمحت بتجاوز احتكار الدول بقنواتها الإعلامية و الاتصالية للمعلومة و الأخبار،و تبادل الأفكار و المعلومات ،قبل أن نتقل مطالبها من العالم الإفتراضي إلى الواقع في شكل إحتجاجات ميدانية.[2]

قد عرفت الحركة نفسها بأنها حركة سلمية مستقلة عن الأحزاب و التنظيمات السياسية و الدينية و النقابية من الداخل و الخارج.و إعتبرت نفسها معبرا تلقائيا عن تطلعات فئات واسعة من المجتمع.و أعلنت الحركة عن تنظيم مظاهرات في 20 فيفري 2011 في مختلف أقاليم و مدن المغرب للمطالبة بمجموعة من التغييرات و الإصلاحات الدستورية و السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ،التي يمكن إجمال أبرز مطالبها فيما يلي:[3]

أهم مطالب حركة 20 فبراير 2011 المغربية
1. تأسيس هيئة مستقلة تضم مختلف الكفاءات و تشرف على إعداد مشروع إصلاحي للدستور.
2. إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة ،تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد و تنفيذها،و إقرار فصل السلطات،و استقلال القضاء ،و دعم الحريات العامة و الفردية و حقوق الإنسان.
3. بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة في إطار من العدالة الاجتماعية و العيش الكريم للمواطن.
4. بلورة سياسات عامة تلبي حاجيات المجتمع في مجال السكن اللائق و الصحة و التعليم و النقل العمومي، و تحد من غلاء المعيشة، و ترفع الحد الأدنى للأجور.
5. دسترة "الأمازيغية" إلى جانب اللغة العربية،و سن تشريعات تدعم تطوير الإعلام العمومي،و تخليصه من وصاية الدولة.
6. الحد من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي و السياسي، ومواجهة هيمنة بعض العائلات النافذة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة.
7. حل البرلمان بمجلسيه، و إقالة الحكومة، و إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.
8. تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة.
9. تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي و الإداري،و تقديم كل المتهمين للمحاكمة العادلة،و اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة.
10. إعمال مراجعة لقانون الأحزاب و مدونة الانتخابات.بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف و البناء و تكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب و تأسيس هيئة مستقلة للسهر على العمليات الانتخابية.

إستجابة لنداء الحركة،إنطلقت الإحتجاجات و المظاهرات في عدد من المناطق و المدن المغربية يوم 2011/2/20،بمشاركة شبابية مكثفة لم يتردد في الإلتحاق بها مختلف أفراد المجتمع،و أحزاب سياسية،و

---

[1] المرجع نفسه،ص.88.

[2] إدريس ، لكريني،"**الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي**"، *المغرب الموحد*، العدد.الثاني عشر ،(ماي2011)،ص.23.

[3] إدريس ، لكريني،"**محاسبة الديمقراطية:التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب**"،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.91.

فعاليات مدنية،اقتناعا بعدالة و مشروعية المطالب المرفوعة التي جاءت بعيدة عن أية حسابات حزبية أو مصالح إيديولوجية ضيقة.

شهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التي تنوعت بين أولويات دستورية و سياسية و إجتماعية و إقتصادية،فيما إتخذت المطالب في كثير من الأحيان طابعا محليا،من خلال رفع مطالب إجتماعية ترتبط بالحق في الشغل و السكن،أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين،أو فتح تحقيقات في قضايا فساد إداري و مالي محليين.[1]

المطلب الثاني: العوامل المفسرة للتحولات السياسية الراهنة في منطقة المغرب العربي

بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية ظهرت للمرة الأولى في تونس على أنها عمل معزول من أعمال الإحتجاج ضد السلطات المحلية سرعان ما إكتسب أهمية أكبر، كما تبع ذلك سلسلة من المظاهرات التي هزت عرش الأنظمة المستبدة في العالم العربي على غرار عرش زين العابدين بن علي في تونس، و عرش حسني مبارك في مصر، وعرش معمر القذافي في ليبيا، بعد درجات متفاوتة من العنف، كما إضطرت القادة السياسيين في المغرب، الجزائر و الأردن، إلى سنّ إصلاحات في محاولة لتهدئة مطالب الجمهور.[2]

كل هذا يجعلنا نتساءل عن:**ما العوامل التي يمكن أن تفسر و بقوة بروز هذه الإحتجاجات و الإنتفاضات في هذه البلدان و في هذا الوقت بالذات وليس قبلا ؟**

الجواب يتمثل في أن هناك عدة عوامل أسهمت في ظهور الإنتفاضات و الثورات الشعبية في العالم العربي،أجمعتها الباحثتان دينا شحاتة و مريم وحيد في خمسة عوامل رئيسية يهمنا منها ثالثة هي كالآتي:[3]

الفرع الأول:الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة.و هي تمثل أكثر من ثلث سكان المنطقة و تعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء إقتصادي و إجتماعي و سياسي.جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير و المحركة له.و من أهم المشاكل التي يواجهها الشباب العربي و التي أدت به إلى الخروج إلى الشارع:

---

[1] المرجع نفسه،ص.92.

[2] Filipe R, Campante and Davin, Chor**," Why was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring"**, *Journal of Economic Perspectives,Volume 26, Number 2,(Spring 2012),p.167.*

[3] دينا، شحاتة ،مريم وحيد ،مخيمر، ***مرجع سابق***،ص.10.

هذه النقاط سوف يتم تناولها بشيء من التفصيل في الفصل الثالث

- البطالة التي تعد من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي حيث تتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95 بالمائة من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي.
- تدني مستويات الأجور، و سوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 73 بالمائة من الشباب في القطاع غير الرسمي.و قد اثر كل ذلك بالسلب في الظروف الإجتماعية للشباب في الوطن العربي،حيث تفشت ظاهرة العنوسة،و تأخر سن الزواج بشكل كبير.
- الإقصاء السياسي،حيث أدى غياب الحريات السياسية و المدنية،و ضعف الأحزاب و منظمات المجتمع المدني ،و الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى إنصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.[1]

لكن في السنوات الأخيرة،و مع إنتشار وسائل الإعلام البديلة و أدوات الإتصال الحديثة،و القنوات الفضائية،مثل قناة الجزيرة و الهواتف المحمولة و الإنترنت،بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة.و كذلك لتنظيم فعاليات إحتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

الفرع الثاني:التهميش الإقتصادي و الإجتماعي:

بالرغم من الثروات البشرية و المادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة،فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية.فلا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية،البطالة ،تدني مستويات الدخل ،و غياب الخدمات و المرافق.كما أن الفجوة بين الطبقات و المناطق في الدولة الواحدة في إتساع مستمر.و قد أدى تفاقم المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية،و تفشي الفساد بشكل واسع،و إستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي و الإجتماعي.و ظهور حركات إحتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية.و مع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الإقتصادي و إقتصاد السوق في السنوات الأخيرة،تراجع الدور الإقتصادي و الإجتماعي للدول العربية إلى بشكل ملحوظ،مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.و قد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر و التهميش،و إتسعت الفجوة بين الأغنياء و الفقراء بشكل ملحوظ، و في هذا السياق يؤكد "**برهان غليون**" أن كل مجتمع يحمل بذور الثورة ما دام هناك تميز طبقي و

[1] المرجع نفسه،ص.11.

تناقض طبقي ، ولكن هذه البذور تصبح قادرة على التفتح عندما يصبح إنتاج مصالح وحياة الأقلية السائدة في تناقض مع إنتاج مصالح الأغلبية فالثورة هي توحيد القوى الشعبية.[1]

ثالثا:غياب الحريات السياسية

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة ،خاصة منذ الإحتلال الأمريكي للعراق،لضغوط داخلية و خارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية و ديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية و المدنية. و حرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات و الإتحادات،و إلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الإنتخابات و حرية الصحافة و الإعلام.إلا أن الدول العربية لم تستجيب لهذه الضغوطات و اكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية.و حتى الدول التي سمحت بقدر اكبر من التعددية السياسية مثل المغرب و الكويت و مصر ،فقد إعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية و الأمنية و الإدارية لتقييد الحريات و الأحزاب و الإعلام و منظمات المجتمع المدني.و قد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية،و إلى ضعف و ترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.[2]

كما نتج عن إنغلاق المجال السياسي إتجاه المهتمين بالشأن العام،خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة،إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة ،و في مقدمتها الحركات الدينية و العرقية و المناطقية.و التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية.و في السنوات الأخيرة،ظهرت أيضا العديد من الحركات الإحتجاجية ذات أرضية سياسية و مطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية و خارج الشرعية القانونية.و رفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها،و تبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي،و طالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة.

كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى إستخدام الفضاء الإلكتروني،و المواقع الإجتماعية لتأسيس حركات إحتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية.و ظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة:**النمط الأول** يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية،و في الإنفصال عنها بشكل كامل.كما حدث في حالة السودان.أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية كما في حالة الصومال،و لبنان و العراق،و اليمن و فلسطين.أما **النمط الثاني**،فيقوم على نجاح حركات إحتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية و سياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق.و قد شهدنا هذا السيناريو أخيرا في تونس و مصر الجزائر و المغرب ليبيا و سوريا...الخ.

---

[1] برهان،غليون ***بيان من أجل الديمقراطية*** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2006)، ص.187.

[2] دينا ،شحاتة و مريم ،وحيد ***مرجع سابق***،ص.12.

في سياق مشابه،و في دراسة قامت بها مجلة الإيكونوميست (Economist) البريطانية على إثر سقوط الحكومات في تونس و مصر و إنتشار الإحتجاجات في عدة دول عربية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (منطقة الـMena) ، تساءلت المجلة عن ما الذي سيحدث بعدها؟ للإجابة عن هذا التساؤل ،قامت بوضع مؤشر " Shoe-thrower's Index" (STI) لتحديد الدول التي من الممكن أن تقوم فيها الإضطرابات و اللإستقرار.نشر مؤشر الـ STI في 9 فيفري، قبل يومين من رحيل الرئيس المصري حسني مبارك. ومنذ ذلك الحين، شهدت عدة بلدان التي جاءت على رأس القائمة و التي يبينها الشكل(3) أيضا إضطرابات واسعة النطاق.[1] و قد جاءت نتائج المؤشر، بناءا على مجموعة من المؤشرات قامت المجلة بتحديدها و التي تتمثل في:

- نسبة السكان تحت سن الـ 25 (35% من النتائج).
- عدد السنوات التي بقيت فيها الحكومة في السلطة(15%).
- الفساد(15%).
- إنعدام الديمقراطية (15%).
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد(10%).
- حرية الصحافة(5%).
- العدد المطلق للأشخاص الأصغر سنا من 25 (5%).[2]

الشكل رقم(2):يوضح إمكانيات قيام الإضطراب في العالم العربي حسب الإيكونوميست

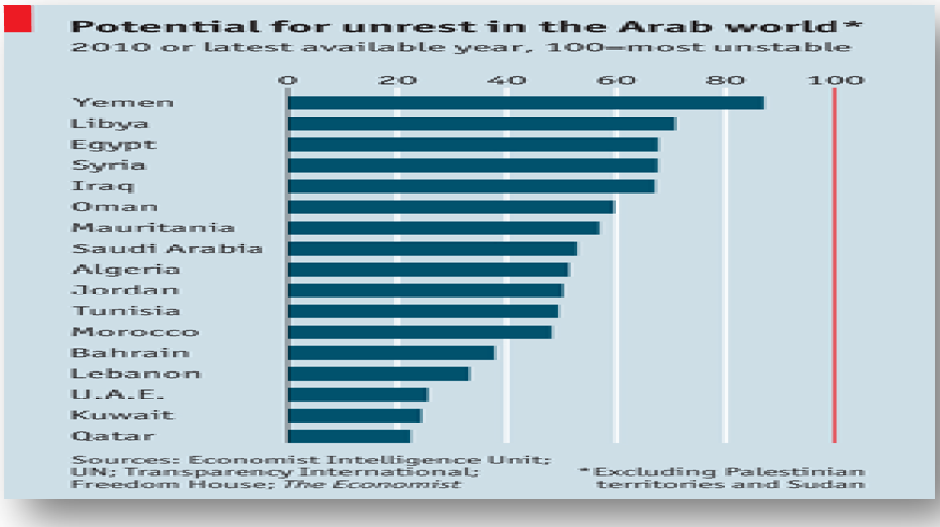

Source: **http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index**

[1] Andrew, Linford**, "The Economist's "Shoe-Thrower's Index": A Success?",** *GeoCurrents*, April 5, 2011. http://geocurrents.info/geopolitics/the-economists-shoe-throwers-index-a-success.In:29/05/2013,at:22:31.
[2] *JASON*, **"Arab Revolution – Economist Shoe-thrower's Index"**, 17/2/ 2011 ,FROM WEBSITE : http://www.globalsherpa.org/arab-countries-revolution-index-ranking, .In:29/05/2013,at:22:31.

من خلال نتائج الدراسة التي قامت بها الإيكونوميست،يمكن الإستنتاج بأن:

– أكثر عامل مهدد للإستقرار حسب الإيكونوميست هو نسبة السكان تحت سن الـ 25 (35%) فكلما زادت النسبة ،كلما إرتفعت نسبة الإضطراب.المشكلة لا تكمن في هذه النسبة بل في عدم وجود وظائف للعمال الشباب ومشاعرهم حول النقص في فرص العمل وفرص الحياة الكريمة.[1]

– بعض النتائج النهائية لا تتطابق و لا تعبر بالضبط على الواقع، ولكن النتائج في الجدول لا تزال مساعدة لإلقاء بعض الضوء على الإسهامات النسبية للمؤشرات.فقد أصاب المؤشر في توقعاتها بشأن بعض الدول لاسيما فيما يتعلق بالدول في أعلى ووسط الترتيب(اليمن، ليبيا، سوريا(. فمثلا كان اليمن، وهو في أعلى الترتيب، يعرف استقرار نسبي عندما نشر الدراسة، ولكن بعدها مر هذا البلد بإضطرابات شديدة انتهت بتنازل الرئيس عبد صالح عن صلاحياته لنائبه، وقد شهد كذلك ثاني بلد في الترتيب" ليبيا" حربا أهلية دموية إنتهت بمقتل القذافي بعد تدخل دولي بقيادة حلف الناتو.[2]

– لكن ما يلاحظ عن المؤشر أنه لم يكن شاملا و لا دقيقا في اختيار المؤشرات التي قاس عليها، صحيح أن هناك بعض المؤشرات التي وفق فيها لكنه استبعد أخرى مهمة.

– أنه"أخرج جزر القمر وجيبوتي من قائمة الدول العربية–علما أن المؤشر ركز فقط على دول الجامعة العربية– والتي لم يكن لديها الكثير من القواسم المشتركة مع بقية المجموعة، وإستبعد الأراضي الفلسطينية والسودان والصومال لعدم وجود البيانات."كما انه لم يذكر إيران على الرغم من أن استبعاده لها مبرر لأن إيران ليست من دول الجامعة العربية،إلا أنها شهدت أيضا احتجاجات كبيرة و لم يتوقع ذلك.[3]

عموما،إن ثمة إتفاقا بين الخبراء في الحالات العربية المختلفة على عدة عوامل بنيوية وراء الإنتفاضات،من أبرزها مأسسة النظم العربية للفساد ،و القمع الأمني،و هيكلة الإنسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر.و فشل القوى التقليدية في إستعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة.و الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد.و إستئثار فئة قليلة بموارد الدولة.عبر تكريس معادلة زواج السلطة و رأس المال.و إنتشار الإفقار،و البطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الإقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية و دينية.فضلا عن جمود النخبة و تماهيها مع مصالح النظام السياسي.[4]

كل هذه العوامل تضافرت و تشابهت في تأكل الأنظمة العربية و دخولها مرحلة الإنهيار،و خلفت في الوقت ذاته إحتقانا كان ينقصه فقط عوامل ظرفية محفزة.كالفعل المفجر لمحمد البوعزيزي في تونس.ليثور

---

(1) Ibidem.
(2) Andrew, Linford, ***Op.Cit***.
(3) The Economist online, "***Arab unrest index :The Shoe-thrower's index "***, Feb 9th 2011 , http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index&fsrc=nwl
(4) خالد حنفي، علي،"**تقـديـم**"*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.57.

المواطنون على مأسسة الإهانة التي تعرضوا لها من الشرطة لعقود.والناشط فتحي تربل في ليبيا،و سريان فعل العدوى الإحتجاجية إلى الجزائر و المغرب و غيرها.

المطلب الثالث:مخرجات عملية التحول السياسي الحالي في المنطقة المغاربية

إذا إشتركت البلدان المغاربية في العوامل التي أدت إلى الإنتفاضة ،فإنها بالتأكيد قد إختلفت في المسار الذي اتبعته كل دولة و آلت إليه الأوضاع ،و هذا راجع إلى خصوصية و خبرة كل دولة ،فقد عرف التحول السياسي الراهن في المنطقة المغاربية مساران ،مسار أدى في نهايته إلى سقوط و إنهيار الأنظمة السابقة و الدخول في مرحلة انتقالية لم تتضح معالمها بعد، و هو ما عرفته تونس و ليبيا،و مسار بالرغم من أنه لم يؤدي إلى إسقاط الأنظمة إلا أنه اجبر تلك الأنظمة إلى الإتجاه نحو القيام بإصلاحات دستورية مثلما حدث في المغرب و الجزائر.

الفرع الأول: مسار إنهيار النظام و الدخول في المرحلة الإنتقالية (تونس و ليبيا)

لقد تمكنت الثورة في كل من تونس و ليبيا من إسقاط النظام السائد، إذ انتهى الأمر في تونس بفرار الرئيس زين العابدين بن علي، و انتهى المشهد السياسي الليبي بمقتل العقيد القذافي و ترجيح كافة الثوار.و عليه فقد دخل كلا البلدين مرحلة إنتقالية جديدة نحدد أهم معالمها من خلال الآتي:

في **تونس**،تمت الإطاحة ببن علي،و بدء مرحلة جديدة قاد الشوط الأول منها السيد محمد الغنوشي،و كلف السيد الباجي قائد السبسي بقيادة مرحلتها الجديدة بالتعاون مع فريق حكومي و امني،ستكون أبرز أولوياته إعادة هيبة الدولة ،و معالجة الأزمة الإقتصادية و المشاكل الأمنية.[1]

إلا أن السؤال الشائك الذي فرض نفسه بعد سقوط بن علي هو:**هل الطبقة السياسية الجديدة قادرة على البناء، و بلورة بدائل سياسية أم لا؟.**[2]

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب الرئيس حيث اتسمت تلك المرحلة بالإرتباك والتردد[3] نتيجة التجاذب بين نظام قديم يستميت في البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الإضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه،إلا أن تلك النخبة القديمة التى تولت السلطة في أعقاب سقوط بن علي لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، حيث تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة مؤقتا. ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة للدستور(دستور 1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه،

---

[1] Alexis , Arieff**, "Political Transition in Tunisia",** *CRS Report for Congress* N°. RS21666,(December 16, 2011),p.1.from webcite : http://fpc.state.gov/documents/organization/179579.pdf ,In:29/05/2013,at:22:47.

[2] كمال، بن يونس،"**التهميش الشامل**":**عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**"*السياسة الدولية* ،السنة.46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.61.

[3] صافيناز محمد، أحمد،*" عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات"*،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،متحصل عليه من الموقع:http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55 ،بتاريخ:2013/2/14،الساعة:20:26.

أعلن في 15جانفي عن تولى رئيس البرلمان فؤاد المبزع منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب. وهو السيناريو الذي كان يتوقعه أنصار نظام بن علي؛ أي النظر إلى الثورة التونسية كحركة إصلاحية تستهدف فقط تغيير رأس النظام، ولكن تطورات الأحداث أثبتت صعوبة تفعيل النص الدستوري مما دفع الغنوشي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شئون الدولة إلى حين الإعداد لإنتخابات تقوم على التعددية السياسية.

بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الإنتقالية مما إضطرها إلى التقدم بإستقالة جماعية، وتم تعيين **الباجي قائد السبسي** رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل، حيث تقدم الثوار بمجموعة من الطلبات منها:

أهم مطالب الثوار التونسيين
• إجراء إنتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لإنتخابات برلمانية ورئاسية. • حل مجلسي النواب والمستشارين. • إيقاف العمل بالدستور. • حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته. • إلغاء إدارة الأمن السياسي. • تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي. • سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين. • إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الإنتخابات.[1]

لقد إتسامت هذه المرحلة من عمر الثورة(مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي) بتشتت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية؛ وهي الحكومات المؤقتة (محمد الغنوشي الأولى والثانية وحكومة السبسي)، والمؤسسة العسكرية، ومسئولي وقادة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية. كما اتسمت بالتناقض في المواقف السياسية فبعض هده المواقف إنحاز لمطالب التغيير خاصة ما يتعلق منها بإقالات قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم وتشكيل لجنة عليا لحماية أهداف الثورة، وبعضها سار في الإتجاه المقابل يذكر منها مواجهة المظاهرات الإحتجاجية التي خرجت للحث على استكمال أهداف الثورة في بعض المحافظات ومع تلاها من إعتصامات في ميدان القصبة أمام مقر الوزارة بقدر من العنف غير المتوقع، مما يشير إلى استمرار النهج القمعي في مواجهة المطالب الشعبية ناهيك عن تعيين عدد كبير من المحافظين من بين مسئولين ينتمون للنظام السابق ومتورطين في قضايا فساد.[2]

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.

عبرت العملية الإنتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا وتنتهي بإنتخاب الرئيس،حيث شارك في الإنتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً.[1]

جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الإسلامية(حزب إسلامي معتدل) بـ 89 مقعداً(41% من المقاعد)، لكن هذه النتيجة لا تمكن الحزب من الحكم بدون تشكيل تحالف.[2]يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية فائزا بـ 30 مقعدا، ثم العريضة الشعبية وحزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26 مقعداً، ثم حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي احتل المرتبة الرابعة بـ 21 مقعداً، وجاء في المرتبة الخامسة الحزب الديمقراطي التقدمي حائزا على 16 مقعداً، وأخيرا فاز كل من القطب الديمقراطي الحداثي وحزب المبادرة بـ 5 مقاعد لكل منهما.[3] وقد شكلت حركة النهضة حكومة ائتلافية مع حزبين علمانيين من أحزاب اليسار– الوسط ،و هما :حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR) والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات.

اتسم المشهد السياسي التونسي في هذه الأثناء بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية:

– صدور قانون الإنتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع إحتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالإنتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة.

– صادق المجلس التأسيسى على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتاً مقابل 37 صوتاً معارضاً وامتناع 39 عضواً.كما "توافقت" الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة **حمادي الجبالي**، ورئاسة الدولة لصالح **منصف المرزوقي** رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسى لصالح الأمين العام لحزب التكتل **مصطفى بن جعفر**.[4]

لكن،على الرغم من مرور ما يقرب من العامين من قيام الثورة، ومرور أكثر من عام على انتخاب "المجلس التأسيسي" الذي عُهد إليه بإدارة المرحلة الانتقالية لمدة عام، فإن تونس لا تزال تعاني الكثير من المشكلات، مع انتقادات كثيرة توجه إلى المجلس في إدارته لتلك المرحلة المهمة في تونس، منها:

– طول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر 2012، الذي لم ينجح إلى الآن في وضع مسودة الدستور.الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Alexis, Arieff,***Op.Cit***, p.5.

[3]صافيناز محمد ،أحمد.***مرجع سابق***.

[4]Alexis, Arieff,***Op.Cit***, p.6.

– طرح إشكالية انتهاء شرعية المجلس التأسيسي من عدمه(تمت الدعوة لانتخاب "المجلس التأسيسي" عن طريق قرار جمهوري من طرف رئاسة الجمهورية السابقة، تم فيه تحديد مدة عمل المجلس بعام واحد).[1]

أما في **ليبيا**،فإن المشكل الكبير الذي تواجه في مرحلة ما بعد القذافي هو حالة الفراغ السياسي الذي إنجر عن عقود أربعة متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية.فمقارنة بالساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة،تفتقد الساحة الليبية إلى مجتمع مدني نشط و فاعل،كما تفتقد إلى إدارة بيروقراطية ناجعة،و مؤسسة عسكرية متماسكة و منسجمة.[2]

السؤال المطروح إذن، هو **كيف سيتسنى تسيير المرحلة الانتقالية الراهنة (التي لا تزال هشة) باعتبار حالة الفارغ الملاحظة و غياب قوى سياسية و أهلية منظمة و نخب قيادية فاعلة و مؤثرة؟**

لقد بدأت المرحلة الأولى لعملية التحول الديمقراطي في إطار ليبيا الجديدة منذ الشرارة الأولى لاندلاع ثورة 17 فيفري، ومع تأسيس المجلس الإنتقالي الوطني كممثل شرعي ووحيد للثورة ، بدأت عملية التحول الديمقراطي مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود.فلقد أصبح المجلس الإنتقالي الوطني السلطة الجديدة التي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة.[3]

لقد حدد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة منذ صدوره في 2011/8/3. و يحتوي الإعلان الدستوري المؤقت على 37 مادة توزعت على خمسة أبواب،تناولت التعريف بالدولة و القيم التي تستند اليها،كما حددت المبادئ العامة للعملية السياسية.و خصص الباب الثاني للحقوق و الحريات العامة،بينما تناول الباب الثالث نظام الحكم خلال المرحلة الإنتقالية،و بين الباب الرابع الضمانات القضائية،و إحتوى الباب الخامس على أحكام إنتقالية.[4]

لقد أعلن المجس الوطني الإنتقالي، في هذا الإعلان الدستوري، عن جدول زمني طموح مدّته ثمانية عشر شهراً لمرحلة إنتقالية تبدأ مباشرة بعد الإطاحة بالنظام.بدأ العدّ التنازلي عندما تحرّرت طرابلس يوم 23 أكتوبر 2011 ، وكان من المقرّر أن تكتمل المرحلة الإنتقالية بحلول ماي 2013 .شملت المرحلة الأولى تعيين حكومة مؤقّتة، و إصدار قانون إنتخابي، و إنشاء المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات، والتحضير لإنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت مقرّرة في 19جوان 2012.من المفترض أن يجري حلّ المجلس الوطني الإنتقالي في الإجتماع الأول للجمعية التأسيسية، على أن تُعيِّن الهيئة المنتخبة آنذاك

---

[1] إيمان أحمد ،عبد الحليم،" **أزمات متصاعدة:مأزق المرحلة الانتقالية في تونس**"،*السياسة الدولية*،السنة.49، العدد، 191،(جانفي 2013)،ص.72.

[2] السيد ،ولد اباه،***الثورات العربية الجديدة:المسار و المصير.يوميات من مشهد متواصل***(لبنان:جداول للنشر و التوزيع،2011)،ص.35.

[3] مصطفى عبد الله ،أبو القاسم،"**انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا:مسار التحول الديمقراطي**"،*المستقبل العربي*،السنة.35،العدد،406،(ديسمبر 2012)،ص.123.

[4] يوسف محمد ،الصواني،"**ليبيا بعد القذافي:الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي**"،*المستقبل العربي*،السنة.35،العدد.395،(جانفي 2012)،ص .20.

حكومة جديدة ولجنة لصياغة الدستور الجديد بحلول أوت، ومن ثم يُعرَض الدستور على الشعب الليبي للموافقة عليه، حيث سيمهّد الطريق أمام جولة جديدة من الإنتخابات ونظام سياسي جديد في ماي 2013.[1]

في السابع من جويلية 2012، أجرت ليبيا أول انتخابات برلمانية منذ ستين عاماً،[2]و هي تعتبر نتيجة مهمة لعملية التحول الديمقراطي ،المتسمة بالتداخل و التعقيد معا. فقيام ثورة2/17/ 2011 كانت الخطوة الأولى في بناء دولة ديمقراطية معاصرة،و بالتالي مهد ذلك لوضع خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي التي تتطلب بطبيعة الحال الإنخراط في إنتخابات دورية و عامة على المستوين المحلي و الوطني.[3]

على عكس توقعات المحللين و السياسيين،فقد أسفرت إنتخابات **المؤتمر الوطني العام** و هو البنية التي حلت محل"المجلس الوطني الإنتقالي"،و التي عرفها القانون 4 لسنة 2012 بأنها السلطة التشريعية المؤقتة و المنتخبة للدولة،تتكون من مئتي عضو ينتخبون وفقا لشروط حددها القانون بالإقتراع السري الحر المباشر.[4] عن فوز التيار الليبرالي على التيار الإسلامي في أول إنتخابات لليبيا الجديدة،و بالتالي فقد شذّت ليبيا عما حدث في إنتخابات تونس و مصر ،حيث سيطر الإخوان المسلمون على أغلبية المقاعد البرلمانية،فقد فاز التحالف الوطني بزعامة محمد جبريل بحوالي 50 بالمائة من المقاعد (39 مقعد) المخصصة لنظام القوائم البالغ عددها 80 مقعدا،في الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصة حزب العدالة و البناء، الذي أسسه الإخوان المسلمون مع مستقلين،20 بالمائة من إجمالي مقاعد القوائم(17 مقعدا) و تقاسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد.

بعد إستلام المؤتمر الوطني العام لمهامه في 2012/8/8 و إنتخاب رئيسه،و إعتمادا على نتيجة التصويت لإختيار رئيس المؤتمر ،يمكن التكهن بأن نسبة عدد أعضاء التيار الليبرالي من المستقلين و القوائم لم تتجاوز 42.5%.فلقد صوت لصالح المرشح الذي يمثل الإتجاه الليبرالي 85 عضوا فقط من أعضاء المؤتمر العام.و هذا الأمر يشير إلى قيام تحالف مضاد للتيار الليبرالي، و يعكس الإتجاه السائد عموما في إطار المؤتمر الوطني العام تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع التيارات السياسية،حتى يمكن تحقيق المصلحة الوطنية ككلّ.[5]

بالرغم من هذه التطورات الإيجابية،إلا أن ليبيا تواجه حالة مزمنة من عدم الإستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهويّة والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية .ومما يبعث على

---

[1] بول، سالم،و أماندا، كادليك،"**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**"*أوراق كارنيجي*،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،(جوان 2012)،ص.3.متحصل عليها من الموقع:http://carnegieendowment.org/files/LIBYA_4.pdf ،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:22:55.

[2] فريدريك ،ويري،"**تحديات بناء الأمن في شرق ليبيا**"*أوراق كارنيجي*،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،(سبتمبر 2012)،ص.3. متحصل عليها من الموقع :http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf ، بتاريخ:2013/05/29،الساعة:22:59.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم، ***مرجع سابق***، ص.122.

[4] عبير إبراهيم ،امنينة،"**الدين و الدولة في ليبيا اليوم**"*المستقبل العربي*،السنة.35،العدد.407،(جانفي 2013)،ص ص.25-26

[5] مصطفى عبد الله ،أبو القاسم***مرجع سابق***،ص.130.

القلق أن تلك الصراعات تؤثّر على قدرة الدولة، ما يفضي إلى إحجام الإستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى ليبيا، وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديمقراطية .كما تشجّع الصراعات الكتائب الثورية القوية التي إضطرّت الحكومة الإنتقالية التي تفتقر إلى وجود قوة شرطة وجيش وطني فعّالين إلى استمالتها لإخماد القتال.[1]

هناك خشية قائمة من أحد مشهدين كثر الحديث عنهما :مشهد الصومالة (الفتنة الأهلية الشاملة) و مشهد التحلل و الإنقسام على الطريقة العراقية.إلا أننا لا نعتقد أن مشهد تفكك الكيان الليبي خطرا قائما ،على الرغم من مصاعب التحول البادية للعيان.و تتركز هذه المصاعب في قدرة المجلس الحاكم في تسيير المرحلة الإنتقالية الراهنة التي ستدوم شهورا ثمانية صعبة تدخل البلاد بعدها في وضعية دستورية عادية.

من التحديات المطروحة على ليبيا إشكالان جوهريان يتوقف على حسمهما مستقبل ليبيا السياسي:نمط التعامل مع تركة النظام المنهار و شكل النظام السياسي البديل.

للإشكال الأول جوانب قانونية و قضائية ملحقة (ملفات حقوق الإنسان و محاكمة رموز العهد القذافي) يمكن أن تؤثر سلبا و إيجابا في إدارة الفترة الإنتقالية الحالية.

أما التحدي الثاني فيتوقف على تماسك و إنسجام المجلس المؤقت الذي يضم خليطا معقدا من شخصيات النظام السابق و المعارضة التي كانت في المنفى و التشكيلات الإسلامية (بما فيها الفئات الراديكالية التي كانت قريبة من تنظيم القاعدة).فهل سينجح هذا الشتات في بلورة مشروع ديمقراطي تعددي لإعادة النظام السياسي الليبي بعد عقود أربعة من الحكم الاستثنائي العدمي؟[2]

يحتاج الليبيون الى فترة طويلة لمعالجة ما ترتب على حكم القذافي و معالجة سلبياته في كل شيء.لقد دمر القذافي فكرة الدولة و المؤسسات،و حارب المجتمع و تنظيماته السياسية و المدينية.كانت اسوا اعمال القذافي ليست تلك المتعلقة بالقمع و القتل او تبديد الثروة الوطنية بقدر ما كانت خلخلة نظام القيم في المجتمع الليبي،و ارباك مكونات ثقافة المجتمع السياسية.ان ذلك يضع ليبيا اما تحديات جمة تحتاج الى الصبر ، و تحتاج الى توظيف كل الطاقات ،بما يضمن اختصار الزمن و الانطلاق نحو البناء بثقة.[3]

الفرع الثاني: مسار الإصلاح السياسي و الدستوري في المغرب و الجزائر

لقد إختلفت طريقة تعامل الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية مع الإحتجاجات و الإنتفاضات ،ففي الوقت الذي لجأت فيه بعض هذه الأنظمة إلى المواجهة المباشرة مع المحتجين و رفض الإصغاء لمطالبهم على غرار تونس و ليبيا،فضلت نظم أخرى على غرار المغرب و الجزائر، عدم المغامرة و محاولة إحتواء الوضع من خلال التخلص أولا من الأسباب المباشرة للإحتجاج عن طريق:

---

[1] فريدريك، ويري،***مرجع سابق***،ص.3.

[2] السيد ،ولد اباه،***مرجع سابق***،ص.38.

[3] يوسف محمد ،الصواني،***مرجع سابق***،ص.34.

- قيام الحكومة في الجزائر بتعليق الضرائب و الرسوم المفروضة على بعض السلع الغذائية الأساسية لإحتواء الإحتاجات.وغض النظام الطرف على قوانين تنظيمية تتعلق بالسوق،كان سنها قبل أسابيع،أهمها القضاء على الأسواق الفوضوية.إذ تراجع النظام عن هذا التنظيم و سمح للآلاف من منشطي هذه السوق بالعودة إلى الشوارع لممارسة تجارتهم، و إنهاء الحرب التي كان قد شنها على من كان يسميهم بـ"التجار غير الشرعيين".[1]
- إستباق حكومة المغرب الإحتجاجات بالإعلان عن ضخ حوالي ملياري دولار إضافية للحفاظ على أسعار المواد الأساسية،و قررت إيجاد فرص عمل للعاطلين.و في مارس شكل العاهل المغربي لجنة لإجراء مراجعة دستورية.

كانت هذه الإجراءات لتخفيف الضغط على هذه الأنظمة و محاولة تهدئة الوضع،لتقوم بعدها بإجراء تعديلات سياسية دستورية على النحو الآتي:

في **المغرب**،و في سياق إتساع حركة 20 فبراير،أعلن الملك محمد السادس في خطاب ألقاه في 2011/3/9 عن تعديلات دستورية[2]،داخل إطار ثوابت الملكية و إمارة المؤمنين، كما أعلن عن إطلاق المرحلة الموالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستوريا وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر وتخويل رؤساء مجالس الجهة سلطة تنفيذ مقرراتها بدل إسناد ذلك للولاة والعمال.[3]و محددا سبع مرتكزات أساسية لهذه التعديلات،واعدا بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطات، ويعطي صلاحيات أكبر لكل من رئيس الحكومة ورئيس البرلمان.[4]

وقد عبر ذلك في الحقيقة عن خطوة إستباقية ذكية، مصممة لكسر الإحتجاجات.[5] و قد إستند التعديل الدستوري المقترح في الخطاب الملكي على سبعة مرتكزات أساسية:

---

[1] محسن ،عوض ***مرجع سابق***،ص.121.

[2] حظيت الفكرة بأن إقدام الأنظمة المَلَكِية العربية على إصلاحات سياسية قد يكون أسهل بكثير من قيام الأنظمة الجمهورية بذلك، بدرجة من الشعبية دوماً .والمحاجة هنا كانت تقوم على أن الملكيات لديها ميزة أو خاصية كامنة فيها، تسمح لها بالإصلاح بشكل أكثر يُسراً من الجمهوريات.لماذا؟ لأن الملك يستطيع أن يتخلى عن الكثير من سلطته السياسية، لابل حتى عنها كلها، ومع ذلك يبقى ملكاً، مع كل ما يتضمنه ذلك من ثروة وجاه .هذا في حين أن الرئيس، في المقابل، ي صبح مواطناً عادياً حالما ينزلق صولجان السلطة من يده.

[3] إدريس ، لكريني،**الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي**"*مرجع سابق*،ص.24.

[4] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،" **تعديل الدستور في المغرب:إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي؟**"، *ورقة عمل* ،الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)، ص.3.متحصل عليها من الموقع:
http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/ee0db215-08e4-4db2-bcf3-063055a5651c.pdf
،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:06.

[5] Ahmed , Benchemsi**, "Morocco: Outfoxing the opposition "**, *Journal of Democracy*,Volume 23, Number 1, (January 2012),p.58.

أهم مرتكزات التعديل الدستوري الجديد في المغرب
1–التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة مؤكدا على أهمية الثقافة الأمازيغية. 2– ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، ولاسيما بدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب. 3– الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه. 4– توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال: – برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية. – حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، و تحظى بثقة أغلبية مجلس النواب. – تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. – تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، مع دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته. 5– تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني. 6– تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة. 7– دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.[1]

بعد صدور النسخة الرسمية للدستور المعروض للإستفتاء، دعا الملك محمد السادس في خطابه يوم2011/6/29 الشعب المغربي إلى التصويت ب"نعم" للدستور الجديد.وقد حظي الإستفتاء على الدستور بموافقة 98.50 بالمائة من الناخبين،[2]و قد رحبت الأحزاب المؤيدة للدستور بهذه النتيجة، مؤكدة على نزاهة نزاهة عملية الإستفتاء وسلامتها .في حين سُجلت تصريحات متناقضة لقياديين من حزب العدالة والتنمية حول نزاهة الأرقام المعلنة، بينما وصفت حركة 11 فبراير تلك النتائج بالمزورة.[3]

من بين مميزات دستور 2011 مقارنة مع دستور 1996:

[1] إدريس، لكريني، **الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي**"*مرجع سابق*،ص.24.

[2] Ahmed ,Benchemsi**, *Op.Cit***, p.57.

[3] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،***مرجع سابق***،ص.6.

مميزات دستور 2011 المغربي:

•تقوية دور رئيس الحكومة (الوزير الأول سابقا) بما يمكنه من قيادة الفريق الحكومي بأكمله وفق برنامج حكومي واضح، إضافة إلى التعيين في الوظائف المدنية و بعض المؤسسات العمومية غير الإستراتيجية و تعيين الولاة و العمال.

•تقوية دور البرلمان في مجال التشريع بتوسيع اختصاصته من 8 إلى 30 اختصاصا وفق الفصل 71 من الدستور الجديد.

•تقوية دور المعارضة البرلمانية لتتمكن من متابعة و تقييم العمل الحكومي خاصة في جانبه التقني (إعداد الميزانية و المصادقة عليها و تتبع تنفيذها).

•منع الترحال بين الأحزاب بنص الدستور بوضع حد للتسيب الذي تعرفه عدة أحزاب داخل البرلمان ، مما يعطي مصداقية للعمل السياسي، و حصر الحصانة البرلمانية في إطار المهام البرلمانية لمنع الإساءة أليها من قبل بعض ممثلي الشعب للإفلات من العقاب (لا أحد فوق القانون).

•محاربة الرشوة و اقتصاد الريع بدسترة الهيئة الوطنية للنزاهة و مجلس المنافسة للقيام بمهامهما بشكل صحيح

•إدماج فاعلين جدد داخل النسق السياسي المغربي ، من خلال ترسيخ مسألة البادرة الحرة و ممارسة جمعيات المجتمع المدني لأنشطتها بحرية

•الإلزام الدستوري للإدارات العمومية ،وفق الفصل 27 ، بتوفير المعلومات للمواطنين و المواطنات بشكل يغير بعض العادات السيئة داخل الإدارة العمومية.

•إدماج الشباب في الحياة السياسية و الجمعوية و مساعدة الشباب الذين تعترضهم صعوبات في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني ،تمهيدا لإستراتيجية واضحة لقضايا الشباب.

•ضمان الحق في محاكمة عادلة بعيدا عن أي شطط أو فساد،و كذا ضمان إصدار الحكم داخل أجل معقول.**(1)**

بعد إقرار دستور الفاتح من يوليو 2011 والإستفتاء عليه، أعلن عن تنظيم إنتخابات تشريعية سابقة لأوانها يوم 25 نوفمبر الماضي أعطت الفوز لحزب **العدالة والتنمية** ذي التوجه الإسلامي لأول مرة في تاريخ البلاد ، وأهلته لقيادة حكومة جديدة بقيادة عبد الإله بنكيران.[2]

يشكل الدستور المغربي الجديد إذا نقطة تحول كبرى في مسار المغرب السياسي،من حيث الإصلاحات النوعية التي تضمنها،و من حيث الإجماع الواسع الذي حصل عليه داخل الطيف السياسي المتعدد و المتنوع إيديولوجيا و فكريا (من حزب العدالة و التنمية الإسلامي إلى أحزاب اليسار الإشتراكي).[3]كما انه ساهم من خلال تعزيز صلاحيات الحكومة، ثم تحقيق حزب العدالة والتنمية الإسلامي لانتصار تاريخي في الانتخابات التي تلت إقرار الدستور، في انخفاض حدة الإحتجاجات وانكماش الحركة.

بالرغم من أن هذه التعديلات لم تطال جوهر السلطات الواسعة التي يحظى بها الملك والتي يعكسها الفصل 19 من الدستور– فالدستور لاينقل المغرب إلى ملكية دستورية، حيث الملك لا يحكم .فهذه لم تكُن النيّة .لكن الدستور يفرض بالفعل حدوداً رسمية جديدة على سلطة الملك، حين ينص على أنه يتعين عليه أن يُسمّي "رئيس الحكومة"(رئيس الوزراء)، من الحزب الذي يفوز بأكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات–[4]

---

(1) http://www.enamaroc.com/t1284-topic،بتاريخ:2013/03/31،الساعة:11:48.

(2) عمر ،العمري،***"ما مصير ثورة المغرب***؟"،متحصل عليه من الموقع :http://maktoob.news.yahoo.com/121146592.html، بتاريخ:2013/3/14،الساعة:16:54.

(3) السيد ،ولد اباه،***مرجع سابق***،ص.70.

(4) مارينا، أوتاوي و مروان، المعشر،*"**الأنظمة المَلَكِية العربية:فرصة للإصلاح، لمَا تُحقق بعد**"،أوراق كارنيجي*،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،(ديسمبر 2011)،ص.5.متحصل عليها من الموقع:-http://carnegieendowment.org/files/monarchiesAR.full_and_final17 12-2011.pdf،بتاريخ:2013/05/29،الساعة11:23.

لن تسمح بإقرار دستور ديمقراطي يمثل إرادة الشعب؛ بقدر ما ستفرز " دستورا ممنوحا"؛إلا أن المرتكزات التي أطر من خلالها الملك الإصلاح الدستوري القادم؛ تعكس الرغبة في إعادة توزيع السّلط بين المركز والمحيط وطنيا ومحليا في إطار جديد مبني على التوازن والوضوح، وتشكل في مجملها أرضية مهمة على طريق دعم دولة الحق والمؤسسات؛ وبخاصة على مستوى تقوية السّلط وتوضيح صلاحياتها بصورة قد تحدّ من هيمنة المؤسسة الملكية على مجالات تدخلها(السلط)؛وتعزيز أسلوب الجهوية كمدخل لإعادة النظر في شكل وبنية الدولة ولدعم التنمية والديمقراطية محليا.[1]

أما بالنسبة **للجزائر**،فأول ملاحظة يمكن إبدائها أن آليات" امتصاص الصدمة "التي وظفها النظام في الجزائر لتفادي الإنكسار والتعرض لم تعرض له النظام في تونس، وفّرت له فرصة لإسترجاع أنفاسه واستعادت تماسكه، حيث كشفت الأيام الخمسة التي اشتعلت فيها شوارع البلد بلهيب غضب شباني كامن، أن الشارع يعج بمخزون غضب كبير و أن له من المزودات ما يمكنه أن يحول غضبته إلى إنتفاضة ومنه إلى ثورة، وهو ما فهمه النظام جيدا وتعامل معه،مستفيدا من رصيده التاريخي الكبير مع مثيلاتها من أحداث.ولأن الوفرة المالية المتاحة أمام البلاد اليوم تتجاوز 240 مليار دولار، فقد وجد النظام الطريق مفروشة لاختيار بدائل كثيرة و إبداع حلول سريعة و أخرى متوسطة المدى" لطمأنة "الغاضبين، وهو العامل الذي لم يكن متاحا أمام النظام في تونس.[2]و لكن:

هل يهدف النظام السياسي في الجزائر إلى ربح الوقت و تفادي عملية الإنهيار المفاجئ نتيجة الضغوط الشعبية،و تكرار سيناريو أحداث أكتوبر 1988،أم أن الظروف الدولية و الإقليمية تفرض على الجزائر اقتناص فرصة تغيير جدي يجنب البلاد خطر التدخل الخارجي أو أية محاولات من المعارضة الداخلية الإستقواء بالخارج و فرض التغيير من الخارج؟[3]

خبرت الجزائر ظاهرة الإحتجاجات الإجتماعية طوال عقد و نيف،و ربما كانت إستجابة الحكومة السريعة بعد احتجاجات جانفي 2011 بإعلانها تخفيض أسعار الزيت و السكر –على الرغم من امتلاكها حجة غلائهما في السوق العالمية–من اكبر قرائن تمكن السلطة من إدارة و إمتصاص الغضب الشعبي و التعاطي مع الأوضاع الداخلية المعقدة بطرق مختلفة مع تفادي استخدام القمع قدر المستطاع.إن ما شهدته تونس و مصر و سوريا و اليمن من إستخدام النظام السياسي وسيلة القتل لقمع المتظاهرين،تم تجريبه في الجزائر في أحداث أكتوبر سنة 1988،و كانت نتيجته دخول البلد في دوامة العنف و العنف المضاد الذي لم يؤدي إلى تغيير للنظام السياسي،بل تدخل للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية و إلغاء الإنتخابات و

---

(1) إدريس ،لكريني، "**الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي**"،*مرجع سابق*،ص.24.

(2) توفيق، بوقاعدة،"**التجربة التونسية و الاستنساخ الجزائري الفاشل**"،*المغرب الموحد*،العدد الحادي عشر،(مارس 2011)،ص ص.13–14.

(3) عصام، بن الشيخ،" **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر :مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**" *ورقة عمل*،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)،ص ص.1-2.متحصل عليها من الموقع:
http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/a1cd571d-38a7-44cd-8771-5a50eac43c2c.pdf،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:19.

إعلان حالة الطوارئ في البلاد،و إندلاع أزمة سياسية معقدة بدأت بفراغ دستوري و إنتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية.[1]

كانت إستجابة الرئيس السريعة في خطاب مبادرة الإصلاح اعترافا رسميا بشطب أطروحات دعاة"الجزائر استثناء"،و اعترافا رسميا بأن خروج الجزائريين إلى الشارع هو مسعى مشروع،يهدف إلى المطالبة بإطلاق الحريات و الديمقراطية الحقيقية،لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية،تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر.

سبق خطاب الرئيس بوتفليقة و إعلان مشروعه للإصلاح السياسي،و دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر نيسان/ابريل 2011 إلى :

- إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد و تعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب.
- إتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين.
- إلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني.[2]

تهدف هذه الخطوة إلى امتصاص غضب الشارع،في ظل انتشار عدوى التظاهرات السلمية في الوطن العربي،و امتصاص غضب المواطنين الناتج عن عجز الحكومة عن حل عشرات الملفات الإجتماعية،بداية بملف السكن المعقد،و إنتهاء بتحديد سقف أسعار المواد الغذائية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين.

أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر افريل2011 كإستجابة للتحولات المحلية و الإقليمية ،حيث شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح.و أسند رئاسة الهيئة إلى عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا للبرلمان.و قد أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية و فعاليات المجتمع المدني و الشخصيات الوطنية خلال شهر كامل ضمن الفترة المحددة بين 21 ماي و 21 جوان 2011.و جرى مناقشة مراجعة الدستور و ثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة،و تتمثل هذه المحاور في ما يلي:قانون الأحزاب و الجمعيات،قانون الانتخابات،مشاركة المرأة في الحياة السياسية،حالات التنافي مع العهدة الانتخابية،صلاحيات المؤسسات الدستورية،قانون الإعلام و الإشهار و سبر الآراء.و تمحور النقاش حول قضايا:نوع النظام السياسي الأنسب البرلماني أو الرئاسي بدلا من النظام شبه الرئاسي المعتمد حاليا،و عدد العهدات الرئاسية و مدة العهدة الواحدة،و الإبقاء على الغرفة العليا للبرلمان"مجلس الأمة" من إلغاؤها،و صلاحيات المؤسسات الدستورية،و تفعيل دور البرلمان بعد استعادته لمصداقيته و شرعيته الناقصة.[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص.3.

[2] المرجع نفسه،ص.4.

[3] المرجع نفسه،ص.7.

خلصت لجنة المشاورات إلى إعداد تقرير من 76 صفحة و ملحق من 32 صفحة، تناولا حصيلة المشاورات و المقترحات،بعد تنقيح اللجنة للآراء الصادرة عن كافة شرائح و أطياف الطبقة السياسية.و قد رفع التقرير إلى رئيس الجمهورية الذي سيتولى وضع رزنامة للإصلاحات،تبدأ بإصلاح القوانين العضوية و تنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مختصة من فقهاء القانون الدستوري،يتولون صياغة دستور جديد،و عرضه على البرلمان الجديد المنتخب سنة 2012،أو عن طريق لإستفتاء الشعبي في حال تضمن تغييرات جذرية في محتواه.

تأسيسا على ما سبق، يمكن تسجيل النقاط التالية:

– راهن النظام السياسي في الجزائر على الشرعية السياسية التي يملكها الرئيس بوتفليقة،لإطلاق مبادرة للإصلاح السياسي،من أجل ربح الوقت و تجنب الإنهيار المفاجئ للحكومة و النظام مهما كانت درجة حدة الضغوط الشعبية و مهما كانت الظروف الدولية و الإقليمية الضاغطة.[1]

– اشتملت الإصلاحات المعلن عنها،عن بعض التنازلات الإقتصادية والسياسية المحدودة ، بما في ذلك تغييرات في القوانين على وسائل الإعلام، وحرية تكوين الجمعيات، وإدارة الانتخابات،إلا أن عملية الإصلاح كانت غير شاملة و لم تتناول القضايا الرئيسية في النظام السياسي الجزائري، مثل دور الجيش الجزائري.[2]

– إستطاعت هيئة المشاورات السياسية أن تغطي مطالب معظم الشرائح و الحساسيات السياسية حول التغيير السياسي المطلوب، لكنها رفضت الاستماع للإسلاميين الممنوعين من العمل السياسي الذي قارب إقصاؤهم من الحياة السياسية العشرين سنة. المشكل في الأمر أن إقصاء الإسلاميين كان و لا يزال احد اكبر مسببات قصور التجربة الديمقراطية في الجزائر ،و هو الموضوع الذي أكد عليه عبد الحميد مهري الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني،إذ طلب من هيئة المشاورات فتح باب الحوار السياسي أمام جميع الجزائريين،و في مقدمتهم الإسلاميون،و عدم استمرار إقصائهم بهذه الطريقة المنظمة ،و هو الذي قال سابقا حول الإصلاح السياسي في الجزائر:"لقد جمع هدف الاستقلال جميع الجزائريين من حوله،في حين أن بناء الدولة بعد الاستقلال لم يكن بحاجة إلى جميع الجزائريين،و من هنا دخل الإقصاء بدل الجمع كأهم أسس بناء الدولة".[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص.11.

[2] Alexis, Arieff**, "*Algeria: Current Issues "***, CRS Report N°. RS21532, Congressional Research Service,(January 18, 2013),p.7. http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21532.pdf,IN:30/05/2013,at:06:46.

[3] عصام، بن الشيخ***مرجع سابق***،ص.12.

المبحث الثاني:

إنعكاسات الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسة الحاصلة بالمنطقة المغاربية

إتسم الإقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية بتعرضه لعدد كبير من الأزمات، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الإقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات .فما لبث الإقتصاد العالمي أن بدأ في التعافي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2010، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة، إلا وعاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الإنكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، فلقد زادت حدة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر، وهو ما دفع دول المنطقة إلى تبني سياسات مالية تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة مما أضعف من فرص النمو والتوظف في تلك المنطقة،هذا طبعا بالإضافة إلى أزمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية.

لهذا فإننا في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على هذه المتغيرات"**الأزمة المالية العالمية**" و "**أزمة إرتفاع أسعار الغذاء**" و "**الديون السيادية في منطقة اليورو**" .على إعتبار أنهم أهم ما ميز الوضع الإقتصادي العالمي قبيل الإحتجاجات في منطقة المغرب العربي و كان لهم تأثير على الوضع الإقتصادي في بلدان هذه المنطقة.

المطلب الأول:الأزمة المالية العالمية "The World Financial Crisis"

شهد العالم سنة 2008 حدوث أزمة مالية عالمية أثرت و مازالت تؤثر لحد الساعة على الإقتصاد العالمي،و هي أزمة طرحت تساؤلات جادة حول مدى جدوى النظام الإقتصادي الرأسمالي،فما طبيعة هذه الأزمة و ما الأسباب التي أدت إلى حدوثها ؟و ما تداعياتها على الإقتصاد العالمي؟.أسئلة سوف نحاول الإجابة عليها من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول:طبيعة الأزمة المالية العالمية

تعرف الأزمة المالية" بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".[1]

---

[1] علي فلاح، المناصير، وصفي عبد الكريم، الكساسبة،"**الأزمة المالية العالمية حقيقتها .. أسبابها..تداعياتها ..وسبل العلاج**"*ورقة عمل*، جامعة الزرقاء الخاصة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2009، ص.3. متحصل عليه من الموقع:-http://www.fichier-pdf.fr/2012/01/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf، تم الاطلاع عليه:يوم:2013/03/09،على الساعة:15:56.

تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أعنف الأزمات الإقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير .وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها إنطلقت من الإقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركاً لنمو الإقتصاد العالمي.فإقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية أكثر من % 10 من إجمالي التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60 بالمائة من السيولة العالمية.

بلغت "الفقاعة العقارية" [*] في الولايات المتحدة الأمريكية ذروتها، لتنفجر في صيف عام 2007، حيث هبطت قيمة العقارات،و لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة.[1] و فقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم و ملكيتهم العقارية المرهونة، و أصبحوا مكبلين بالإلتزامات المالية طيلة حياتهم من جهة، و من جهة أخرى أصبحوا في عداد المشردين و اللاجئين و المهاجرين.و نتيجة لتضرر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة و أعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها.

إنتشرت الأزمة لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا، وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى .فمن جانب ، وبسبب سياسات العولمة وتحرير الأسواق، انتقلت الكثير من تلك الأوراق" المسمومة " من البنوك الأمريكية إلى البنوك الأوروبية والآسيوية، وآخذت البنوك الواحد تلو الآخر، في إشهار إفلاسها، وقامت الحكومات بدورها، الواحدة تلو الأخرى، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بتأميم البنوك أو شراء الأسهم، وضخ المليارات في سوق المال، ولكن ظل الذعر مسيطرا على الأسواق، وأصاب الشلل النظام البنكي سواء في أمريكا، أو في المراكز المالية الأخرى، ولعل أهم مؤشر على ذلك هو إمتناع البنوك الإستثمارية عن إقراض بعضها البعض، فلا أحد يعرف من سيفلس قبل الآخر، وما مدى إمتلاء خزانة كل منهم بتلك الأوراق "المسمومة".[2]

يمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية التي شهدها الإقتصاد العالمي اليوم ضمن الأزمات المالية التي تؤثر في الإقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) تأثيرا كبيرا،و تؤدي إلى حالة كساد إقتصادي ،و الأدلة على ذلك واضحة؛فتقارير صندوق النقد الدولي،التي ترصد تطور أداء الإقتصاد العالمي و التنبؤ به،تشير إلى أن الإقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ إقتصادي في الفترة المقبلة ،بل يلاحظ الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية

---

[*] الفقاعة (bubble) هي مصطلح اقتصادي يعني أن سعر سلعة حقيقة أو افتراضية يرتفع بشكل كبير بما يفوق قيمتها الحقيقية، وسبب تسميتها بالفقاعة هو سرعة انفجارها. هذا تماماً هو ما أصاب سوق العقارات في الولايات المتحدة فتكونت فقاعة الرهن العقاري.

[1] علةّ ،مراد،**"الأزمة المالية العالمية:تأمل و مراجعة"**،*بحوث اقتصادية عربية*،العدد 48،(خريف 2009)، ص.69.

[2] سامح نجيب، ***الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع***(مصر: مركز الدراسات الإشتراكية ،2008) ، ص.8.

قصيرة يعيد فيها تنبؤاته بشأن الإقتصاد العالمي،و كل تقرير يشير إلى أن الإقتصاد سيشهد تباطؤ يفوق التباطؤ المشار إليه في التقرير السابق.[1]

و قد مرت تطورات الأزمة عبر مراحل يمكن تلخيصها بالمخطط التالي:

الشكل رقم 13: مراحل تطور أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية

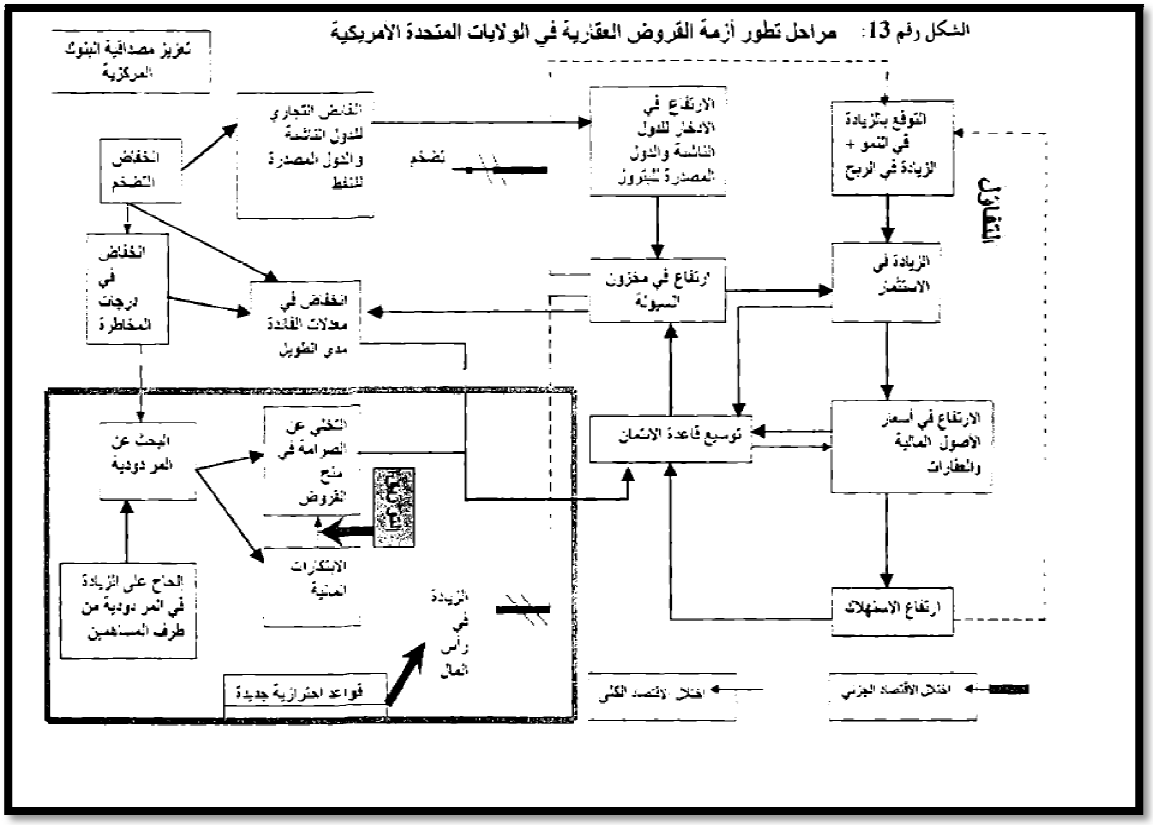

المصدر: عبد القادر، بلطاس *تداعيات الأزمة المالية العالمية:أزمة sub-prime*((د.م.ن)،ليجاند،2009)،ص.56.

الفرع الثاني:الأسباب المفسرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تشير التقديرات أن هناك مجموعة من العوامل التي تفاعلت داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسببة الأزمة المالية،فالأوضاع الإقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرة،نظرا إلى الإختلالات المالية الداخلية و الخارجية الكبيرة للإقتصاد الأمريكي،إلا أن الأمر أخذ يزداد سواء مع تفشي أزمة الرهن العقاري التي أخذت تداعياتها تنذر بعواقب جسيمة.و يمكن إجمال الأسباب المباشرة وراء إندلاع الأزمة المالية في ثلاثة عوامل أساسية هي:[2]

[1] علة، مراد، ***مرجع سابق***، ص.9.

[2] بديعة، لشهب، "**الأزمة المالية العالمية:محاولة في الفهم و التجاوز**"، *بحوث اقتصادية عربية*، العدد 52، (خريف 2011)، ص.66.

أ.التوسع في الإقراض العقاري:

ولدت الأزمة المالية الحالية نتيجة ما أصبح يعرف بأزمة الرهون العقارية من الدرجة الثانية أو الأقل جودة sub-prime،[*]في الولايات المتحدة الأمريكية،فالعقارات في هذا البلد هي اكبر مصدر للثروة بحيث يمكن لأي مواطن أن يطلب قرضا من البنك لشراء سكن مقابل رهن هذا العقار و عندما ترفع قيمة العقار يحاول صاحبه الحصول على قرض جديد نتيجة هذا الإرتفاع،و ذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية،و من هنا جاءت التسمية بالرهون الأقل جودة،أو من الدرجة الثانية،و بالتالي فإنها معرضة لأكثر المخاطر إذا إنخفضت قيمة العقارات.و لكن البنوك لم تكتفي بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة،بل إستخدمت"المشتقات المالية"[*] لتوليد مصادر جديدة للتمويل ،مما سمح لها بالتوسع في الإقراض بدون مراعاة لأدنى الشروط المعمول بها في الإئتمان المصرفي.[1] ثم إنقلبت الصورة في منتصف 2006 مع بداية إنخفاض أسعار العقارات الأمريكية نتيجة إنفجار الفقاعة نفس الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة قد شهدت إرتفاعا كبيرا منذ منتصف عام2004 ، كما يوضحه الشكل التالي:[2]

---

[*] و هي القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية و ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة،و قد منحت لفئة من الزبائن لا تتوفر فيهم أدنى شروط الاقتراض إما لان الدخل كان غير كافيا أو لان المعنيين بالأمر ليس لديهم عمل أو ليس لديهم أية ضمانات تسمح لهم بالاستفادة من الاقتراض أو الكل معا.هذا مقارنة مع القروض الرهنية من الدرجة الأولى التي تطبق فيها عادة الشروط الاحترازية المتعارف عليها و المعمول بها عالميا و هي اخذ جميع الاحتياطات من اجل ضمان استرداد المبالغ المقترضة حسب الاستحقاقات المنصوص عليها في وثيقة القرض.

[*] يعرف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنها:" عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول.وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصول محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري .منذ أن ظهرت المشتقات في الغرب قبل 150 عاما تقريبا أثارت ولا تزال الكثير من الجدل حول مشروعيتها، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية .فبحسب القانون فإن العقود المؤجلة التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان والقمار الذي لا يعترف به القانون العام .ومن ناحية اقتصادية فإن هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر الآخر، بل قد يكون أسوأ أثرا من القمار،لأنه يتعلق بسلع و أصول مهمة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي ويتضرر من جراء تقلباتها الكثير من الناس. انظر: معهد الدراسات المصرفية،"**المشتقات المالية**"*إضاءات مالية مصرفية*،العدد الثاني،ديسمبر 2009-يناير 2010،ص ص.1-8.

[1] عبد القادر، بلطاس،***مرجع سابق***،ص.5.

[2] جبوري، محمد، "***الأزمة المالية العالمية و أثرها محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR***"، ص.8، متاح على الموقع:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12.pdf ،تاريخ الاطلاع:01 /2013/03، الساعة: 21:38.

الشكل:4 أسعار الفائدة القيادية للبنوك المركزية للولايات المتحدة الأمريكية

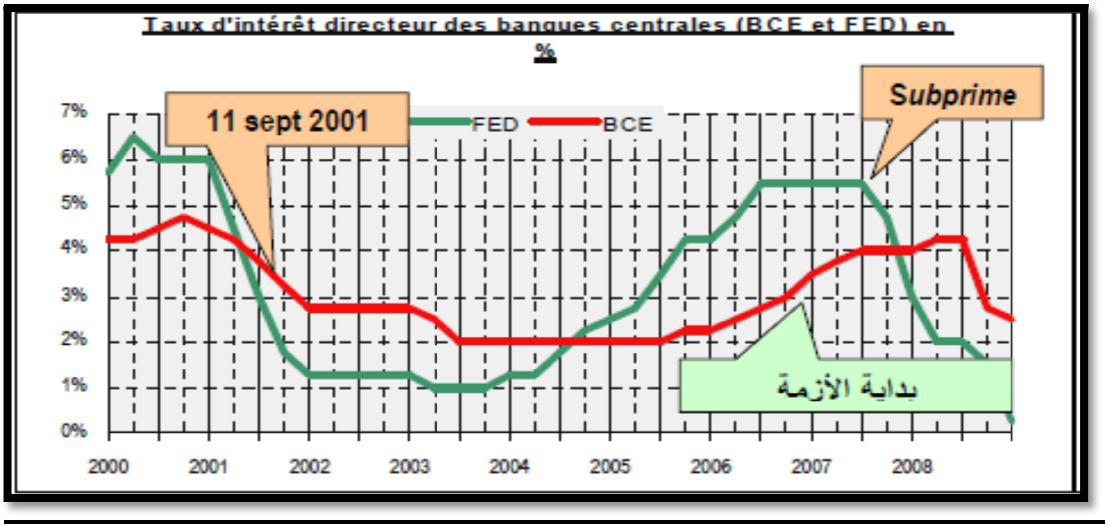

المصدر: جبوري محمد، ***مرجع سابق***، ص.8.

ب. تورق القروض:(*)

عملت المصارف،بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات خاصة،على تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات)،و عمدت إلى بيعها إلى مصارف و مؤسسات أخرى،لتقوم هذه الأخيرة ببيعها إلى أفراد و شركات أخرى (التأمين،و الإدخار...الخ)،و قامت بعض هذه الشركات بإستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة،و هذا ما يعرف بـ"**عملية التوريق**" التي يمكن توضيحها و تلخيص أهم خطواتها في الشكل التالي:(1)

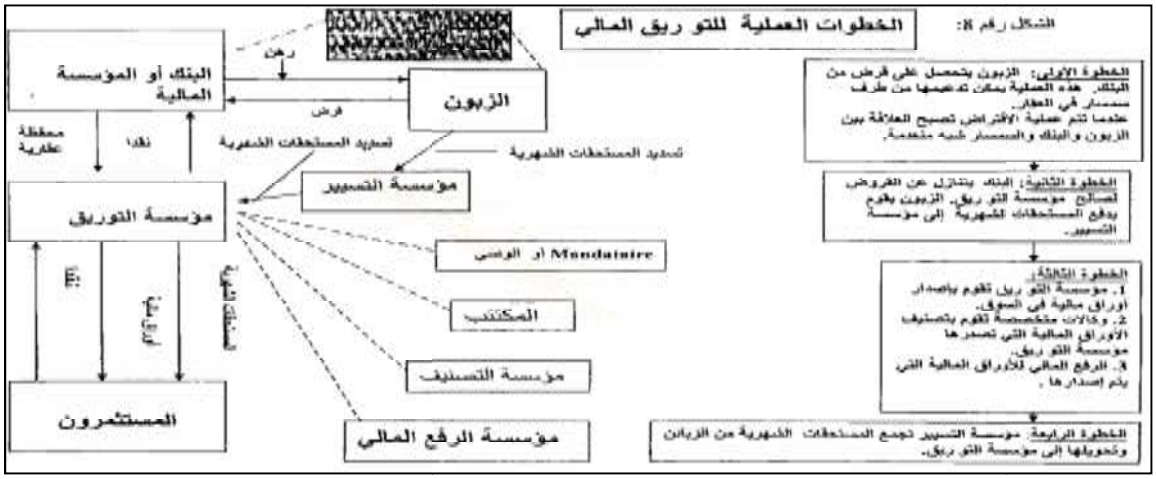

المصدر:عبد القادر ، بلطاس،***مرجع سابق***،ص.86.

(*) أصبح اللّجوء إلى التّوريق كأحد الإبتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التّمويل ضرورة تتطلبها التّطورات على السّاحة المصرفية المحلية والدّولية. وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسّسة مالية بحشد مجموعة من الدّيون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز إئتمانياً ثمّ عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصّصة للإكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتّدفّق المستمر للسّيولة النّقدية للبنك.

(1) بديعة، لشهب،***مرجع سابق***،ص.68.

ج. رفع سعر الفائدة:

إتخذ البنك الإحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في أوت/2006،قرارا مفاجئا برفع أسعار الفائدة الأساسية من 1 بالمائة في عام 2004 إلى 5 بالمائة في عام 2007،بسبب إرتفاع قيمة الدولار،في محاولة للحد من إرتفاع مستوى التضخم.[1] و حتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها، رفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية،و لم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف،مما دفع جزءا كبيرا منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من اجل سداد ديونهم.و خلال هذه الفترة ،ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوقة،و كنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة للعرض على الطلب بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في الأعوام الأخيرة و هو ما يبينه الرسم التالي:

الشكل 6 رقم:يوضح تطور معدلات الفائدة و أسعار السكنات[2]

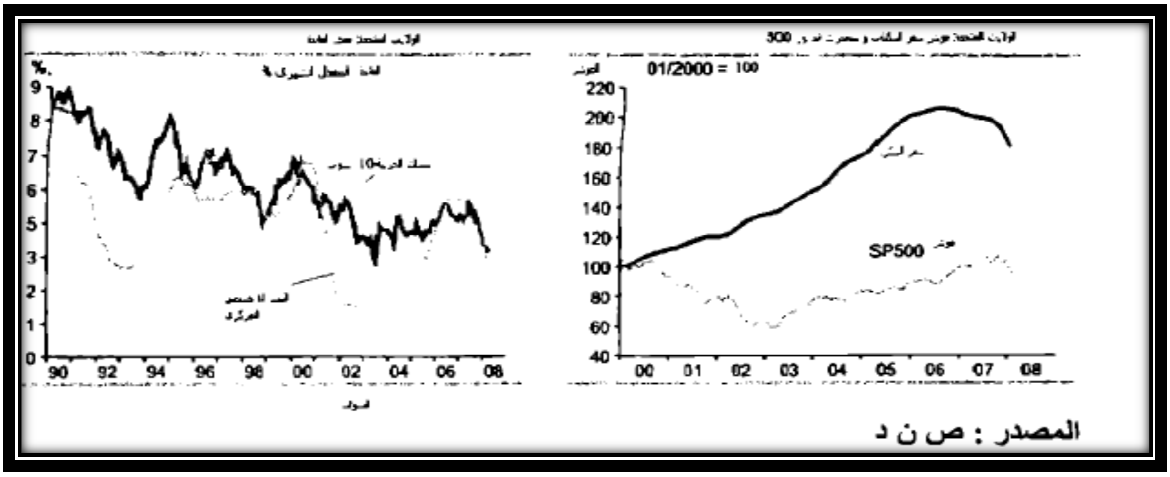

المصدر:عبد القادر، بلطاس***مرجع سابق***،ص.27.

الفرع الثالث:تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي و إقتصاديات البلدان المغاربية

قسمنا تداعيات الأزمة إلى عنصرين،في العنصر الأول سوف نحاول الإشارة و بإختصار شديد إلى أهم النتائج التي خلفتها الأزمة على الإقتصاد العالمي.و في العنصر الثاني و الذي يهمنا أكثر،سوف نتناول فيه أثر الأزمة على إقتصاديات البلدان المغاربية بإعتبارها جزء من المنظومة الإقتصادية العالمية.

أولا: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي:ليس من المتوقع أن تكون هناك دولة أو مجموعة من الدول لا تتأثر بالأزمة العالمية.فالعالم منذ نهاية التسعينات أصبح بمثابة قرية واحدة مترابطة بالعديد من الروابط التجارية و الإقتصادية.و خاصة في ظل إنضمام معظم دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية.و بالتالي ،فإن ما يحدث بالشمال يؤثر في الشرق و الغرب.بل إن الشمال بتقدمه المعرفي و زيادته

(1) المرجع نفسه.

2 عبد القادر، بلطاس***مرجع سابق***،ص.28.

الإنتاجية و سيطرته على الصادرات العالمية.فإن الأزمة المالية الحالية يتوقع أن تؤثر على كافة دول العالم.و لكن حجم هذا التأثير سيتوقف على حدود الإرتباطات بين العالم الغربي و بين كل دولة.[1]

و قد أثرت الأزمة على الإقتصاد العالمي من خلال:

- إنكماش نسبة النمو العالمي،حيث تراجعت التوقعات بشأن النمو الإقتصادي العالمي سنة 2008 .
- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية.
- إنهيار أسعار العقار في العالم و تقلص الاستهلاك على السلع بجميع أنواعها.
- إستمرار التضخم رغم انه كان من المتوقع له الإنخفاض في مثل هذه الظروف.
- إزدياد نسبة البطالة العالمية إلى أرقام قياسية لاسيما بين الشباب.[2]
- تراكم الديون على الحكومات و على المؤسسات و كذلك الأفراد.
- تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر و تدفقات رؤوس الأموال.
- تقلص حجم التجارة الخارجية بين دول العالم.
- إنخفاض تحويلات المهاجرين لتترك آثارها السلبية على الوضع الإقتصادي لكثير من الدول.
- إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية نتيجة قلة الطلب العالمي مما أدى إلى تراجع الإنتاج.
- كما شهد سعر الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى و بالذات مقابل اليورو و الين إنخفاضات حادة قبل الأزمة و أبان الأزمة.[3]

ثانيا:اثر الأزمة المالية العالمية على الدول المغاربية:إنعكست تداعيات الأزمة المالية على إقتصاديات الدول المغاربية، وتأثرت بها على إعتبار أنها جزء من منظومة الإقتصاد العالمي وتربطها علاقات إقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها تختلف حسب درجة إرتباطها وإندماجها في الإقتصاد العالمي،ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول المغاربية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي الدول النفطية(الجزائر و ليبيا) و المجموعة الثانية(تشمل تونس و المغرب).

❑ **دول المجموعة الأولى [الجزائر و ليبيا]:**و هي الدول المنتجة للبترول و قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية للأسباب التالية:

---

[1] الغرفة التجارية الصناعية ،***الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي***،2009،ص.14.متاح على الموقع: http://ebook.riyadhchamber.com/free_download.php?Code=61، تاريخ الاطلاع:2013/2/10، على الساعة:14:20.

[2] جبوري، محمد،***مرجع سابق***،ص ص.13-14.

[3] حسين، بورغدة،"الأزمة المالية العالمية الأسباب،الآثار و الحلول المقترحة لمعالجتها"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: ***"الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"***،جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،20-21/أكتوبر 2009،ص.14.

- إنهيار أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في تموز 2008 إلى ما دون 45 % دولار في نهاية 2008 ، أي بنسبة 70%.
- تراجع الطلب وهبوط الأسعار في صناعة البتر وكيميائيات وهي أحد أعمدة الصناعة التصديرية .
- التراجع الكبير في إيرادات البترول قد يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام ،ظهور عجوزات في موازنات الحكومات ، التباطؤ في أو تأجيل أو حتى توقف الإنفاق على المشاريع ، وشح في السيولة في اقتصاديات الدول البترولية ، ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي. [1]

تعتبر أسواق المال المحلية في هذه الدول غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية لكونه أكثر انغلاقاً وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة حيث لم يتعرض سوق الأوراق المالية لدول المجموعة للتقلبات في القيمة السوقية نظراً لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها، بالإضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي، إلا أن إقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية-يعتبر النفط أحد مصادر الدخل الهامة في كلا البلدين، حيث تمثل صادرات النفط حوالي (96.8%) من إجمال الصادرات الليبية، و حوالي (95%) من إجمالي الصادرات الجزائرية- وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسايرة للدورة الإقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات.[2]

شهدت أسعار البترول خلال الأشهر التالية ومن جراء تأثير الأزمة المالية إرتفاعا ولمستويات قياسية بلغت وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية 131.78 دولار لكل برميل خلال شهر جويلية من العام 2008 ، وبمعدل نمو بلغ % 79.9 مقارنة بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر جويلية من العام2007 ثم بدأ المتوسط العام للأسعار الفورية للنفط الخام، في الإنخفاض من المستوى الذي بلغه خلال شهر جويلية من العام 2008 ، بمعدل شهري بلغ في المتوسط % 11.71 وصل إلى 39.19 دولار لكل برميل خلال شهر ديسمبر من العام 2008 ، وذلك بسبب تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي.[3]

---

[1] محمد أيمن عزت ،الميداني،" **الأزمة المالية العالمية : أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري**" *ورقة عمل*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2009،ص.9،متحصل عليه من الموقع:http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/midani.pdf ،تم الاطلاع عليه بتاريخ:2013/1/15،على الساعة:22:00.

[2] صندوق النقد العربي ، ***التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010***(الإمارات العربية الموحدة:صندوق النقد العربي،2010)،ص.211.

[3] محمد خليل ،فياض،خالد على، الزائدي،"الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام"،بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول : "**الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة**" المنعقدة بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 2009/1/20،ص.15.

الشكل رقم (7):يوضح تطور أسعار النفط خلا الفترة من 2005-2010

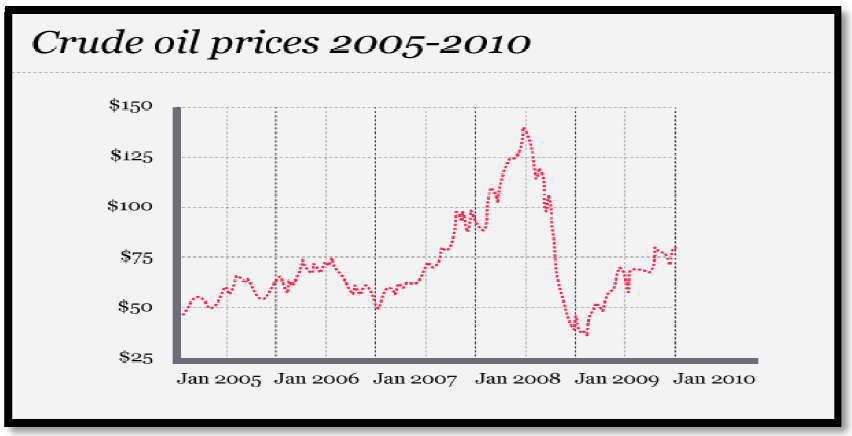

Source: Mark ,Notaras," **Oil price rises as airline fails** ",*Our World 2.0*,United Nations University,25/1/2010,Avalaible from :http://ourworld.unu.edu/en/oil-price-rises-as-airline-fails.

في هذا السياق، قامت كل من الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك، بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 وذلك تطبيقاً لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في الأسعار. [1]و نتيجة لهذا،و تحت ضغط إنخفاض الطلب على السلع وتخفيض حصص إنتاج دول أوبيك ، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي لكلا البلدين شهد انخفاضا و تباطؤا ،مثلما يبين تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين،إلا انه عاد ليسجل نمو في سنة 2010 نتيجة الإنتعاش الإقتصادي العالمي.

الشكل رقم (8):يبين تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و ليبيا

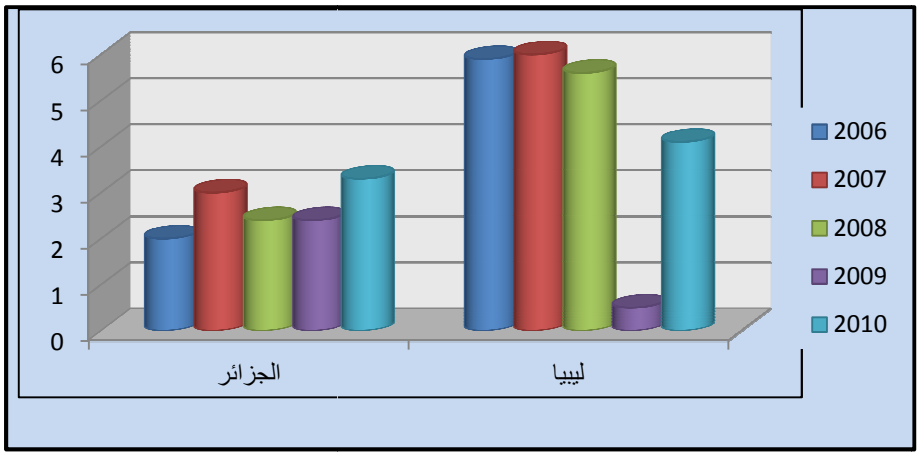

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات African Economic Outlook 2013

في جانب آخر، شهدت إقتصاديات هذه دول نمواً ملحوظاً في نشاط القطاع غير النفطي،ففي ليبيا مثلا،عرف النمو غير النفطي تقدم بنسبة 6% في عام2009 ومن المتوقع أن يصل إلى معدل منتظم يبلغ

[1] صندوق النقد العربي ،***مرجع سابق***،ص.212.

7%إلى 8% على المدى المتوسط مع النشاط المتجدد للقطاعات من غير الهيدروكربونات، والاستثمارات العامة والخاصة.

- **دول المجموعة الثانية [تونس و المغرب]:** و هي الدول المستوردة لمنتجات البترول و سوف تتأثر بالأزمة المالية نتيجة لـ:

- تدني إرساليات عامليها في الخارج ، عودة بعضهم للعمل في بلاده ما قد يزيد من عبئ البطالة .
- تراجع معدلات نمو تدفق الاستثمار العربي والأجنبي المباشر.
- تراجع السياحة.
- تراجع النمو الاقتصادي وحدوث انكماش اقتصادي.[1]

يعتمد القطاع المصرفي والمالي لهذه الدول على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر إقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية .غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى إقتصاداتها من خلال إرتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة و شراكائها التجاريين الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة ، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج و الإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

إذا قمنا بتتبع مسار تطور معدلات النمو الإقتصادي[*] لإقتصاديات تونس و المغرب نلاحظ بأن الدول المغاربية حققت معدلات نمو متباينة بين الإنخفاض و الإرتفاع تفاعلا مع الأحداث و الظروف و المراحل التي مر بها العالم،بما في ذلك الأزمة العالمية،و اضطرابات الأسواق العالمية إضافة إلى الظروف المناخية التي تعيشها منطقة المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية.

---

[1] محمد أيمن عزت، الميداني، ***مرجع سابق***،ص.13.

[2] صندوق النقد العربي ***مرجع سابق***،ص.206.

[*] يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد،خلال فترة زمنية معينة.و لقياس النمو الاقتصادي يستخدم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي،باعتباره المقياس الأفضل للنمو،و من ثمة أداء الاقتصاد بصفة عامة.

الشكل 9:يوضح معدلات نمو الناتج الداخلي الخام لتونس و المغرب خلال الفترة 2003-2011 (نسب مئوية)

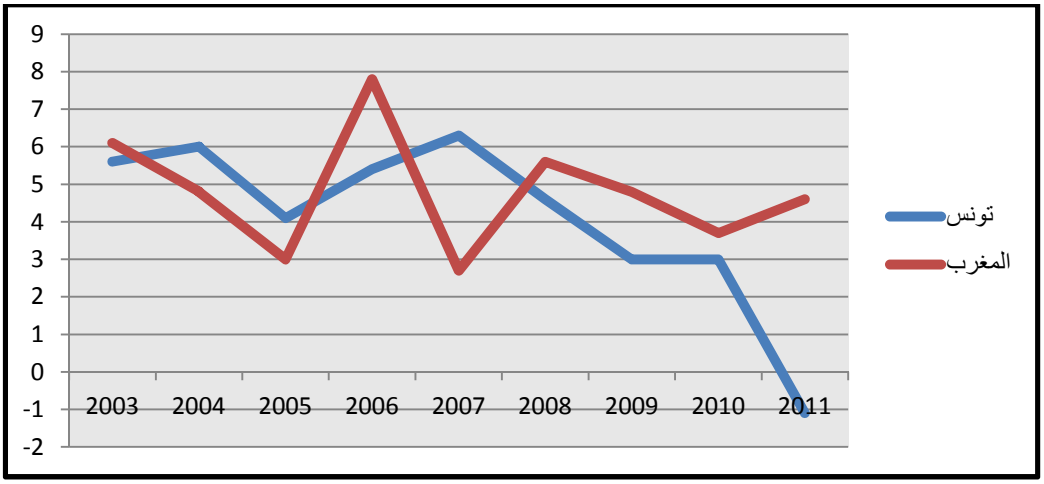

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات african economic outlook 2013

يمكن تفسير التراجع الذي حدث في صادراهما بين سنتين 2008 و 2009 بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث إن انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، كان له الأثر السلبي على صادرات دول المجموعة الثانية، وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.[1]

الشكل (10):يوضح تطور صادرات تونس و المغرب خلال الفترة 2006-2010

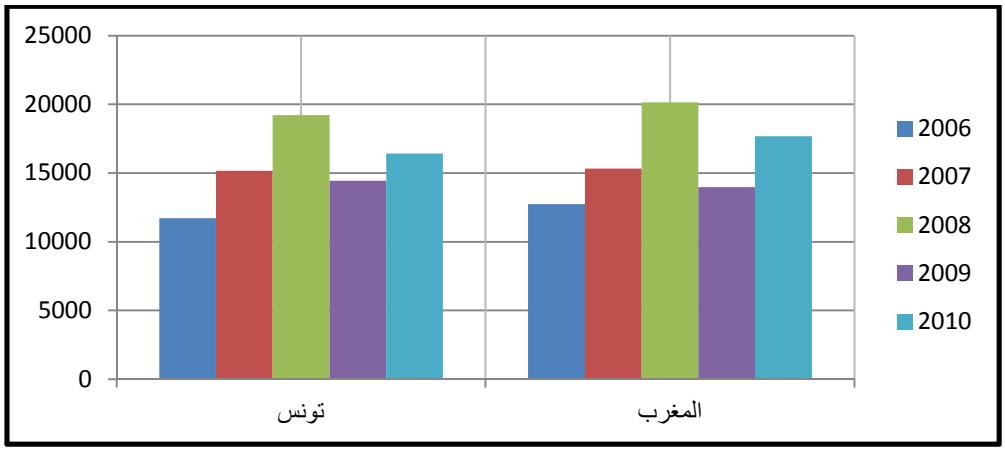

المصدر:من اعداد الباحثة باعتماد على معطيات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،**مرجع سابق**،ص.258.

أثرت الأزمة المالية العالمية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة فبعد أن كانت مزدهرة قبيل الازمة أي في نهاية 2007 ،فان الفترة التي تلت الازمة المالية شهدت انخفاضا في حجم التدفقات و بشكل متباين بين الدولتين مثلما يوضح الشكل التالي:[2]

---

[1] المرجع نفسه،ص.207.

[2] بيوض محمد، العيد، تقييم **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية :دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، *رسالة ماجستير*،جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010،ص.173.

الشكل رقم(11):يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول المغاربية 2004-2009 (مليون اورو)

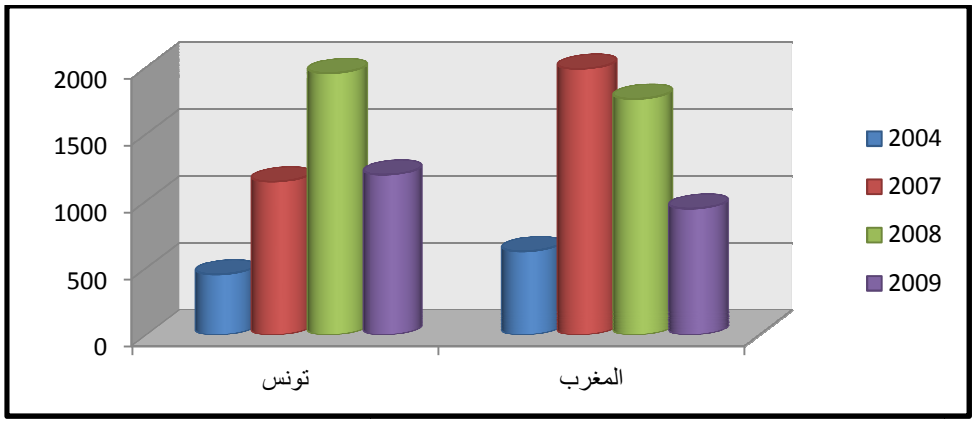

المصدر:من اعداد الباحثة باعتماد على المعطيات الواردة في بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية :دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، *رسالة ماجستير*،جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010،ص.173.

يبين الشكل المد المتصاعد لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس و المغرب على حد سواء،رغم تفاوت المبالغ التي حضيت بها كلا الدولتين،حيث حصلت المغرب (634.7 مليون أورو) و تونس على (453.2 مليون أورو) سنة 2004 .حيث عرف المغرب انتعاشا اقتصاديا جيدا جعله يحقق معدلات متزايدة و متتابعة بانتظام وصلت قيمتها سنة 2007 إلى حدود 1988 مليون أورو. و رغم الانطلاقة المتأخرة لقطار الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس إلى غاية 2005 إلا انه حقق قفزة نوعية جعلته يتصدر قائمة الدول المغاربية من حيث حصيلة الاستثمارات الأجنبية الواردة لسنة 2006 حيث حققت 2364 مليون أورو.[1]

بإندلاع الأزمة العالمية ابتداءا من شهر سبتمبر 2007،كانت الدول المغاربية على موعد مع اختناقات أصابت الإستثمار العالمي تجلت في انخفاض الاستثمارات العالمية سواء الصادرة أو الواردة،حيث انخفضت التدفقات العالمية الواردة بنسبة 16% سنة 2007 تلاها انخفاضا آخرا بنسبة 37% سنة 2008 لتهبط إلى 789.4 مليون أورو. و انعكست هذه الانخفاضات على الدول المغربية بدرجات متفاوتة زمنيا،و كانت البداية مع الاقتصاد التونسي الذي سجل سقوطا حرا من قمة ترتيب الدول المغاربية إلى قاعه مسجلا 1146.2 مليون اورو سنة 2007،و رغم تعويضه للمعدلات السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حقق زيادة معتبرة في معدلات الاستثمارات الواردة قدرت بـ71% سنة 2008،إلا أن الاقتصاد التونسي لم يتعافى كليا من تبعات الأزمة العالمية نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية للسلع و الخدمات،و التي تشهد اضطرابا كبيرا بين التزايد و الانحدار في حركة الأسعار،حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية

[1] المرجع نفسه ،ص.172.

المباشرة الواردة إلى تونس انخفاضا أخرا بحلول سنة 2009 من 1956.3 مليون أورو المحققة سنة 2008 إلى حدود 1197.7 مليون أورو.[1]

كان تأثر الإقتصاد المغربي أكثر عمقا بتبعات الأزمة العالمية،فبعد تحقيق معدلات مذهلة إلى غاية سنة 2007 من جهة ،و اتساع رقعة الأزمة لتشمل كل الاقتصاد العالمي من جهة أخرى،تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب بمنحى متزايد ،فبعدم انخفضت بنسبة 11.3% سنة 2008 لتبلغ 1764 مليون أورو،عاودت الانخفاض للسنة الثانية على التوالي لتصل إلى 944 مليون أورو نهاية سنة 2009.و يعزى سبب هذا الانخفاض المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب إلى الضرر الكبير الذي لحق بسوق العقار،القطاع البنكي و القطاع الصناعي،و التي تعتبر من القطاعات الأكثر استقطابا للإستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب.

تعتبر التحويلات Remittances مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي خاصة في الدول النامية بالإضافة إلى مساهمتها بشكل كبير في تقليل الفقر.[2]حيث تساهم تحويلات العاملين مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية حيث تشكل،بالإضافة إلى عائدات السياحة،مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية.[3] و تعتبر المغرب من اكبر الدول العربية استقبالا لتحويلات المهاجرين حيث وصل إليها تحويلات بقيمة 5.5 مليار دولار خلال عام 2006،أي ما يمثل حوالي 1.8% من إجمالي التحويلات الوافدة في العالم خلال ذلك العام.[4]

الشكل رقم (12):يوضح تطور تدفقات تحويلات المهاجرين الى كل من المغرب و تونس خلال الفترة 2003-2010

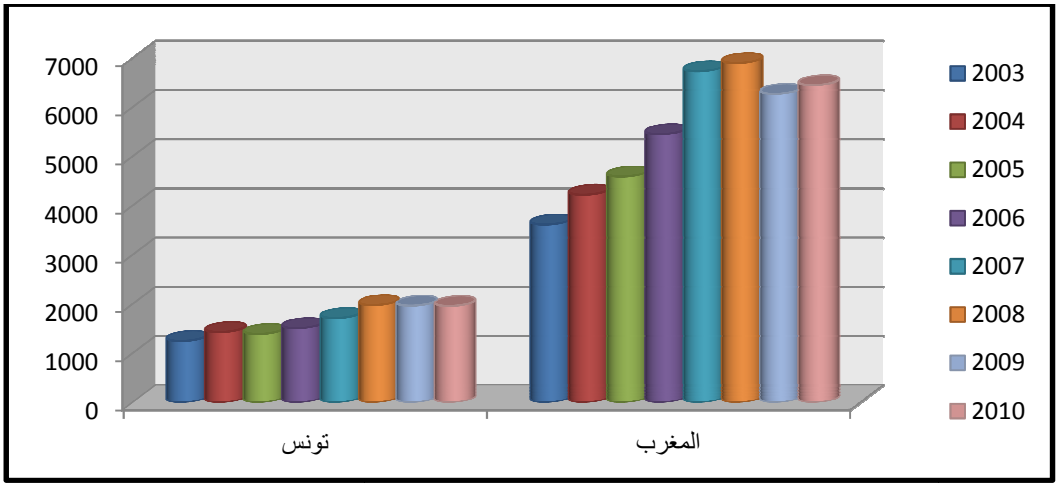

Source : The International Bank for Reconstruction and Development, ***Migration and Remittances Factbook 2011***,2nd Edition (Washington DC : The International Bank for Reconstruction and Development, 2011), p.184-245.

[1] المرجع نفسه،ص.173.

[2] مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ***تحويلات المهاجرين إلى مصر و العالم***،السنة الثانية،العدد.18،يونيو 2008،ص.8.

[3] صندوق النقد العربي، ***مرجع سابق***،ص.206.

[4] مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، ***مرجع سابق***، ص.9.

من خلال الشكل،نلاحظ انه قبل الأزمة كان هناك تطور ملحوظ في تدفقات تحويلات المهاجرين إذ شهدت تونس نمو من 1250 الذي سجل في سنة 2003 إلى 1431 سنة 2004 ليسجل انخفاض إلى 1393 سنة 2005 ليرتفع مجددا إلى 1510 و 1716و 1977 لسنوات 2006 و 2007 و 2008 على التوالي،إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا طفيفا إلى 1966 سنة 2009 و استمر التراجع سنة 2010 ليسجل 1960 ،و مرد ذلك الأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي اشتدت في أواخر 2010 ،و بالنسبة للمغرب،التي حققت أعلى نسبة تدفقات سنة 2008 بلغت 6895،لتسجل هذه النسبة تراجع ملموس وصل إلى حد 6271 ليعود لتسجل هذه النسبة ارتفاعا بعد أن بدا تعافي الاقتصاد العالمي سنة 2010 ليسجل 6447 مليون دولار.

المطلب الثاني:أزمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية

يواجه العالم أزمة غذائية متفاقمة بدأت منذ العام 2007 و الربع الأول و الثاني من العام 2008 ،و ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة تناقص المعروض من المواد الغذائية الأساسية و قلة المخزونات العالمية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار.و في هذا السياق، أشار روبرت زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، إلي أن هذه الأزمة أدخلت نحو 44 مليون شخص إلي الفقر المدقع خلال الفترة من يونيو إلي ديسمبر 2010، وأن هناك نحو 100 مليون شخص في الدول الفقيرة حياتهم معرضة للخطر بسبب ذلك.[1] و هو ما خلق أزمة عالمية وتسبب بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية في كل من الدول الفقيرة والمتقدمة .

الأسباب البنيوية للزيادات في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم لا تزال موضوع مناقشة. فبعد أن بلغت ذروتها في الربع الثاني من عام 2008 انخفضت أسعار بشكل كبير خلال فترة الركود في وقت متأخر من 2008 في نفس الوقت زادت خلال عام 2009 و 2010، وتبلغ ذروتها مرة أخرى في أوائل عام 2011 عند مستوى أعلى من مستوى الذي تم التوصل إليه في عام 2008.

هذه الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية، أثارت قلقا بالغا بشأن الأغذية والتغذية للعديد من الفقراء في البلدان النامية.حيث أن المناطق الرئيسية المتأثرة من جراء هذه الارتفاعات هي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى.هناك أيضا مخاوف تتعلق بشأن التضخم،و انخفاض قيمة الدولار و– في بعض البلدان – حول الإضطرابات المدنية.[2]

الشكل الموالي يوضح تطور أسعار الغذاء العالمية منذ 1960 على النحو الآتي:

---

[1] حنان رجائي ،عبد اللطيف،"**أزمة تهدد العالم:ارتفاع أسعار الغذاء و تأثيراته في المنطقة العربي**"*السياسة الدولية*،السنة.46،العدد.184،(افريل 2011)،ص.57.

[2] FAO and others, **Price Volatility in Food and Agricultural Markets: Policy Responses,** Policy Report, (June 2011),pp.2-3, avalaible from webcite : http://www.oecd.org/trade/agricultural-trade/48152638.pdf ,In:29/05/2013,at:23:28.

الشكل رقم(13):أسعار الغذاء العالمية ومعيار الأزمة (1960-2012)

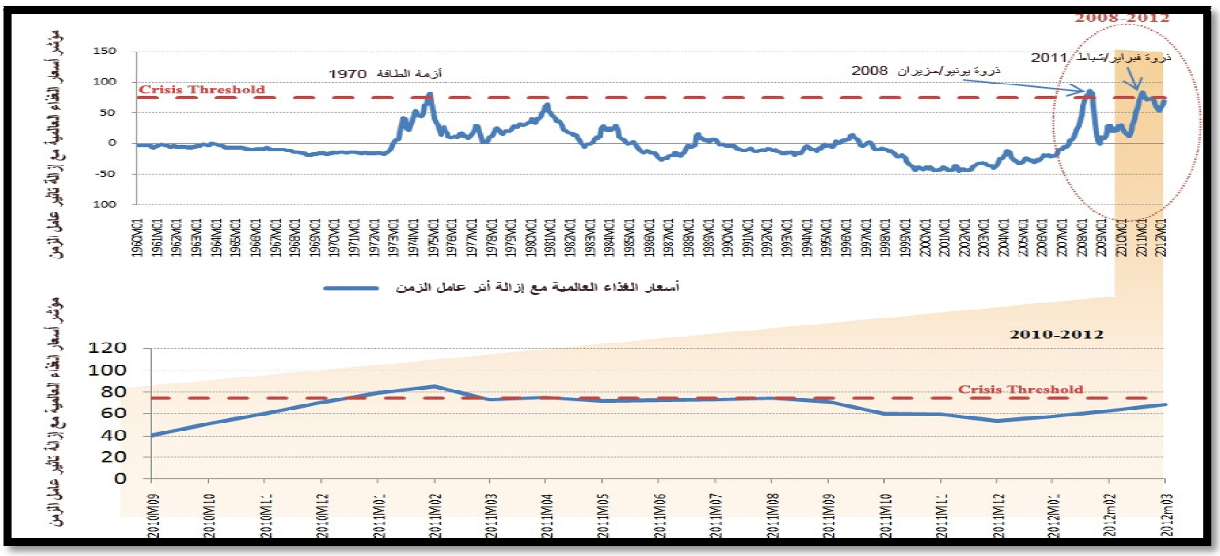

Source : http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/april_2012.html

إنطلاقا من الشكل نستنتج بأن أسعار الغذاء العالمية قد شهدت ثلاث ارتفاعات حادة كانت الأولى سنة 1974 نتيجة الحظر على البترول الذي فرضته الدول العربية و الذي أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط مما اثر على أسعار المواد الغذائية،بينما شهدت سنة 2008 ثاني ارتفاع حاد للأسعار المواد الغذائية مما تسبب في أزمة الغذاء العالمية و التي زادت حدتها من جراء الأزمة المالية لنسجل ارتفاع حاد ثالث في فترة قصيرة تراوحت بين السنتين و الثلاث سنوات لتشهد سنة 2011 و بالتحديد فيفري 2011 ثالث ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية.حيث وصلت الأسعار إلى مستويات 2007/08، مما أدى إلى مخاوف من تكرار أزمة 2008.[1]

الفرع الأول:أسباب ارتفاع أسعار الغذاء:

هناك توافق في الآراء بين الخبراء والأكاديميين حول مجموعة الأسباب المفسرة للأزمة. بيد أن الجدل الدائر حولها هو المساهمة النسبية لكل سبب من هذه الأسباب.هناك بالتأكيد إجماع بان ليس هناك سبب تفسيري واحد، بل عدة عوامل تتفاعل مع بعضها البعض.الأسباب تختلف باختلاف الأماكن وعلى مر الزمن،فبعضها متكرر وبعضها بنيوي وبعضها فريد من نوعه.[2]

يرجع تفاقم أزمة إرتفاع أسعار الغذاء واتساعها عالميا، خلال السنوات الأخيرة، إلي مجموعة من الأسباب، من أهمها ما يلي:[3]

---

[1] Ibid,p.9.

[2] Ben ,Ramalingam and others, ***'The Global Food Price Crisis: Lessons and Ideas for Relief Planners and Managers",*** Paper from Active Learning Network for Accountability and Performance,2009,p.3.available from : http://www.alnap.org/pool/files/ALNAPLessonsFoodPriceCrisis.pdf,In:29/05/2013,at:23:29.

[3] حنان رجائي ،عبد اللطيف،***مرجع سابق***،ص.58.

– التغيرات المناخية الحادة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وتزايد موجات الجفاف والتصحر في كثير من مناطق العالم. وقد أدى ذلك إلى عامين متتاليين من النمو السلبي في إنتاج الحبوب في العالم.[1]

– إرتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ،نتيجة إرتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية مع تنامي الطلب العالمي عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة علي السواء مما انعكس علي ارتفاع أسعار الغذاء.[2]

– تزايد الإتجاه من قبل الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام المحاصيل الزراعية الأساسية كوقود حيوي (خاصة الذرة) بدلا عن النفط، وذلك بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل، والمحافظة علي البيئة، وتحسين أمن الطاقة، مما أدي إلي تناقص إمدادات الغذاء.

– الأزمة المالية العالمية والتدهور المستمر في أسعار الدولار، واتجاه صناديق الاستثمار العالمية للبحث عن مجالات أخرى للإستثمار الآمن، وتحقيق عوائد مرتفعة، ومن ثم اتجاهها إلي التحكم والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية، مما ساهم إلي حد كبير في رفع أسعارها في بورصات السلع الغذائية العالمية.[3]

– تخفيض الدعم الحكومي الممنوح للقطاع الزراعي في معظم الدول النامية، نتيجة لإتباع سياسات التحرر الإقتصادي وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

– تراجع الإستثمارات في القطاع الزراعي، نتيجة تجاهل الكثير من دول العالم لقطاع الزراعة ، إستجابة لنصائح المنظمات الدولية التي أعلت من شأن النمو الصناعي في فترات سابقة، علي اعتبار أنه الطريق الصحيح والأسرع للتنمية والتقدم الاقتصادي.[4]

– الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الدول للتعامل مع الأزمة منذ عام 2008، والتي تمثلت غالبيتها في تقييد الصادرات. فقد أشار "باسكال لامي"، مدير منظمة التجارة العالمية، إلي تراجع التجارة العالمية في الأرز بنسبة 7% بسبب قيود التصدير، وأن ارتفاع أسعار الحبوب خلال الفترة من 2010 –2011 يرجع في جزء كبير منه إلي قيود التصدير التي فرضتها كل من روسيا وأوكرانيا بعد موجة الجفاف التي تعرض لها كلا البلدين.

– إنخفاض المخزون العالمي من أهم السلع الغذائية، وعلي رأسها القمح والأرز والذرة، وفي الوقت الذي تتراجع فيه الغلات المحصولية والمخزون من السلع الغذائية، تتزايد أعدد السكان و يتنامى الطلب بشكل متواصل علي الغذاء.

---

[1] Ben, Ramalingam and others_,***Op.Cit***,p3..

[2] حنان رجائي ،عبد اللطيف ***مرجع سابق***،ص.58.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

– زيادة التحضر، الذي يعني أن المزيد من الناس أصبحت مستهلكين للغذاء بدلا من إنتاجها أي(المواد الغذائية) في الأرياف.[1]

الفرع الثاني: تأثير إرتفاع أسعار الغذاء على الدول العربية و إجراءات تعاملها مع الأزمة

ما فاقم من تأثير مشكلة إرتفاع أسعار الغذاء على المنطقة العربية ، ارتباطها وتزامنها مع ظهور أزمات أخرى، منها ارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية، إلى جانب تدهور قيمة الدولار الأمريكى، وما نتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم فى العالم، وتواجه الدول العربية وضعا حرجا بالنسبة للأمن الغذائى فى ظل هذه الأزمة، نتيجة اعتمادها على استيراد الغذاء من الخارج وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتى منه (و هو ما يوضحه الشكل)، ويزداد هذا الوضع تأزما فى ظل تناقص المعروض العالمى من الغذاء، ومن ثم صعوبة الحصول عليه حتى فى ظل توافر الأموال فى بعض هذه الدول، خاصة النفطية منه.[2]

الشكل رقم(14):
يوضح تطور قيمة الصادرات و الواردات الزراعية العربية

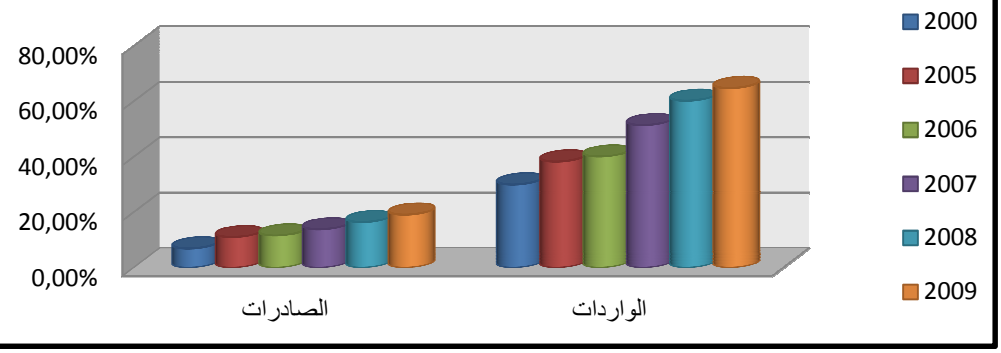

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011،ص.59.

يتضح من خلال الشكل ،أن هناك زيادة في قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة تقدر بحوالي 16.8 بالمائة عام 2009،و في المقابل إرتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية بنسبة 7.7 بالمائة،و قد أدى ذلك إلى زيادة قيمة العجز من حوالي 43.8 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 45.7 مليار دولار عام 2009 و بنسبة تقدر بحوالي 4.4 بالمائة،مقابل نسبة 16.4 بالمائة للعام الفائت 2008، و يعود ارتفاع نسبة العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية عام 2009 و انخفاض إنتاج عدد من السلع الغذائية في عدد من الدول العربية.و كنتيجة لذلك فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات حوالي 29.5 في المائة للعام 2009.[3]

[1] Ben ,Ramalingam and others_,***Op.cit***, p4..

[2] حنان رجائي، عبد اللطيف،***مرجع سابق***،ص.57.

[3] صندوق النقد العربي،***مرجع سابق***،ص.58.

في المقابل ،إزدادات أيضا،قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 60.2 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 64.8 مليار دولار عام 2009 و بنسبة تقدر بحوالي 7.7 في المائة مقابل نسبة 17 في المائة لعام 2008.و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية عما كانت عليه في عام 2008،و قد تفاوتت الدول العربية في قيمة وارداتها الغذائية،حيث تصدرت السعودية الدول العربية من حيث قمة وارداتها التي بلغت حوالي 17.7 مليار دولار مثلت حوالي 27.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية،تليها الجزائر 7.3 مليار دولار و مصر حوالي 7 مليار دولار،و المغرب 4.2 مليار دولار و سوريا حوالي 3.1 مليار دولار،في حين تراجعت نسبة الوردات الزراعية عما كانت عليه في عام 2008 في كل من السودان و موريتانيا و الصومال و تونس و فلسطين و لبنان بنسب تتراوح بين 48.4 في المائة و 9.0 في المائة.[1]

يتجلى تأثير الأزمة الغذائية العالمية في:

- إضافة المزيد من الأعباء علي فواتير الدول العربية الإستيرادية.
- المعاناة من عدم الإستقرار الاجتماعي والسياسي.
- زيادة عجز الموازنات العربية.

إتخذت الدول التي تأثرت بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء إجراءات متفاوتة لمواجهة هذه الأزمة، وتعود هذه الإختلافات إلي أن بعض الدول العربية تواجه دون غيرها مأزقا شديدا، كونها تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ولا يمكنها إنتاج سوي القدر الضئيل من احتياجاتها من السلع الغذائية.[2]

فقد شهدت الجزائر، ارتفاعا في أسعار العديد من المواد الغذائية واسعة الإستهلاك مع بداية العام الجديد (2011) وعلى رأسها مواد أساسية مثل السكر والزيت والقهوة وبعض أنواع البقوليات والحبوب الجافة التي يكثر عليها الطلب في مثل هذا الموسم، حيث قفز سعر لتر الزيت من 140 إلى 190 دينارا وتعبئة 5 لترات من 670 إلى 770 دينارا وأزيد من 900 دينار بالنسبة للزيت ذات الجودة الرفيعة، أما القهوة فبلغت هي الأخرى حد 130 دينارا بالنسبة لعلبة الـ250 غراما التي كان لا يتعدى سعرها قبل أيام الـ100 دينار، في حين قفز سعر الفاصوليا الجافة "اللوبيا" من 125 إلى 140 دينارا.[3] و قد كان هذا الارتفاع احد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات في 2011/1/6،و في سياق التعامل مع هذه الإحتجاجات، أعلنت الحكومة الجزائرية خفض الرسوم على بعض السلع الغذائية الأساسية بنسبة 41% في محاولة لإحتواء الإضطرابات التي تشهدها البلاد بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.و هذا الإجراء أكد على مقاربة قدرة الدولة على "شراء" الأمن الإجتماعي، بفضل السيولة المالية التي تتوفر لديها،و التي تتجاوز

---

[1] المرجع نفسه،ص.59.

[2] حنان رجائي ،عبد اللطيف ***مرجع سابق***،ص.88.

[3] حسينة/ل،" **ارتفاع أسعار السكر والزيت والقهوة ,اتحاد التجار يدعو إلى تسقيف الأسعار**"*المساء*،العدد. 4221 ،2011/1/4،ص.10.

240 مليار دولار ،و التي جعلت الحكومة تعلق الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت لثمانية أشهر.

في المغرب، قررت الحكومة زيادة إعتمادات الدعم لمواجهة الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية، حيث تمت إضافة 15 مليار درهم لصندوق الدعم الحكومي، الذي يدعم بكثافة سلعا مثل الغاز المستخدم في طهي الطعام ومواد غذائية كالسكر والدقيق. ووعدت الحكومة بالإبقاء علي أسعار المواد الغذائية في متناول المواطنين، حتي لو زادت أسعارها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يثير التخوفات بأن يؤدي ذلك إلي زيادة عجز الموازنة المغربية خلال الفترة القادمة.[1]

المطلب الثالث:أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية، التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية. وتتجه الأنظار حالياً إلى تلك الأزمة –أزمة الديون السيادية– وتتزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها علي تباطؤ الإقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الإئتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الإنكماش الإئتماني، والعبء الإقتصادي.[2]

الفرع الأول: جذور أزمة الدّيون السّيادية في منطقة اليورو

تتمثل الديون السيادية(Sovereign Debt) في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض.[3] ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بالحصول على الثقة لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك علي تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.

لكن ما هي النتيجة لو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية ؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي جذبت الانتباه في شتي أنحاء العالم، والتي أثارت القلاقل من تداعياتها على الإقتصاد العالمي.

تكمن أهمية دراسة هذه الأزمة باعتبارها مدخلا إلى استقراء تطور الأحداث في منطقة اليورو،على اعتبار أن تعافي و نمو الاقتصاد العالمي متوقف على مدى قدرة السياسيات الأوربية و الأمريكية على

---

[1] حنان رجائي، عبد اللطيف،***مرجع سابق***،ص.59.

[2] الغرفة التجارية الصناعية السعودية، "**التقرير الإقتصادي :الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية**"، العدد (19) ،الرياض،مركز البحوث و دراسات الغرفة التجارية الصناعية ،(يناير 2012)،ص.16.متحصل عليه من الموقع: www.riyadhchamber.com/**report**2011.doc،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:31.

[3] فاطمة الزهراء ،رقايقية،"**أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها**"*مجلة المستقبل العربي*،السنة.35،العدد 408،(مارس 2013).ص.125.

احتواء أزمة الديون،و قدرتها على التوازن بين دعم الاقتصاد و ضبط الأوضاع المالية العالمية،تجنبا لحدوث تقلبات جديدة في الأسواق المالية العالمية.

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلي عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالإنتشار في ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.[1]

تصدرت ايرلندا قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية(مثلما يبين الجدول)،إذ وصلت هذه النسبة لديها إلى نحو 14.7 بالمائة،تلتها اليونان بنسبة 12.2 بالمائة،ثم اسبانيا و فرنسا و البرتغال.و لمحاولة تعديل ذلك العجز ،اعتمدت تلك الإقتصادات على القروض الدولية القصيرة الآجل و تمويلها لبرامج الإنفاق الاجتماعي بأكثر مما تسمح به ظروف الدولة،مما ترتب عليه ارتفاع حجم الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية.و من جهة أخرى،فقد ارتفعت نسبة المطلوبات الأجنبية إلى مجمل مطلوبات المصارف التجارية بشكل ملحوظ.[2]

جدول رقم (4):يبين نسب العجز في موازين الدول الأوربية

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية%
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

المصدر: الغرفة التجارية الصناعية السعودية، **التقرير الاقتصادي الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية**مرجع *سابق*،ص.19.

أدى انفتاح الأسواق المالية الأوربية على الأسواق المالية الدولية إلى تحمل الجهاز المصرفي ثقل الالتزامات المالية الدولية بما يتجاوز مقدرته،ليترتب على ذلك إضعاف الثقة في أداء معظم تلك الإقتصادات،

[1] الغرفة التجارية الصناعية السعودية، **التقرير الاقتصادي الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية**، مرجع *سابق*،ص.14.

[2] فاطمة الزهراء، رقايقية**مرجع *سابق*،**ص.126.

و في جدوى الإستثمار فيها.و قد كانت اليونان مدخل الشرارة الأولى إلى الأزمة الأوربية ،للعديد من المحددات،منها:

يقوم الإقتصاد اليوناني على ثلاثة دعامات أساسية،هي:قطاع الخدمات ،الذي يساهم بحوالي 75.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى انه يستوعب 68 بالمائة من قوة العمل؛و قطاع الصناعة، الذي يساهم بحوالي 20.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع توفير حوالي 20 بالمائة من مناصب الشغل؛ و قطاع الزراعة، الذي يساهم بحوالي 3.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي،و يستوعب 12 بالمائة من قوة العمل،مما يعني أن قطاع الخدمات أكثر حجما و اتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي،كما انه يعتبر من القطاعات الشديدة التأثر في الأزمة المالية العالمية لنقص حصيلتها من النقد الأجنبي و ارتفاع معدل البطالة الذي صاحبه عجز الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الإستثماري،المباشرة منها و غير المباشرة مثلما يوضح الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(15):يبين حجم الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة في الإقتصاد اليوناني

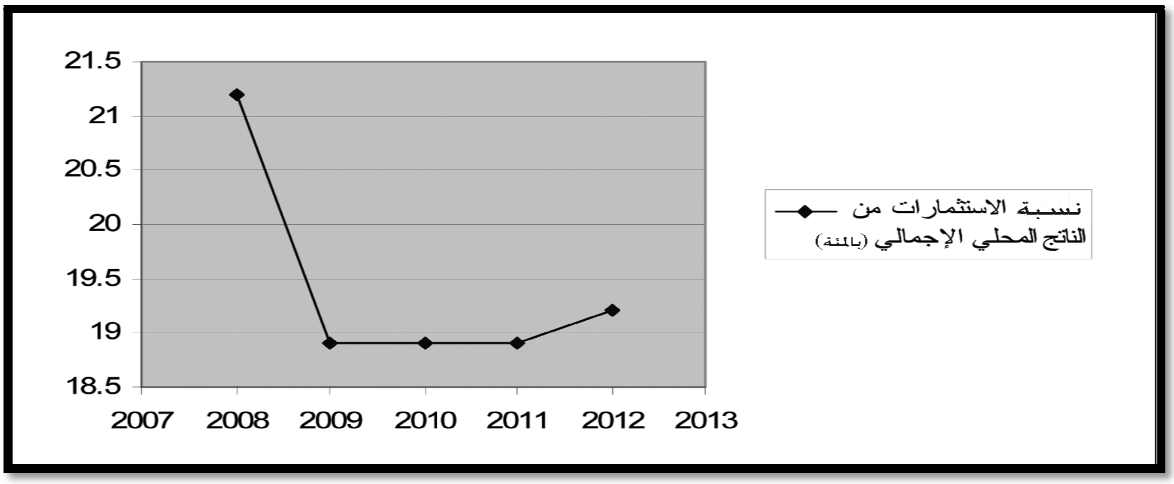

المصدر: فاطمة الزهراء ،رقايقية***مرجع سابق***،ص.127.

هذا بالإضافة إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي اليوناني فجاءة من 4 بالمائة إلى 1.3 بالمائة خلال الفترة (2009-2010).الأمر الذي اعتبره الأوربيون مؤشرا سلبيا جديدا ينذر بالخطر.[2]

إستئثار الإقتصاد اليوناني على حصة معتبرة من التدفقات المالية الدولية الواردة مقارنة ببقية الإقتصادات الأوربية بما يتجاوز صافي التدفقات المالية الدولية كنسبة من الناتج المحلي الخام،مما يترتب على زيادة ضغوطات المديونية الخارجية للدولة بما يتجاوز 133 بالمائة كنسبة من الناتج الخام.

[1] المرجع نفسه ،ص.127.

[2] المرجع نفسه،ص.128.

إرتفاع عجز الحساب الجاري في اليونان مقارنة ببقية الإقتصادات الأوربية،بسبب لجوء اليونان إلي الإقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض.و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 16:نسبة الديون الحكومية و الميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منطقة اليورو عام 2010

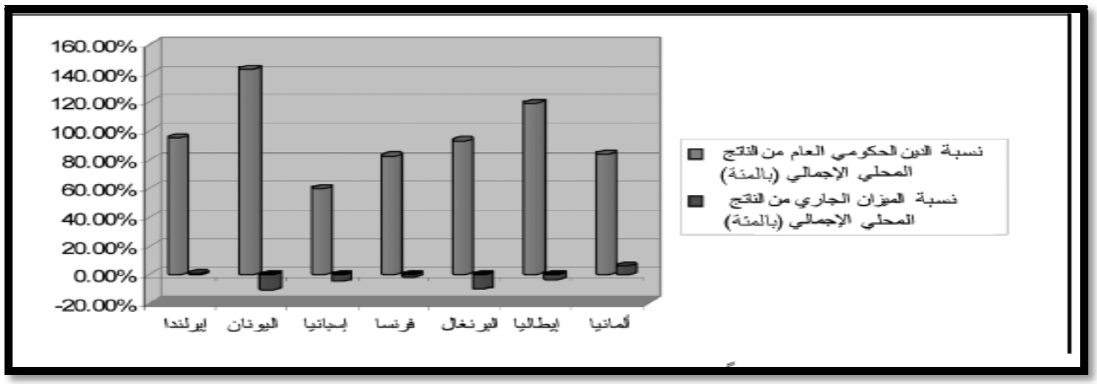

المصدر : فاطمة الزهراء، رقايقية**مرجع سابق**،ص.127.

كما إن ذلك العجز كان يغطى بالتدفقات المالية الدولية الواردة التي تمثل الديون القصيرة الأجل حصة معتبرة منها،كما يعاني الإقتصاد اليوناني تباطؤا في النمو،و إنخفاض الإنتاجية،مما دفعه إلى زيادة الإستيراد من الخارج ،و بالتالي تراجع حجم التدفقات النقدية الأجنبية ،و منه عجزه عن الوفاء بديونه السيادية.

العجز المتزايد للمصارف التجارية اليونانية مقارنة ببقية الإقتصادات الأوربية،و ذلك بسبب الإختلال في التوازن بين حجم الموجودات و المطلوبات الأجنبية لتلك المصارف،على اعتبار أن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من 3 بالمائة من الناتج المحلي،و مثل هذا الوضع يتعارض مع الحدود التي يفرضها الإتحاد الأوربي طبقا لإتفاقية ماسترخيت،و هي 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام،و 60 بالمائة بالنسبة إلى الديون.[1]

تنذر المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية بتفاقم الأزمة في اليونان بعد زيادة ضغط الدين الحكومي و الديون الخاصة (الشكل رقم) التي ترجع إلى ترجع الإفراط في تمويل سياسات الزيادة في الأجور، تماشيا مع المعايير الأوربية، متجاوزة بذلك المكاسب الإنتاجية.[2]

[1] عبد الأمير ،السعد،"**قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية**"*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،العددان 57-58،(شتاء-ربيع 2012)،ص.228.

[2] فاطيمة الزهراء ، رقايقية،**مرجع سابق**،ص.129.

الشكل 17:نسبة الدين و ميزان الحساب الجاري الفعلي و المتوقع من الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال الفترة (2008-2012)يبين زيادة الدين الحكومي اليوناني

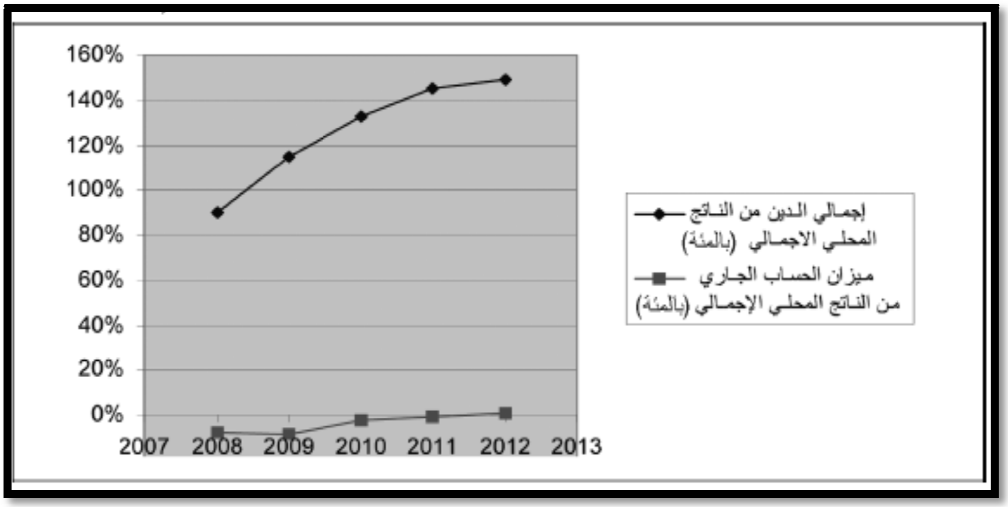

المصدر: فاطمة الزهراء، رقايقية،***مرجع سابق***،ص.129.

ذهب نيلسون وآخرون Nelson et al (2010) إلى تلخيص الأسباب الكامنة وراء الأزمة اليونانية في: إرتفاع الإنفاق الحكومي، وضعف تحصيل الإيرادات، وضعف تطبيق قواعد الإتحاد الأوروبي بشأن الديون، وغيرها. بالإضافة إلى هذه الحقائق، اليونان أيضا تواجهها بعض القيود ، مثل: عدم القدرة على خفض قيمة العملة بسبب عضوية في منطقة اليورو، وعدم وجود القدرة التنافسية لإقتصادها.[1]

قد كان واحد من الآثار المترتبة على الأزمة اليونانية، إنتقال أثر العدوى إلى دول أوربية أخرى، حتى ولو كانت هذه الدول تتقاسم ملامح قليلة مع اليونان[2]،فقد تحولت أزمة الديون السيادية إلى أزمة إقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج و التشغيل،و قد أطاحت بمجموعة من البنوك و بيوت المال العتيدة،كما انخفضت معظم البورصات الأوربية بمعدلات غير مسبوقة.و قد أظهرت الأنظمة أن أولى آليات العدوى المالية تتم من خلال أسواق المال،و عن طريق إنتقال رؤوس الأموال.و يرجع ذلك إلى انفتاح البورصات،ووجود استثمارات أوربية في الخارج،و استثمارات أمريكية و آسيوية في أوربا،بما في ذلك مديونيات هائلة لمعظم الإقتصادات و الشركات الأوربية من قبل مؤسسات أجنبية.

(1) Ana-Maria, Minescu," **The Debt Crisis – Causes and Implications",** *Petroleum-Gas University of Ploiesti BULLETIN*, Vol. LXIII, No. 2(2011), p.99.
(2) Ibidem.

الفرع الثاني:تداعيات الأزمة على الإقتصاد الأوربي و إقتصاديات بلدان المغرب العربي

تداعيات الأزمة على الإقتصادات الأوربية تبرز فيما يلي:

– تراجع حركية الواردات إلى دول منطقة اليورو (الشكل رقم5)،نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.مما يشكل خطرا بالغا على الدول المصدرة.حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها.و قد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، و من ثم قد تترك تأثيرات سلبية في البنوك و المصارف المقرضة لهم.[1]

الشكل رقم (18):صادرات وواردات منطقة اليورو خلال الفترة (2007–2011) (الوحدة بمليار دولار)

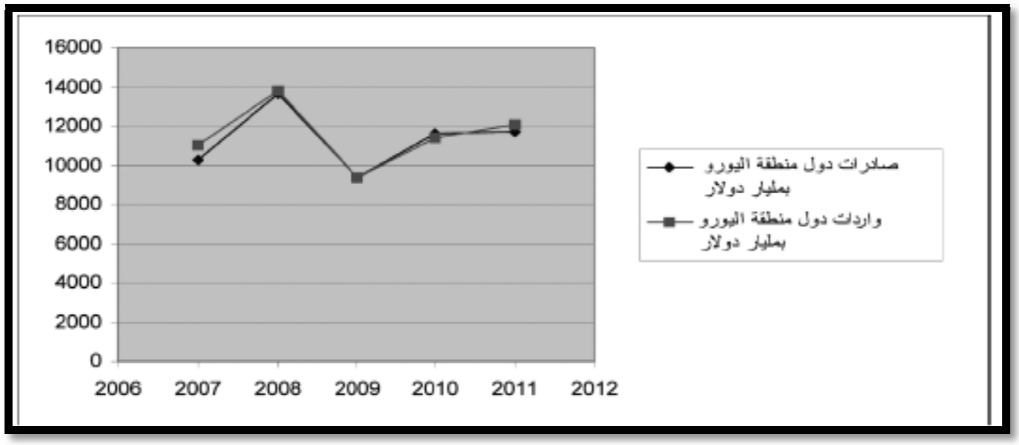

المصدر:فاطيمة الزهراء ، رقايقية***مرجع سابق***،ص.130.

قد بدأت منطقة اليورو تشهد،بداية من النصف الثاني من عام 2008،تباطؤ لوتيرة النمو،و استمرت الصادرات في النمو،لكن بوتيرة اقل.و الفضل يعود إلى وجود طلب من إقتصادات ناشئة،كالصين و الهند،على البضائع و السلع الأوربية،مما قد يؤثر في التدفقات النقدية الواردة،على نحو يمكن أن يتسبب في مزيد من مخاوف المستثمرين على ضخ المزيد من رؤوس الأموال إلى تلك الإقتصادات التي يرونها مضطربة نسبيا،و بالتالي التأثير في موازين المدفوعات و الحسابات الجارية لها.

– عدم القدرة الكاملة لمعظم الحكومات الأوروبية على استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي،و هذا يعني فقدان تلك الدول أداة مهمة من أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع أثار تلك الأزمة،و الحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية،خصوصا في ما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم ،و بالتالي حفاظ المنطقة على مستوى سعر صرف مناسب لليورو.[2]

لقد أفرزت تلك الممارسات ضغوطات كبيرة على الاحتياطيات الرسمية،هذا مع زيادة مخاطر الاستثمار المالي بسبب تدهور أسعار الأسهم في البورصات الأوربية،لتنخفض بذلك الجدارة الائتمانية لتلك الإقتصادات في الأسواق المالية العالمية و حتى برامج الإنفاق الدولي الذي يمثل دينا على الحكومات أو ديونا مضمونة

[1] فاطيمة الزهراء ، رقايقية***مرجع سابق*** ،ص.131.

[2] المرجع نفسه.

من الحكومات.فقد انساب في النهاية إلى الجهاز المصرفي الذي استخدم لتسديد ديون البنوك الأجنبية القصيرة الآجل.[1]

– جمد عدد من المصارف الأوربية تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات و المؤسسات وفقا للخطط و الاتفاقيات و العقود،و هذا بسبب انكماشا في مجال الأعمال،مما قاد في النهاية إلى تعثر و توقف و عدم قدرة الشركة المقترضة على سداد مستحقاتها إلى البنوك و المصارف ،و هذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة اقتصاديا و اجتماعيا (الشكل رقم 19).

الشكل 19:معدل البطالة في بعض دول منطقة اليورو 2010 (الوحدة بالنسبة المئوية)

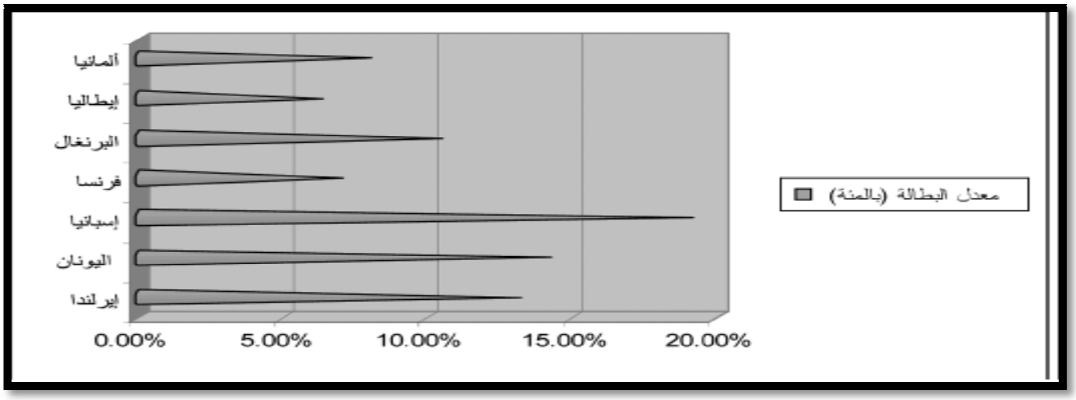

المصدر :فاطيمة الزهراء، رقايقية،***مرجع سابق***،ص.132.

على الرغم من التحسن الذي شهدته القطاعات الرئيسية،إلا أن معدلات البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها،و قد اظهر تقرير سوق العمل لعام 2011 أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى 15.95 مليون شخص في منطقة اليورو.و يرجع ذلك إلى ضعف سوق العمل في المنطقة من خلال عزوف العديد من الشركات عن فتح أبواب التوظيف،بسبب ارتفاع أسعار الطاقة التي تهدد أرباحها،هذا إضافة إلى خفض معظم الحكومات الأوربية الإنفاق العام بحدة.[2]

– تباطؤ النمو الإقتصادي على المستوى الدولي ، الذي يعد سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي تعد من بقايا الأزمة المالية الدولية و هو ما يوضحه الشكل 20:[3]

[1] المرجع نفسه..

[2] المرجع نفسه.،ص.132.

[3] الأمم المتحدة،***حالة و آفاق اقتصاد العالم_2012***(نيويورك:إصدارات الأمم المتحدة،2013)،ص.4.

المصدر : الأمم المتحدة،***حالة و آفاق اقتصاد العالم 2012***(نيويورك:إصدارات الأمم المتحدة،2013).ص.4.

أدت أزمة الديون السيادية الأوربية،و مخاوف من حدوث ركود عالمي جديد،إلى القضاء على شهية المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة.فمثلا المستثمرون أصبحوا أكثر حذرا فيما يتعلق بالبرتغال(التي تعاني من ارتفاع عجز الموازنة)،اسبانيا (في حاجة لإعادة هيكلة اقتصادها) و ايطاليا (المثقلة بالديون).[1]

علاوة على ذلك،أدى القلق من ارتفاع مستويات الديون الحكومية في جميع أنحاء العالم ،جنبا إلى جنب مع موجة من تخفيضات مستوى الدين الحكومي الأوربي،إلى انتشار الذعر و القلق في الأسواق المالية.

ما يمكن تسجيله فيما يخص أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو هو أن هذه الأزمة لم تؤثر على البلدان الأوربية بشكل موحد،ففي الواقع هناك اختلاف كبير بين البلدان الأساسية (ألمانيا،فرنسا) التي تمثل معا 50 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة،و الدول الطرفية(*peripheral countries*) التي ضربتها الأزمة (اليونان،ايرلندا،البرتغال،اسبانيا)التي لا تمثل سوى 18 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو .ففي الوقت الذي تتمتع فيه الدول الأساسية بانتعاش اقتصادي منذ سنة 2010،فان البلدان الطرفية لا تزال تكافح و تعاني من العجز و الركود.[2]

نظراً للإرتباط القوي لإقتصادات هذه الدول(الدول المغاربية) بأوروبا، فإنه من الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات هذه البلدان بالآثار الجانبية للإختلالات الأوروبية ، بخاصة عبر قنوات التجارة والإستثمار والتحويلات. ويكفي الإستدلال بأرقام لتتّضح الصورة:

يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للبلدان المغاربية و يمكن إكتشاف ذلك من خلال حصول الإتحاد الأولابي على أعلى نسبة مبادلات مقارنة مع التكتلات الإقتصادية الأخرى،إذ قدرت نسبة التبادل التجاري بين البلدان المغاربية و الإتحاد الأوربي ما نسبته 48% مقارنة بـ30% لتكتل النافتا و 12% لتكتل الآسيان و 10% لتكتل الميركسور (مثلما يبين الشكل 21).

(1), Ana-Maria ,Minescu, ***Op.cit.***, p.99.
(2) Ibid, p.101.

الشكل رقم(21):
المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية
و التكتلات الاقتصادية العالمية

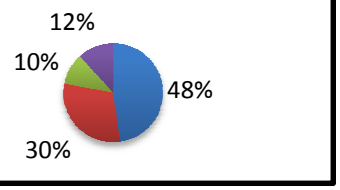

كما بلغ متوسط الصادرات إلى الإتحاد الأوربي 60 في المائة من إجمالي الصادرات المغاربية، و بلغ متوسط الواردات من الإتحاد الأوروبي 55 في المائة من إجمالي الواردات.[1] و تأتي تونس في طليعة البلدان المغاربية الأكثر تعاملا مع €EU (مثلما يوضح الجدول)حيث أن ثلاثة أرباع صادرات تونس موجّهة إلى دول الإتحاد الأوروبي، كما تُعدّ هذه الأخيرة مصدر 90 في المائة

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي2008

من تحويلات العمال المهاجرين، و83 في المائة من السياح و73 في المائة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ولا تختلف الوضعية كثيراً في حالة المغرب حيث 60 في المائة من صادراته، و80 في المائة من إيرادات قطاعه السياحي و90 في المائة من تحويلات مهاجريه، تتمُّ مع الإتحاد الأوروبي. وتؤكّد هذه المعطيات أن التعثّر الأوروبي سيكون لا محالة مصدر قلق لدى القطاعات الحكومية والأهلية على السواء في دول المغرب العربي.[2]

الشكل 22:التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي و الإتحاد الاوربي (2008)

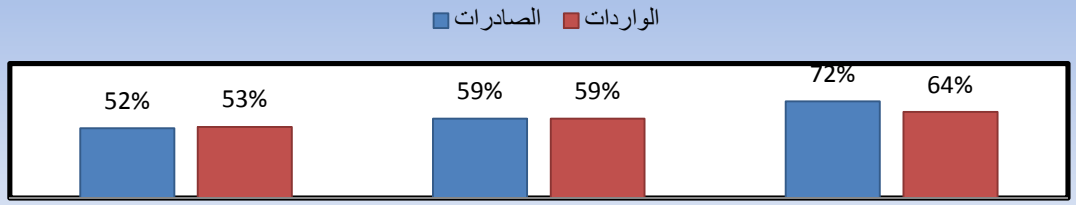

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات

The World Bank,***Economic Integration in The Maghreb***(Wachington : The World Bank,2010),p.9.

أما في ما يخص تدفقات رأس المال،و التي تنتج عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر FDI والتحويلات المالية Remittances ،فإنهما يلعبان دورا هاما في الدخل القومي المغاربي. توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المغاربية بلغ متوسط 5.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000–2008، مع استفادة موريتانيا أكثر (الشكل 5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريتانيا بلغت 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000،قبل أن تنمو بسرعة إلى 44 في المائة في عام 2005،يعكس هذا النمو الاستثمار في قطاع النفط.[3]

---

[1] The World bank,Economic Integration In the Maghreb(Wachington : The World bank,2010),p.8.

[2] الحسن ،عاشي، "**وجهة نظر اقتصادية – أخطار الشراكة الأحادية للمغرب العربي مع أوروبا**"، *أوراق كارنيجي*،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط ،(2010/5/18)،ص.5.متحصل عليه من الموقع: http://www.carnegie-mec.org/2010/05/18/%A7/f2tc،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:51.

[3] The World bank ,***Op.Cit*** ,p.10.

التحويلات في المنطقة المغاربية بلغت متوسط 3،3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2008.أكثر الدول استقبالا للتحويلات هي المغرب الذي لديه أعلى نسبة تحويلات مثلما سبق و بينا في نقطة سابقة، والتي تقدر بأكثر من ثلاث مرات من حصة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2008 مثلما يبين(الشكل 23).[1]

الشكل 23:يوضح حجم تدفقات تحويلات المهاجرين الى البلدان المغاربية

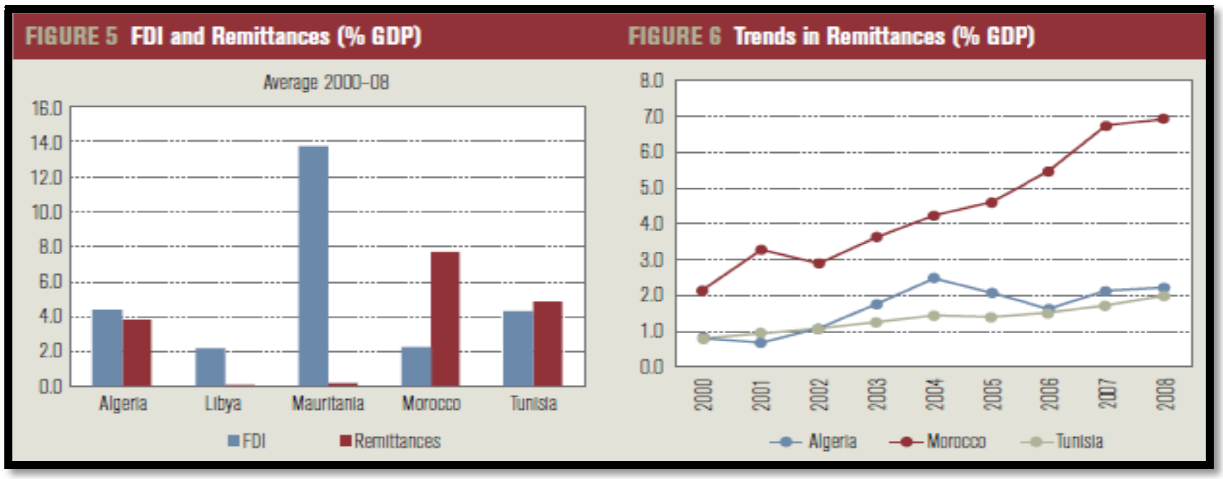

Source: The World bank ,***Op.Cit*** ,p.11.

تُجمع تقديرات النمو الإقتصادي خلال السنوات المقبلة باختلاف مصادرها، على ضعف وتيرة النمو المرتقب داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي، بحيث لا تتجاوز سقف الواحد في المائة خلال السنة الحالية. ويُرجّح ألاَّ تزيد عن متوسط 2 في المائة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، ما قد يؤثّر سلباً في الطلب الأوروبي على السلع والخدمات المغاربية. في حين أن احتمالات النمو وفق التقديرات ذاتها تشير إلى معدلات تناهز الضّعف بالنسبة إلى الإقتصاد الأميركي، وتتأرجح بين ضعفين وثلاثة أضعاف في الدول الصاعدة مع استمرار قيادة الصين والهند لمسيرة النمو.[2]

لهذا، فإنَّ تنويع الشركاء الإقتصاديين مثلما يؤكد **الحسن عاشي** ضرورة مُلحّة لا تحتمل مزيداً من التأجيل. وتُعتبر العوامل الظرفية الحالية التي تتميّز بتعثُّر الإقتصاد الأوروبي والإنتقال التدريجي لمركز الثقل التجاري والمالي من الغرب نحو الشرق، فرصة سانحةً لمقاربة إستراتيجية جديدة ذات بُعدٍ مستقبلي.

[1] Ibid ,p.11.

[2] الحسن، عاشي، **وجهة نظر اقتصادية – أخطار الشراكة الأحادية للمغرب العربي مع أوروبا**"، مرجع *سابق*،ص.10.

حاولنا من خلال الفصل الثاني من الدراسة،تبيان تأثير الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسية الراهنة بالدول المغاربية،حيث تناولنا أولا طبيعة التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها هذه الدول،ثم ناقشنا بعدها الوضع الإقتصادي العالمي و الذي حصرناه في ثلاث متغيرات أسياسية تتمثل في الأزمة الإقتصادية العالمية،أزمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية و أخيرا،أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. و توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا:أنه بالرغم من أن جل الدول المغاربية عرفت موجة من الإحتجاجات و الإنتفاضات نتيجة لتشابه الأسباب و الظروف التي أدت إلى انفجار الأوضاع في هذه البلدان على غرار البطالة و الفقر و التهميش،الا أن المسار الذي إتخذته هذه الإحتجاجات إختلف من دولة مغاربية إلى أخرى و هذه راجع إلى طبيعة و خصوصية كل دولة من الدول المغاربية،ففي الوقت الذي عرفت فيه تونس ثورة سلمية ،شهدت ليبيا حرب أهلية دموية و عنيفة راح ضاحيتها العديد من أبناء ليبيا ،فيما إكتفت الجزائر و المغرب بحركات إحتجاجية سلمية إلى حد ما مطالبة بتحسين الأوضاع.و كنتيجة لإختلاف المسار الذي سلكته هذه الإحتجاجات ،إختلفت المخرجات Outputs،حيث أمكننا تمييز مساران :مسار أدى إلى إنهيار الأنظمة المغاربية و هو ما عرفته تونس و ليبيا،و مسار أدى في نهايته إلى إصلاحات سياسية دستورية و هو ما أمكن ملاحظته في كل من المغرب و الجزائر.

ثانيا:أن الوضع الإقتصادي العالمي الذي ساد قبيل هذه الإحتجاجات، عرف العديد من الأزمات و التي حددناها في ثلاث أزمات أساسية:الأزمة المالية العالمية ،أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.و هي أزمات أثرت بشكل متباين على هذه الدول ،و ذلك حسب درجة إرتباط كل إقتصاد من إقتصاديات البلدان المغاربية بالإقتصاد العالمي. عموما،فإن الوضع الإقتصادي العالمي إنعكس على هذه البلدان من خلال تدهور أسعار البترول و هو ما يؤثر بشكل كبير على الجزائر و ليبيا نتيجة إعتماد إقتصاد هاتين الدولتين على مداخيل البترول بشكل كبير يساوي و يفوق نسبة الـ95%. و من خلال تراجع الطلب العالمي على السلع و المنتجات و هو ما أثر على الإقتصادان المغربي و التونسي اللذان يعتمدان على تصدير المنتجات الزراعية و عائدات قطاع السياحة الذي تأثر بدوره بهذه الأزمات ،بالإضافة إلى تقلص حجم تدفق تحويلات المهاجرين إلى البلدان المغاربية.

أن البيئة الاقصادية العالمية،التي تأثرت و مازالت تتأثر بالأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم نهاية العام 2007،قد ساهمت في تأزم الأوضاع الإقتصادية الداخلية لهذه البلدان على الرغم من أنها لم تؤثر كثيرا على هذه البلدان نظرا لعدم ارتباطها الشديد بالاقتصاد العالمي.إلا أنها تأثرت نتيجة انهيار أسعار البترول و ارتفاع أسعار الموارد الغذائية،و تراجع الصادرات نتيجة الإنكماش الإقتصادي العالمي و الذي أدى إلى تراجع الطلب على الصادرات المغاربية و المبادلات التجارية.

أن أزمة الديون السيادية التي تعرفها منطقة اليورو،قد آثرت على إقتصاديات البلدان المغاربية لاسيما تونس و المغرب نظرا لارتباطهما الشديد بأوروبا من خلال الصادرات و الواردات و تراجع الإستثمار الذي يساهم إلى حد ما في تخفيض نسبة البطالة في هذين البلدين.بالإضافة إلى تراجع تحويلات المهاجرين التي تساهم في الدخل القومي المغربي و التونسي نتيجة البطالة المرتفعة في أوروبا.

الفصل الثالث:

الوضع الإقتصادي للبلدان المغاربية و دوره في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية

يتناول الفصل الثالث و الأخير من هذه الدراسة،بالتحليل الوضع الإقتصادي للبلدان المغاربية و دوره في التحولات السياسية الحالية، من خلال ثلاث مباحث أساسية حيث:

سيتناول المبحث الأول،خصائص إقتصاديات البلدان المغاربية،لأن ذلك سيمكننا من فهم السمات العامة التي تميز هذه الإقتصاديات ،و بالتالي فهم أهم الإختلالات التي تعرفها هذه الإقتصادات و التي أدت في نهاية المطاف إلى إنفجار الأوضاع و خروج الشعب إلى الشارع للمطالبة بتصحيح هذه الإختلالات و ضرورة إيجاد حل جذري لهذه القضايا و المشاكل.

سيركز المبحث الثاني إهتمامه على العوامل الإقتصادية الداخلية الناتجة عن فشل السياسات التنموية في البلدان المغاربية المتمثلة في إرتفاع نسب البطالة بين الشباب لاسيما المتعلمين تعليما عاليا، و إنتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجور،هذا بالإضافة إلى إنتشار الفقر و التفاوت المناطقي.

سيسلط المبحث الثالث الضوء،على دور العوامل الإقتصادية في التدخل الأجنبي الذي عرفته ليبيا،حيث سيحاول هذا المبحث إختبار حقيقة دور النفط في الصراعات الدولية و دوره أيضا في التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

المبحث الأول:

السمات العامة للإقتصاديات بلدان المغرب العربي

فهم التحولات السياسية الراهنة بالدول المغاربية المختلفة،يقضي منا تسليط الضوء على مزايا و سمات إقتصاديات هذه البلدان،ذلك بغية تحديد و معرفة أهم الإختلالات الجوهرية التي تعرفها هذه الإقتصاديات و التي أدت في نهاية سنة ال2010 و سنة الـ2011 إلى إنفجار الأوضاع في هذه البلدان و تأزمها من خلال إنهاء حكم الرئيسان زين العابدين بن علي في تونس و معمر القذافي في ليبيا و دخول البلدين في مرحلة إنتقالية صعبة و حاسمة ، وإنخراط المغرب و الجزائر في مقابل ذلك في مسار الإصلاحات السياسية و الدستورية.

هذا ما إستدعى منا تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية يغطي كل مطلب منهما طبيعة الإقتصاد في كل بلد من البلدان المغاربية الأربعة،حيث يتناول المطلب الأول الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد في الجزائر ،بينما يتناول المطلب الثاني الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد في تونس،في حين يدرس و يعالج المطلب الثالث و الرابع الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد في المغرب و ليبيا على التوالي:

المطلب الأول:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد الجزائري

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها مباشرة الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بمعية المؤسسات النقدية و المالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.[1] و تتمثل أهم التطورات التي عرفها الإقتصاد الجزائري في:

ا. **مرحلة التصنيع و النمو الإقتصادي بين سنتي 1962-1985:**عرف الإقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

- **مرحلة الإنتظار** حيث تميزت هذه الفترة التالية لإستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلي الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1962-1966 إلى أن من بين إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الإستقلال، وكدا تدمير للبنية التحية الضرورية لإنطلاق النمو الإقتصادي.[2]

---

[1] عبد الرؤوف، عبادة، عبد الغفار ،غطاس،" **أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008**"،متحصل عليه من الموقع:-http://www.cread-dz.org/cinquante-ans/Communication_2012/ABBADA_GHATTASS.pdf،بتاريخ:2013/06/01،الساعة:22:43.

[2] كربالي ،بغداد،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"*مجلة العلوم الإنسانية*،العدد الثامن،(جانفي 2005)،ص.25.

❑ **مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي بين سنتي 1967 و 1985 :** لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (67-69)،الرباعي الأول (70-73)،الرباعي الثاني (74-77)،لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (80/78) و هي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و الخماسي الأول ،تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة،و ابتداءا من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) و الذي ميزه ارتفاع الإعتمادات المالية و محاولة إحداث التوازن و التكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي.[1]

لقد ترتب على هذه السياسة الإقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو الذي ترواح خلال هذه الفترة مابين 1 % إلى 9 % في المتوسط السنوي ، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18 % سنة 1980 ، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي .

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومند سنة 1980 وبناءا على ماذكرناه من إختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هده الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع أسعار النفط) بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5 % خلال النصف الأول من الثمانينيات.

لكن ومع إنهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98 %من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل ، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو ، وقد أدت هذه الإختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة" الإصلاح".[2]

---

[1] عبد الروؤف ،عبادة،عبد الغفار ،غطاس ***مرجع سابق***،ص.2.

[2] المرجع نفسه ص.3

II. مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي بين سنتي 1986و 1998:إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف (التعديل) الهيكلي وهي:

- **مرحلة الإصلاحات المحتشمة:**

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة ،وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1991-1989 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991(خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي).

- **مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح من 1992 الى 1993:**

خلال هذه الفترة طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.[1]

- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998:**

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول ، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين **برنامج الاستقرار الاقتصادي:** ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995 ، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة

[1] المرجع نفسه ،ص.4.

جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.(برامج التعديل الهيكلي عملت على تهيئة الأرضية اللازمة لتغيير التوجه الاقتصادي الوطني).

رغم نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر نسبيا في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كما أسلفنا ذكره، لكن نشير هنا إلى أن تحسين أداء بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري كان كذلك لم يكن نتيجة الإصلاحات الهيكلية المطبقة فقط، بقدر ما كان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الطاقوية في السوق العالمية، كما أن الجزائر خلال تطبيقها لبرامج إعادة الهيكلة قد عمقت من معانة المواطنين على الصعيد الاجتماعي، من خلال رفعها الدعم عن السلع الاستهلاكية وحلها للمؤسسات العمومية وما نجم عنه من تسريح للعمال ، كل هذه السياسات المنتهجة عمقت من حجم معانة الشعب الجزائري، وكمحاولة لتدارك والتخفيف من حدة هذه الأزمة حاولت الجزائر من تطبيق برامج تنموية جديدة، وذلك من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي[*] بداية من 2001.

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001 ، في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 . وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (Programme de soutien à la relance économique [PSRE] أو المخطط الثلاثي 2001-2004)** الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009)** الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج

[*] من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.التي يدافع " Supply side economics كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[1]

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE) أو (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)** بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.مدى جدوى و فاعلية برنامج الانتعاش الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري تظهر من وراء في أهم المعطيات الاقتصادية(التي يظهرها الشكل و الجدول المواليين) :

الجدول رقم 05:وضح أهم المؤشرات الماكرو للجزائر **الشكل 24: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر عام 2013**

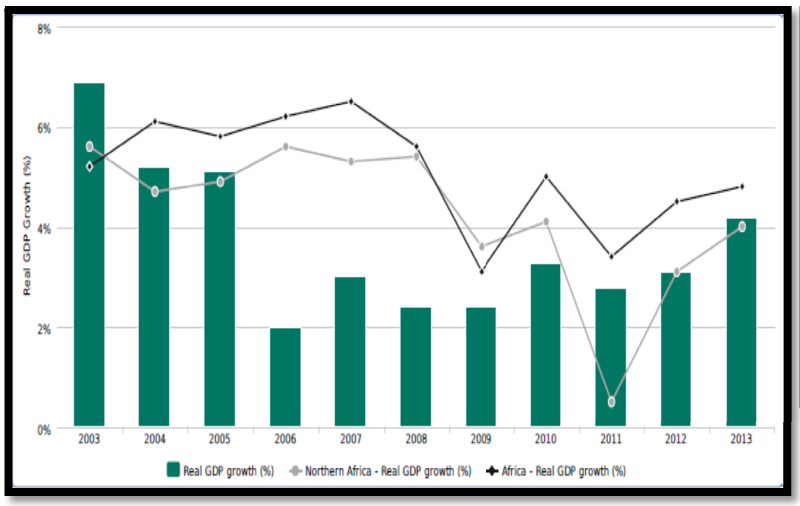

Table 1: Macroeconomic Indicators

	2010	2011	2012	2013
Real GDP growth	3.3	2.8	3.1	4.2
Real GDP per capita growth	1.8	1.4	1.7	2.9
CPI inflation	3.9	4.1	4.3	5.2
Budget balance % GDP	-1	-1.7	-4.3	-4.9
Current account % GDP	7.6	9.3	5.2	5.9

Source : *African Economic Outlook 2012,p.9.*

في قراءة لهذه المعطيات يمكن ملاحظة بأنه عام 2012، نما الإقتصاد الجزائري بنسبة 2.5٪، مسجلا إرتفاعا طفيفا عن سنة ال2011 (2.4٪) بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد و نمو الحاصل في القطاع غير النفطي من خلال تحسن عائدات قطاع الزراعة بسبب الموسم الفلاحي الجيد الكثير الأمطار. معدل التضخم ازداد سوءا، وذلك بنسبة 4.1٪ في عام 2011، مقابل 3.9٪ في عام

[1] محمد ،مسعي،" **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"*مجلة الباحث*،العدد.10،(2012)،ص.147.

2010، نتيجة لإرتفاع في المواد أسعار الغذائية ، التي ارتفعت من 3.64٪ في عام 2010 إلى بنسبة 4.22٪ في عام 2011. و نتيجة لإرتفاع تكلفة السلع المستوردة .[1]

من المتوقع حسب صندوق النقد الدولي، أن ينمو الإقتصاد الجزائري بنسبة 3.2٪ في عام 2013 وبنسبة 4.0٪ في عام 2014 بسبب الإرتفاع المستمر لأسعار النفط. إلا أن إعتماد الجزائر الكبير على عائدات النفط يعد مؤشرا على إمكانية تعرض الجزائر للصدمات الخارجية.

بالنسبة للقطاعات الأخرى المهيكلة للإقتصاد الجزائري فقد نما النشاط الزراعي بنسبة 10٪ في عام 2011 نتيجة لتمدد مساحة الأراضي المروية مما ساهم في تحسن المردودية و الغلة. و مع ذلك، فإن القطاع الأولي يساهم فقط بنسبة 9٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي. أظهر قطاع الخدمات أيضا نمو قدره 5.3٪،نتيجة لإرتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 2.3٪،مؤكدة على الإنتعاش في نشاط المؤسسات العامة. كان هناك أيضا بداية إنتعاش في الصناعة،حيث ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 1٪ تقريبا بين جانفي وسبتمبر 2011، كما واصل قطاع البناء والأشغال العامة القيام بعمل جيد. وقد ساهم بـ10٪ في الناتج المحلي الإجمالي السنوي من خلال المشاركة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية الثلاث: مشروع الطريق السريع شرق –غرب ، ومترو الجزائر العاصمة،و مشروع السدود العامة.

على الرغم من أداء السلطات المالية الجيد، والتي كان من المفروض أن يؤدي إلى إصلاحات تحديثية، اتسع العجز في الميزانية(1.3٪ في عام 2011) وذلك بسبب إستمرار السياسة المالية التوسعية التي بدأت في عام 2011 لتلبية مطالب القوي الإجتماعية من حيث القوة الشرائية وفرص العمل والسكن.[2]

ظل الوضع الخارجي للبلاد مريحا ، مع وجود فائض تجاري بلغ حوالي 27.18 مليار دولار .ويقدر الفائض في الحساب الجاري عند حدود 8.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية قد قدرت ب 190.7 مليار دولار في نهاية ديسمبر من العام 2012، أو ما يعادل أكثر من ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

عموما،بالنظر إلى هذه الحقاق تواجه البلاد عددا من المشاكل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، بما في ذلك الحاجة إلى تنويع الإقتصاد، وتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية، وتحسين مناخ الأعمال والحد من التفاوت بين المناطق،وهناك حاجة أيضا لتحقيق أفضل نمو لخفض البطالة بين الشباب.هذه المشكلة التي أصبحت قضية رئيسية ترهق كاهل الحكومة، المعدل العام للبطالة 10٪ في عام

---

[1] African Development Bank and all,**"*African Economic Outlook 2012 ",*** report about North Africa Countries,2012,p.8,available from : http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/PAGES-%20Pocket%20Edition%20AEO2012-EN.pdf,In:30/05/2013,at:11:27.

[2] African Development Bank and all,**Op.Cit ,p.8**

2011،بالرغم من انه سجل إنخفاظا محسوسا على مدار السنوات الماضية ،الا انه ما زال بنسب عالية بين أوساط فئة الشباب.[1]

الجزائر لديها إمكانيات هائلة لتعزيز نموها الإقتصادي، بما في ذلك إحتياطيات النقد الأجنبي الضخمة المتأتية من النفط والغاز. ومن شأن إستراتيجية التنمية إستهداف النمو المستدام و خلق المزيد من فرص العمل، وخصوصا للشباب، والتخفيف من حدة أزمة السكن التي تواجهها البلاد. وبالتالي فإن الخيار الاستراتيجي الوطني الصائب، هو إعادة إحياء عملية تهدف إلى تنويع الاقتصاد بدءا من القطاع غير النفطي مع تعميق الإصلاحات اللازمة للتحول الهيكلي للإقتصاد.[2]

وفي الأخير يمكن القول أن الاحتياط النقدي للجزائر الذي تجاوز 150 مليار دولار عام 2010، أثبت أن ما تعاني منه الجزائر هو **أزمة تسيير** لأزمة موارد.

المطلب الثالث:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد التونسي

بالمقارنة مع معظم الدول العربية، تونس بلد صغير جغرافيا و ديموغرافيا. سكانها متجانسين نسبيا عرقيا ولغويا، تعد واحدة من أكثر الدول مساواة في توزيع الدخل في المنطقة. كما حققت معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (أعلى متوسط من بين الدول غير النفطية في المنطقة). و هي بذلك تتفوق حتى على العديد من البلدان في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بما في ذلك الدول النفطية في المنطقة.[3]

حققت تونس معدلات نمو إيجابية أيضا في السنوات الأخيرة يمكن إبرازها من خلال الشكل و الجدول المواليين اللذان يوضحان حجم النمو الإقتصادي لتونس و أهم المؤشرات الماكرو إقتصادية التي حققتها تونس مؤخرا:

---

(1) Ibid ,p.10
(2) Ibidem.
(3) PAUL RIVLIN, ***Arab Economies in the Twenty-First Century***(New York : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009),p.266

الجدول رقم 6: يوضح أهم المؤشرات الماكرو إقتصادية لتونس

Table 1: Macroeconomic Indicators	2010	2011	2012	2013
Real GDP growth	3.1	-1.1	2.5	3.7
Real GDP per capita growth	1.9	-2.2	1.4	2.7
CPI inflation	4.4	3.5	4.7	4.9
Budget balance % GDP	-1.3	-3.9	-5.5	-4.9
Current account % GDP	-4.3	-7.4	-6.5	-6.1

source : African Development Bank, ***African Economic Outlook2012 "***,p.80

الشكل رقم 25:يوضح تطور معدل الناتج المحلي الخام لتونس

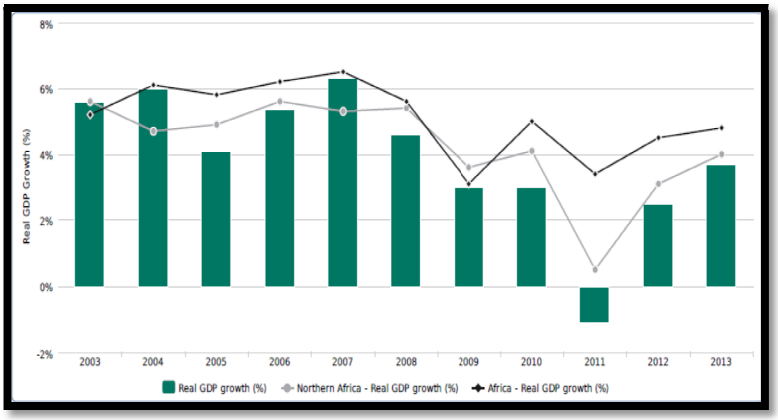

في قراءة للمعطيات الواردة في الجدول و الشكل،يمكن ملاحظة بأن تونس كانت تعرف معدلات نمو إيجابية قبل التطورات الأخيرة التي شهدتها و التي أثرت في مؤشراتها الإقتصادية بشكل سلبي،فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي أثرت عليها بشكل جزئي الا أن ذلك لم يمنعها من تحقيق معدلات نمو إيجابية في العديد من المؤشرات على غرار الناتج المحلي الخام(3.3% سنة 2010) ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام،و يبقى إرتفاع معدلات التضخم و البطالة من أهم الجوانب السلبية التي تثقل على الإقتصاد التونسي.

إن النتائج المحققة ناتجة عن إتباع تونس لنموذج تنموي عرف مسارات مختلفة منذ الإستقلال حتى يومنا هذا،فقد عرفت تونس ثلاث مراحل أساسية مهمة في مسارها الإقتصادي تتميز كل مرحلة من هاته المراحل بخصائص معينة. و تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

I. مرحلة التذبذب الاقتصادي(1956-1969):

سميت هذه المرحلة بمرحلة التذبذب الإقتصادي لأن تونس لم تحدد فيها إستراتيجية تنموية محددة ،فهي ورثت اقتصاد متدهور عشية الاستقلال مع تبني الخيار الليبرالي و لكن على المستوى الاجتماعي فقط، دون القيام بإجراءات ليبرالية على المستوى الاقتصادي ،و استمر هذا الوضع حتى 1961 ،لتتبنى تونس الخيار الاشتراكي لتحقيق التنمية مع حكومة احمد بن صالح ،لهذا تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين هما:

❑ الفترة الأولى:1956-1961:

لم يأتي بورقيبة إلى السلطة مع إستراتيجية اقتصادية شاملة لتنمية تونس، وطوال فترة حكمه كانت السياسة الإقتصادية كرد فعل عن ظروف معينة و تتسم بالإنفعالية. أولوية بورقيبة الفورية تمحورت حول إنهاء الإقتصاد الإستعماري الذي كان مصمم لخدمة المصالح الفرنسية بدلا من احتياجات التونسية. لذلك تميزت السنوات القليلة الأولى بعد الاستقلال من خلال عملية التونسة Tunisification. فعلى المستوى الإداري،تم استبدال 12.000 موظف فرنسي بتونسيين (وهذا لأنه لم يكن من الممكن قبول المساعدات

الفرنسية في شكل خبراء التقنية).كما تم تأميم المرافق العامة الرئيسية بسرعة، على الرغم من أن النقاش كان لا يزال محتدما داخل النخبة حول ما إذا كانت الدولة أو القطاع الخاص جاهز ليكون المحرك الرئيسي للتنمية. عمل بورقيبة بجد للجمع بين الحاجة الإستراتيجية لتأسيس سيطرة الدولة على بعض جوانب الاقتصاد مع رغبته في الحفاظ على سياسة اقتصادية ليبرالية نحو الغرب، وخاصة فرنسا وأمريكا، على أمل تشجيع الإستثمار الأجنبي والتجارة.[1]

إن المشاكل الاقتصادية التي عرفتها تونس بين عامي 1956 و 1960، كانت بسبب غياب إستراتيجية اقتصادية و اجتماعية للسلطة و غياب مشروع مجتمع.و هذا يعود إلى التوجه الليبرالي لبورقيبة في القطاع الاقتصادي في تلك الحقبة .فالحكومة التونسية الفتية لم تتخذ أية إجراءات اقتصادية مهمة لتغيير الوضعية التي ظلت متدهورة حتى عام 1960.[2]

❑ الفترة الثانية:1961-1969:(مرحلة الخيار الاشتراكي)

في هذه المرحلة اتخذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا ، في عام 1961، تم الاعتراف بضعف القطاع الخاص، وإضفاء الطابع الرسمي على الأهداف الاقتصادية للدولة وبدأ دور الحكومة يعرف توسعا كبيرا في الميدان الإقتصادي. فمنذ سنة 1961 شرع المسؤولون السياسيون في إتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد. وتمثلت هذه السياسة أساسا في خطوتين رئيسيتين هما :

- تأسيس وزارة التخطيط والمالية .
- اعتماد مخطط تنموي عشري (1962-1971) أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة 1956.

كانت أهداف هذا المؤتمر تتمثل أساسا في تونسة الاقتصاد وتحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية. نتائج هذه الخطة سارت جنبا بجنب مع المشاكل المصاحبة:حيث تم التوصل إلى تطور ملحوظ في الاستثمار ، ولكن على حساب زيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي مع العبء الثقيل لخدمة الديون. ثانيا، تم وضع قاعدة للبنية التحتية ولكن على حساب القدرة الإنتاجية للفقراء مع عدم كفاية رأس المال استيعاب اليد العاملة.

بعد ذهاب احمد بن صالح ،عاد بورقيبة من جديد إلى السياسة الليبرالية بتعيينه الهادي نويرة كوزير للاقتصاد قبل أن يسند إليه منصب الوزير الأول.فهل نجحت الليبرالية في حل مشكل التنمية الاقتصادية؟[3]

---

[1] Emma C. Murphy, ***Economic and Political Change in Tunisia From Bourguiba to Ben Ali***(Great Britain : MACMILLAN PRESS LTD,1999),p80.

[2] عبد الحميد براهيمي،***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1996)،ص.115

[3] المرجع نفسه ،ص160.

II. مرحلة الحسم الاقتصادي(1970-1995):

سميت بهذا الاسم، لان تونس حسمت في خيارها الاقتصادي و تبنت رسميا التوجه الليبرالي و قد عرفت هذه المرحلة عدة مسارات اقتصادية تتمثل في:

❑ الرأسمالية المقيدة (1970-1982):

عادت تونس إلى تبني الخيار الليبرالي و اقتصاد السوق ،و قد تزامن مع هذه العودة إلى الليبرالية الاقتصادية في تونس حادثان مهمن على المستوى الدولي:

- البنك الدولي و بعض المؤسسات الدولية و بعض المؤسسات الدولية تنصح بقفزة ليبرالية تعتمدها دول العالم الثالث بتطبيقها نموذجا صناعيا مبنيا على سياسة إحلال الواردات و إهمال حماية الدولة لصناعاتها الفتية ،و كل هذا و ذلك في إطار قفزة ليبرالية بحتة.
- دخلت الدول الغنية و المصنعة منذ الستينات في عملية إعادة هيكلة اقتصادياتها ،هذا المسار سرع خلال السبعينات حركة إخراج النشاطات الصناعية المحكوم عليها بأنها ملوثة أو غير ذات نفع و توجيهها للدول النامية حيث يعتبر مستوى أجور القوى العاملة منخفضا للغاية.[1]

مع بداية سنة 1970 وضعت تونس استراتيجية جديدة تعتمد على نشاط كل من القطاعين العام والخاص فضلا عن التوجه نحو قوى السوق. على الرغم من ان تونس شهدت فترة من النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط أكثر من 7 في المائة سنويا خلال s1970) والتنمية الاجتماعية، ،فان المسار الذي اتبعه بورقيبة وحكوماته أدى في نهاية المطاف إلى أزمة اقتصادية عميقة بسبب الاعتماد المفرط على عائدات النفط و المؤسسات المالية الدولية كمحرك للاستثمار. إنّ هذا المسار هو الذي أوقع الاقتصاد التبعي في تونس في أزمة حادّة تشمل كل جوانبه :

- تفاقم العجز في الميزان التجاري .
- ارتفاع الأسعار
- إفلاس سياسة التصنيع وانتكاس في الإنتاج .
- استفحال البطالة والهجرة المضادّة.
- تردّي ظروف عيش الطبقات الشعبيّة. [2]

في عام 1981 قامت الحكومة بالشروع في تطبيق الخطة الخماسية التنموية السادسة (1982 - 1986)التي كانت تهدف إلى معالجة البطالة، التي وصلت إلى مستوى قياسي ما يقرب من 14 في المائة، ثلثي العاطلين عن العمل كانوا تحت الـ 24 سنة، وهو ما يمثل تهديد كبير لإستقرار البلاد.

---

[1] المرجع نفسه،ص288.

[2] المولدي قسومي، **السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي**، *مجلة التنوير* ،العدد الرابع،(مارس 2009)،ص 13.

❑ تحرير الاقتصاد (1986-1995)

عرفت سياسة التنمية الاقتصادية بتونس تحوّلا جذريا منذ سنة 1987 من خلال التوجّه نحو إرساء مقوّمات اقتصاد السوق والتفتح التدريجي على الاقتصاد العالمي. وتعتمد هذه المقاربة على جملة من الثوابت قوامها :

- تحرير الأسواق والمعاملات عبر الإصلاح المعمّق للسياسات الاقتصادية والمالية.
- تعزيز قدرات الإنتاج والرقي بالإنتاجية عبر تثمين الميزات التفاضلية وتنويع النشاط الاقتصادي وإرساء مقومات اقتصاد المعرفة .
- حفز المبادرة ودفع الاستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية والتأهيل المتواصل لوحدات الإنتاج وتحديثها .
- انتهاج إستراتيجية تنموية منفتحة على الخارج تستند على النهوض بالتصدير استقطاب الاستثمار الخارجي والاندماج التدريجي في الفضاء العالمي عبر إرساء اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتبادل الحرّ والشراكة .
- تكريس تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة عبر تأمين سلامة التوازنات الجملية للاقتصاد والنهوض بالتنمية الجهوية.[1]

لجأت تونس لبرنامج التصحيح الهيكلي سنة 1986 ، على غرار الدول المغاربية الأخرى بغية مساعدتها على التغلب على المشاكل التي يعاني منها اقتصادها بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة و التي تتمثل في عوامل داخلية و خارجية تتمثل في:

- الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية الدولية و تدهور شروط التبادل التجاري.
- تراجع أسعار المواد الولية في الأسواق الدولية و انخفاض أسعار المحروقات.
- شح مصادر الإقراض الدولية في ظل الارتفاع الكبير لخدمات الدين الخارجي.
- حرب الخليج الثانية وأثرها على قطاع السياحة .
- الظرف المناخية و أثرها على القطاع الزراعي.[2]

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "**التنمية الإقتصادية**"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=12&L=1،بتاريخ:2013/05/14،الساعة:22:10.

[2] روابح عبد الباقي،"**المديونية الجزائرية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، *مذكرة دكتوراه*،جامعة الجزائر ،كلية الاقتصاد و علوم التسيير ،قسم علوم التسير،2006/2005 ص..

وضعت تونس في نفس السياق ،إستراتيجية لمعالجة الإختلالات و الإلتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي على أن يتم تنفيذها تحت اثنين من خطط التنمية الرئيسية، المخطط الخماسي الأول (1987 – 91) و المخطط الخماسي الثاني(1992– 6).وكان الهدف الأول من جهة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، ومن ناحية أخرى لإدخال التدابير الأولية لتحرير الهيكلية.

III. مرحلة الإنفتاح الإقتصادي(1995–2011):

عرفت فيها تونس إنفتاح كامل على العالم الخارجي فهي تعد من الأعضاء المؤسسين للمنظمة العالمية للتجارة حيث وقعت في 15–4–1994، على اتفاقيات مراكش وتمت المصادقة على هده الإتفاقيات بمقتضى القانون عدد6 لسنة 1995،والمعروفة أكثر باتفاقيات جولة الأوروغواي ،ودخلت هده الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتونس في 29–03–1995.

كما شرعت تونس التي كانت أول بلد في الضفة الجنوبية بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي سنة 1995 في مفاوضات حول تحرير الخدمات التجارية والمنتجات الزراعية تمهيدا للتبادل الحر عام 2010، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1996. وهو ما مهد لإبرام عديد الاتفاقيات بين الاتحاد وبلدان جنوب المتوسط.[1]

تكتسي العلاقات التونسية– الأوروبية أهمية إستراتيجية حيث تمثل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي شركاء أساسيين لتونس، وقد تجسمت ابرز محطات هذا التعاون في دخول اتفاقية منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوربي في المجال الصناعي حيز التنفيذ في مطلع سنة 2008، وتسعى تونس حاليا إلى الحصول على وضع الشريك المفضل مع الاتحاد الأوربي بما يزيد في دعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، ويظهر ذلك من خلال تزايد حجم التبادل التجاري .

هذه بإختصار أهم المحطات التي عرفتها السياسة الإقتصادية في تونس،و التي أدت إلى نتائج إيجابية تتمثل في تحسن معدلات النمو و تحسن مستويات الدخل الفردي من الناتج الخام مما أكسب تونس مكانة متميزة في التقارير الدولية حيث صنف التقرير العالمي السنوي 2008–2009 لمنتدى دافوس الاقتصادي حول التنافسية الاقتصادية تونس في المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا والرابعة في العالم العربي. كما حصلت على المرتبة 35 في المؤشر العام للقدرة التنافسية للاقتصاد على الصعيد الدولي وذلك من أصل 134 دولة.

---

[1] منال ألعابدي، ***"تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح"***، متحصل عليه من:
http //www.changement.tn/arabe/hndex.php§option=125 ،بتاريخ:2013/05/14،الساعة:10:02.

وفقا لهذا التصنيف تتقدم تونس في محيطها الإقليمي على عدة دول مثل البحرين 37 وعمان 38 والأردن 48 والمغرب 73 والجزائر 99 ومصر 81 وليبيا 91 وسوريا 78. كما كان أداء تونس أفضل من دول المنطقة الأوروبية مثل البرتغال 43 وايطاليا 49 واليونان 67.[1]

لسنوات عديدة إذن، كان النموذج التونسي واحد من أكثر النماذج العربية التي يضرب بها المثل،[2] إلا أن ثورة الياسمين التي عرفتها تونس مع نهاية سنة الـ2010 كشفت عن مدى زيف تلك التقارير التي كانت توحي بأن تونس تحقق تقدما ملموسا،و بأن هناك جوانب خفية لم يتم تسليط الضوء عليها، فالاقتصاد التونسي يواجه أربع مشاكل هيكلية.

- الاعتماد على الزراعة التي هي بدورها تعتمد على تذبذب مستويات هطول الأمطار.
- ضعف القطاع الخاص.
- البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية.
- وأخيرا، ونتيجة للثلاثة المشاكل السابقة، أنها تعاني من مستويات عالية مزمنة من البطالة، خاصة بين الشباب.[3]

في هذا السياق كتب "**برهان غليون**" قائلا: أن كل مجتمع يحمل بذور الثورة ما دام هناك تميز طبقي و تناقض طبقي ، ولكن هذه البذور تصبح قادرة على التفتح عندما يصبح إنتاج مصالح وحياة الأقلية السائدة في تناقض مع إنتاج مصالح الأغلبية فالثورة هي توحيد القوى الشعبية.[4]

المطلب الثالث:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد المغربي

تعتبر المملكة المغربية من الدول الإقتصادية الناهضة Emerging Economies شأنها شأن سائر الدول الصاعدة (أو الناشئة) كدول البريك) BRIC البرازيل وروسيا والهند والصين) وبعض الدول الداخلة ضمن مجموعة العشرين G 20 مثل تركيا والمكسيك وجنوب إفريقيا واندونيسيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية.[5]

كان الاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الإقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، و هو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا،موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي

---

[1] الاقتصاد التونسي يحتل المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا حسب تقرير"دافوس"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=174477&pg=36،بتاريخ :2011/07/06،على الساعة 23:22.

[2] Paul, Rivlin, ***Arab Economies in the Twenty-First Century***(New York : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009),p.266.

[3] Ibid,p.275.

[4] برهان ،غليون، ***من أجل الديمقراطية***(المغرب: المركز الثقافي العربي،2006).،ص187.

[5] إميل قسطندي ،خوري،**" نظرة شمولية على الاقتصاد المغربي"***مجلة العلوم الإجتماعية*،(جانفي 2009)،متحصل عليه من الموقع:
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1711 ،،بتاريخ:2013/05/31،الساعة:21:47.

الإحتياجات الضرورية هذا ما جعل المغرب يعاني في الثمانينات و بالتزامن مع الأزمة العالمية من إختلالات هيكلية أدت به إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من البنك و الصندوق الدوليين.[1]

المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 إستطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية .النمو سنة 1983 بلغ % 0,6 و وصل النمو إلي % 4 في المتوسط في تسعينات ق20 .

المغرب بعد فترة من تطبيق الإصلاحات ،إنتقل النمو المحقق من 1% إلي % 6,2 خلال 1999 إلي 2008 وقد عاد المغرب إلي صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الإقتصاد وإنعاش النمو، رد البنك الدولي على الخطة بإستراتيجية للوصول إلي معدل نمو 6 % تمتد إلي سنة 2008 .[2]

بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وإنعكاساتها وإقتصار أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي عادت المغرب مثل البلدان الأخرى محور الدراسة إلي صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة خماسية تغطي الفترة 2000-2004 بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعتبر هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب مند الاستقلال، وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس الموالية، وهدف هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن % 5 لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4% في المتوسط بدلا من 01 بالمائة خلال العقد الماضي، إضافة إلى رفع معدل الإدخار إلى % 27.2 مقابل % 23.3 من الناتج الوطني ومعدل الإستثمار بمعدل% 28 ، العمل على رفع الدخل الفردي إلى 1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة، كما هدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70 ألف منصب عمل، وجذب 1.4مليار دولار في شكل إستثمار.

على الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو ،الا أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من (6 إلى 8 بالمائة) حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات و الإختلالات، وخاصة على المستوى الإجتماعي،وإعتبر معدل النمو الإقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والذي بقى في حدود % 1.9 لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة% 1.8 ، مما يجعل من صافى النمو الإقتصادي المحقق ضعيفا، وقد أكدت دراسة أخرى انه إذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية، فإن ذلك سيكون له أثار سلبية على الجانب الإجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2 بالمائة سنة2009 .[3]

---

[1] حاكمي بوحفص،"**الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**"،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد السابع،(2007)،ص.12

[2] المرجع نفسه ،ص.13.

[3] المرجع نفسه،ص ص .16-17.

إلا أن نموذج التنمية للسنوات العشر الماضية الذي إعتمده المغرب، و المتسم بالإنفتاح والتحرر الإقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، سمح للإقتصاد المغربي في عام 2011 بمقاومة السياق الوطني و الدولي الصعب. في المغرب نتج عن الربيع العربي و مطالبه الإجتماعية والسياسية ،إعتماد المغرب لدستور جديد وإجراء إنتخابات تشريعية مبكرة.فعلى الرغم من التوترات الداخلية وتدهور الوضع الإقتصادي في أوروبا، والذي يعد الشريك الإقتصادي الرئيسي في البلاد، فقد تمكن المغرب من تحقيق نمو إقتصادي حقيقي في عام 2011 بلغت نسبته 4.6٪.[1] و هو ما يوضحه الجدول و الشكل الموالين:

الجدول رقم 7:يعبر عن المؤشرات الماكرو إقتصادية

Table 1: Macroeconomic Indicators	2010	2011	2012	2013
Real GDP growth	3.7	4.6	4.5	4.8
Real GDP per capita growth	2.7	3.6	3.5	3.8
CPI inflation	1	0.9	1.6	1.8
Budget balance % GDP	-4.6	-6.1	-5.6	-5
Current account % GDP	-4.3	-6.5	-5.3	-4.1

الشكل رقم 26:يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيق للمغرب

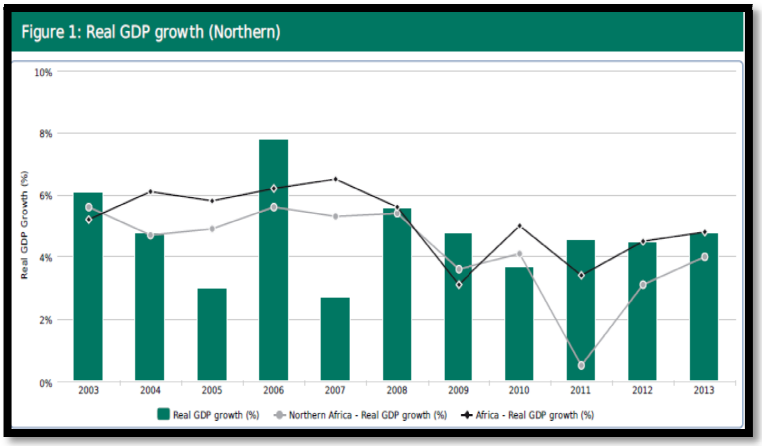

Source : African Development Bank, ***African Economic Outlook2012*** ,p.66

نسبة النمو الإيجابية المحققة هذه ترجع إلى عدة عوامل تتمثل في تزايد الطلب الداخلي المحلي و الموسم الزراعي الجيد نتيجة تهاطل الأمطار و الأداء الجيد في القطاعات غير الزراعية، والصناعات المتعلقة بالبناء والخدمات على وجه الخصوص.وقد أعطيت بعض الصناعات دفعة لنمو الناتج المحلي الجمالي من جراء تنفيذ (Pacte national d'émergence (PNEI)industrielle.الـ PNEI هو نتيجة الخيارات الإستراتيجية التي إتخذت في بداية سنة الـ s2000 بهدف تشجيع ظهور مراكز جديدة للنمو والقدرة التنافسية وفرص العمل. وقد ركز المغرب على تشجيع الصناعات المتخصصة للتصدير والترويج الدولي للخدمات الناشئة للشركات. ونتيجة لذلك، قطاع الخدمات، وقطاع السيارات والنقل والخدمات اللوجستية كلها مزدهرة.[2]

على الرغم من هذا الأداء الإقتصادي الجيد، فإن البلد ما زال يواجه تحديات إجتماعية كبيرة،بما في ذلك استمرار التفاوتات والفوارق الإجتماعية الكبرى وسوق العمل المختلة وظيفيا، كما تجلى من قبل ارتفاع معدل البطالة، وخاصة بين الخريجين الشباب والنساء.المغرب يواجه مشكلة البطالة الهيكلية بين الخريجين

[1] African Development Bank and all,***Op.Cit***,p.64.
[2] African Development Bank and all, "***Morocco :Country Note ",avalaible From Website :*** http://www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/north-africa/morocco/,In:02/06/2013,at:18:31.

الشباب في المناطق الحضرية. على الرغم من أنه تم إنشاء 156.000 سنويا، فإن متوسط معدل النمو الاقتصادي في السنوات العشر الماضية لم تكن عالية بما يكفي لاستيعاب وصول الخريجين الجدد في سوق العمل. ولذا فإن الحكومة تهدف لنمو اقتصادي أقوى واتباع سياسات العامة استباقية لتسهيل إدماج العاطلين عن العمل وإلى حفز روح المبادرة. الشباب العاطلين عن العمل يجدون صعوبة في دخول سوق العمل، وذلك أساسا لأنه، نتيجة لنظام تعليمي غير كافية، وتدريب على العرض لا يتطابق بشكل صحيح احتياجات سوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب بالنسبة لمعظم الخريجين الشباب للتفكير في مستقبلهم في أي مكان خارج الخدمة المدنية. وإزاء هذه الخلفية، قامت السلطات المغربية طموح إصلاح التعليم العالي التي تهدف إلى التكيف مع أفضل الخيارات التعليمية على العرض إلى احتياجات خاصة قطاع.[1]

كخلاصة،يعد المغرب بلد التناقضات الحادة،على الرغم من أنها من بين أكثر الإتجاهات الديموغرافية للإعجاب في العالم العربي، فإنه يعاني من كتلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة والأمية.ساهمت الإصلاحات الإقتصادية للمغرب التي قام بها منذ s1980، وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تحسن أوضاعها المالية، ولكن الإقتصاد ما زال يعاني من نمو أبطأ من المتوسط بالنسبة للبلدان النامية.و عدم استقرار النمو الناتج عن تقلبات كبيرة في الزراعة لا يزال يمثل مشكلة خطيرة.[2]

المطلب الرابع: الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد الليبي

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، فهو يُعدُّ اقتصاداً صغير الحجم نسبياً، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب (النفط الخام) . وعلى الرغم من أن خطط التنمية كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية، بهدف إيجاد قاعدة إنتاجية تساعد على تنويع مصادر الدخل، والتخفيف التدريجي من الإعتماد على قطاع النفط، فإن هذا الهدف –على ما يبدو– ما زال بعيد المنال، فالإقتصاد ما زال يعتمد –وبشكل كلي– على قطاع النفط مصدراً رئيساً للدخل وللعملة الأجنبية.[3]

يُعدُّ الاقتصاد الليبي من الإقتصادات المنفتحة (المنكشفة) على الخارج وبمعدلات عالية، إذ تسيطر الصادرات النفطية على أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات الليبية.فالاقتصاد الليبي يُعدُّ من الاقتصادات التي تتميز بالتركز في الصادرات (النفط الخام) ،وبالتالي فهو أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وهذا لأمرين سحب على معظم الاقتصادات التي تعتمد على تصدير السلع الأولية.

والواقع أن هناك عوامل عديدة جعلت الاقتصاد الليبي يعتمد على السوق العالمية لتصريف فائض إنتاجه من النفط الخام والغاز الطبيعي. أول هذه العوامل، ضيق السوق المحلي، وعدم قدرته على استيعاب كل ما يُنتج من النفط الخام. وثانيها حاجة الصناعة النفطية إلى درجة عالية من التقنية، فهي من الصناعات

---

(1) Ibid ,p.61.

(2) Paul , Rivlin,***Op.Cit***,p.174.

(3) إمحمد ،أبو غزالة،حسين،الفحل،"**الصادرات النفطية و علاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة 1995–2008)**"*مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات*،العدد السابع و العشرون،(حزيران 2012)،ص.230.

المعقدة وذات الكثافة الرأسمالية.وثالث هذه العوامل، اعتماد البرامج التنموية في ليبيا بصفة أساسية على العائدات النفطية.ولقد كان لهذه العوامل أثر مزدوج تمثل في زيادة كمية الصادرات السلعية وقيمتها من جهة، وزيادة كمية الواردات السلعية والخدمية وقيمتها، خاصة من السلع الوسطية، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.[1]

شهد الاقتصاد الليبي تغيرات جذرية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، عندما اكتشف النفط فانتقلت ليبيا من أفقر دول العالم إلى دولة تمتلك موارد طبيعية بالشكل الذي يمكنها من توجيه عائداتها إلى برامج تنموية طموحة.لقد كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينيات أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج سلعة أولية واحدة وتصديرها وهي النفط الخام، مما أدى بالتالي إلى سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي وعلى هيكل الصادرات الليبية. كما اعتمدت البرامج التنموية تبعاً لذلك بصفة مباشرة على التجارة الخارجية، إذ اعتمدت الخطط التنموية على عائدات النفط التي وُجهت إلى الاستثمار، وذلك في محاولة لتحقيق تنمية تشمل كل القطاعات الاقتصادية، إذ إن النفط ي ساهم بما نسبته 80 % . كمصدر لتمويل الميزانية العامة، مما يعكس أهمية النفط في الاقتصاد الليبي.[2]

وعلى الرغم من أن الهدف من الإستراتيجية العامة للتنمية كان منصباً على استخدام العائدات النفطية من أجل إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي، وتنويع مصادر دخله، والتقليل تدريجياً من الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره، فإن قطاع النفط ما زال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي في ليبيا، وما زال يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الليبية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال إستعراض البيانات الواردة بالجدول الآتي:

الجدول رقم 8:يبين مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
2000	5221.5	4992.2	%95.6	229.3	4.4%
2001	5393.9	5142.2	95.3	251.7	4.7
2002	10177.0	9823.0	96.5	353.0	3.5
2003	14806.6	14047.4	94.9	759.2	5.1
2004	20848.3	20085.6	96.3	762.7	3.7
2005	31148.0	30312.2	97.3	835.8	3.7
2006	36336.3	34891.2	96.0	1445.1	4.0
2007	40972.1	39589.1	96.6	1383.0	3.4
2008	54732.4	52762.0	96.4	1970.04	4.6
المتوسط العام			95.04		4.6

المصـــــــــدر:مـــــن إعـــــداد الباحثـــــة بالإعتمـــــاد علـــــى المعطيـــــات الـــــواردة فـــــي دراســـــة: إمحمد ،أبو غزالة،حسين،الفحل**مرجع سابق**،ص ص.238-239.

[1] المرجع نفسه،ص.241.
[2] المرجع نفسه،ص.273.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول تتضح حقيقة هيمنة القطاع النفطي على الصادرات الليبية،فمن خلال تتبع حجم الصادرات الليبية النفطية و غير النفطية نجد أن الصادرات النفطية لها النسبة العظمى و التي لم تنخفض طيلة سنوات الدراسة عن 95 % ،أما الصادرات غير النفطية لك يتبقى لها الا الجزء الضئيل الذي لم يتجاوز طيلة سنوات الدراسة 5% و هي نسبة ضئيلة جدا تؤكد إعتماد الإقتصاد الليبي على تصدير سلعة واحدة الأمر الذي يجعله تحت رحمة سلعة النفط و ما يجري لأسعارها في السوق العالمي.[1]

بالرغم من هذه السمات و مدى خطورة إعتماد الإقتصاد الليبي على سلعة واحدة،فإنه حاليا و في السنوات الأخيرة و نتيجة لإرتفاع أسعار النفط ،فقد عرف الإقتصاد الليبي تحقيق معدلات نمو إيجابية و إستطاع الصمود و لم يتأثر كثيرا بالأزمات الاقتصادية التي عرفها الإقتصاد الدولي و هو ما يبينه الشكل الموالي التالي:

الشكل الأول 27 :نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد (دولار أمريكي /تماثل القوة الشرائية بالأسعار الحالية)

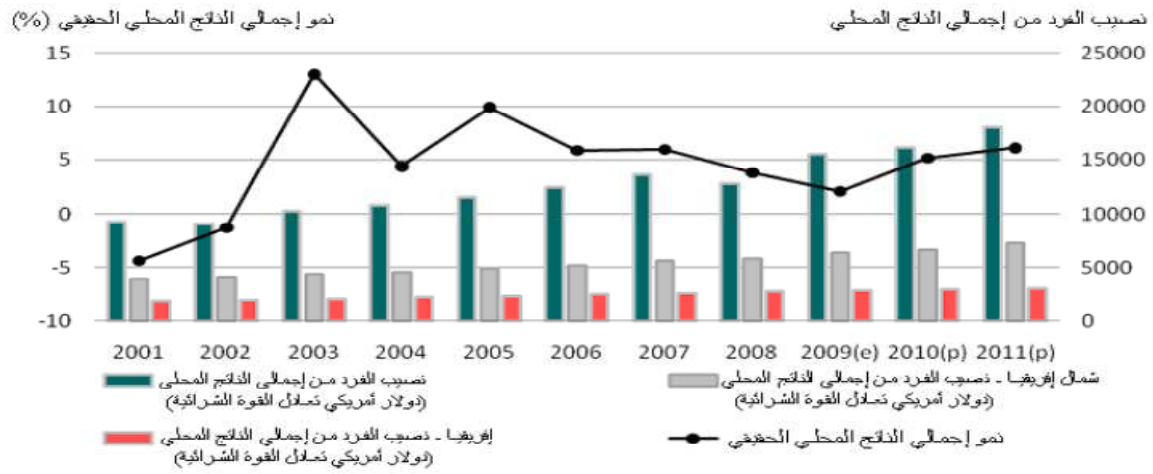

المصدر: البنك التنمية الإفريقي،***"ليبيا نظرة عامة"***،2011،ص.2.

تحت ضغط انخفاض الطلب على السلع وتخفيض حصص إنتاج دول أوبيك (انخفاض بنسبة 1.5 %في حالة ليبيا)، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2009 تباطأ بحوالي نسبة2% ، من 3.8 %في عام 2008 ، وما معدله % 6.4 بين ، أعوام 2005 إلى2008 . وانخفضت عوائد النفط والضرائب .ولكن النمو غير النفطي قد تقدم بنسبة 6% في عام2009 ومن المتوقع أن يصل إلى معدل منتظم يبلغ 7% إلى 8% على المدى المتوسط مع النشاط المتجدد للقطاعات من غير الهيدروكربونات، والاستثمارات العامة والخاصة.

تتمتع ليبيا بأعلى مؤشر تنمية بشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في القارة الإفريقية، والذي يرتفع بثبات بنسبة % 0.44 سنوياً من 0.821 إلى 0.847 ما بين أعوام 200 إلى 2008 . وفي النزعة

[1] المحجوبي، خالد،" **الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي**"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير*،العدد.06،(2006)،ص.60.

نفسها، فقد انخفض مؤشر الفقر البشرية بشكل بسيط من % 13.6 في عام 2008 إلى % 13.4 في عام 2009، على الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية .إن ما نسبته ثمانية وسبعون بالمئة من السكان يعيشون في المناطق المدنية، ويبلغ وسيط العمر 23.9 سنة، ومتوسط العمر المتوقع هو أكثر من 77 سنة، ومتوسط معدل الأمية هو% 82.6 ، مما يضع ليبيا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة. إلا أنه على الرغم من هذه المميزات الإجتماعية التي تستحق الثناء، ما زالت تواجه ضعفاً كبيرا فيما يخص الموارد البشرية،وبشكل ملحوظ في التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، مما قد يبطىء بشكل كبير من تحول البلاد وانتقالها إلى اقتصاد السوق.

المبحث الثاني:

دور العامل الإقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية

يمكن للعوامل الإقتصادية الداخلية المختلفة لبلدان المغرب العربي أن تلعب دورا كبيرا في تفسير التحولات التي تعرفها المنطقة منذ نهاية العام 2010.و هذه العوامل التي تشمل البطالة و الفقر و التهميش..الخ و الناجمة عن فشل السياسات التنموية في هذه البلدان ،تتفاعل مع التطورات الإقتصادية الحاصلة في الساحة الدولية (التي سبقا و تطرقنا إليها في نقاط سابقة) لتشكل معا إطار تفسيري يساعدنا على فهم الأسباب التي أدت إلى إندلاع تلك الإحتجاجات و الثورات.

سوف نتناول في إطار هذا المبحث، ثلاثة مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: علاقة الإرتفاع المطرد لنسب البطالة بالتحولات السياسية الراهنة

يعكس إحراق الشاب التونسي البوعزيزي قدر الإحباط الإقتصادي المنتشر في المنطقة و رغبة الجماهير في الخروج لتغيير الوضع القائم و على الرغم من الإحتجاجات الموسمية التي تخرج كرد فعل ناتج عن الشعور بالإحباط الإقتصادي الشديد فوجئ العالم عندما تمت إطاحة الرئيس التونسي السابق بن علي ،بل و صدم عندما إلتقطت بقية أنحاء المنطقة هذه العدوى الثورية.[1]

إذا القينا نظرة على أداء البلدان المغاربية الإقتصادي في العقد الماضي سيكون من السهل معرفة سبب عدم توقع المراقبين أن يهل الربيع العربي.فقد حققت هذه البلدان معدلات نمو إقتصادي إيجابية في عدة جوانب و مؤشرات ماكرو إقتصادية و التي سبق و أن بينها في نقاط سابقة.

على ما يبدو كانت المنطقة مزدهرة إقتصاديا،و لكن ما أظهرته الإحتجاجات أن النمو الإقتصادي السريع،بل و حتى التقدم في مجال التنمية البشرية لا يكفي إذا كان الجزء الآخر من الصفقة يشمل الإرتفاع المطرد لنسب البطالة و إنتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجر وإرتفاع معدلات الفقر و الفوارق المناطقية.و يمكننا البدء بتوضيح هذه العناصر و البداية ستكون بظاهرة إرتفاع نسب البطالة على النحو التالي:

سجلت معدلات البطالة في البلدان المغاربية إنخفاضا على مدى العقد الماضي.و في حين لا يكاد التراجع من 15.7 إلى 14 في المائة في تونس يذكر،و جاء أقل من التوقعات ،فقد شهدت الجزائر و المغرب إنخفاضا مثيرا للإعجاب في معدلات البطالة التي إنخفضت من 13.4 في المائة في العام 2000 إلى 9.1 في المائة في العام 2009 على الصعيد الوطني في المغرب،و من 29.5 في المائة في العام 2000 إلى 10 في المائة فقط في العام 2009 في الجزائر.[2]

---

[1] بولا ،ميجيا،"**الثمن الاقتصادي للربيع العربي:خبز و حرية**"*مجلة العرب الدولية*،العدد.1564،(يونيو 2011)،ص.24.

[2] الحسن ،عاشي،"**مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في المغرب العربي**"*أوراق كارنيجي*،العدد23،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،جويلية 2010،ص.8.متحصل عليه من الموقع :-http://carnegieendowment.org/files/AR Labor_Maghreb_Lahcen_Achy.pdf،بتاريخ:2013/04/25،الساعة:2222.

الشكل رقم (28):يوضح تطور معدلات البطالة في البلدان المغاربية الثلاث

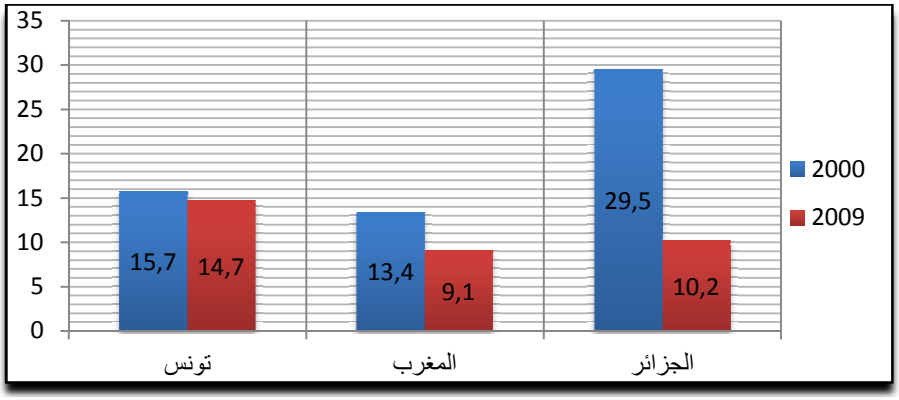

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في مقال الحسن عاشي.

على الرغم من الإنخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة، لا تزال البطالة في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعة، لا بل زادت و هو ما أظهرته الإحتجاجات التي عرفتها كل من البلدان الثلاث.

في المغرب،وصل معدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية من 15–29 عاما) الى 17.6 في المئة في العام 2008،مرتفعا من 15.2 في المئة في العام 2003.في تونس تجاوز معدل البطالة في هذه الفئة العمرية 30 في المئة بحلول نهاية العام 2008،و لم يظهر أي تراجع واضح منذ العام 2003.الجزائر هي الإستثناء،حيث إنخفضت البطالة في صفوف الشباب من المعدل التاريخي المرتفع الذي وصلت اليه (45 في المئة) في العام 2003 الى نحو 21.5 في المئة في العام 2008،و هو رقم لا يزال مرتفعا للغاية مقارنة مع المعدل الوطني.[1]

الجدول 9:بطالة الشباب في المغرب العربي (2008)

	نسبة البطالة الوطنية	نسبة بطالة الشباب	نسبة بطالة الشباب من مجموع العاطلين عن العمل
الجزائر	11.3	21.5	75
المغرب	9.6	17.6	62
تونس	14.2	31.2	72

المصدر:الحسن عاشي،***مرجع سابق***،ص.11.

و ثمة سببان تكميليان يفسران معدل البطالة بين الشباب.**أولا**، على عكس غيرهم من الباحثين عن العمل، يمكن للشباب تحمل إنتظار الحصول على عمل يطابق مهارتهم و يفي بتوقعاتهم بشان رواتبهم.فهم يعيشون مع والديهم،و ليست لديهم في الغالب مسؤوليات عائلية كبيرة.**ثانيا**،الشباب عموما أكثر تعليما من الباحثين الآخرين عن وظائف،و سقف توقعاتهم،التي لا تتطابق بسهولة مع الفرص المتاحة في

[1] المرجع نفسه،ص.11.

السوق،مرتفع. و يعكس السبب الأخير نوعية فرص العمل في الإقتصادات الثلاثة،و التي أفادت في الغالب الفئات الأقل تعليما.[1]

معدلات البطالة بين المتعلمين تعليما عاليا هي أيضا أعلى بكثير من معدلات البطالة الوطنية في بلدان المغرب العربي الثلاثة.حيث زادت من 10.4 في المائة و 10 في المائة في العام 2001.إلى 21.6 و 19.8 في المائة في حالة تونس و الجزائر،على التوالي،بحلول نهاية 2008.و على الرغم من أن معدل البطالة بين المتعلمين تعليما عاليا انخفض في المغرب من 29 في المائة في العام 2001 إلى ما يقرب من 20 في المائة في العام 2008،فانه لا يزال ضعف المعدل الوطني.

الشكل رقم (29) :يوضح تطور نسب البطالة بين الشباب المتعلمين تعليما عاليا

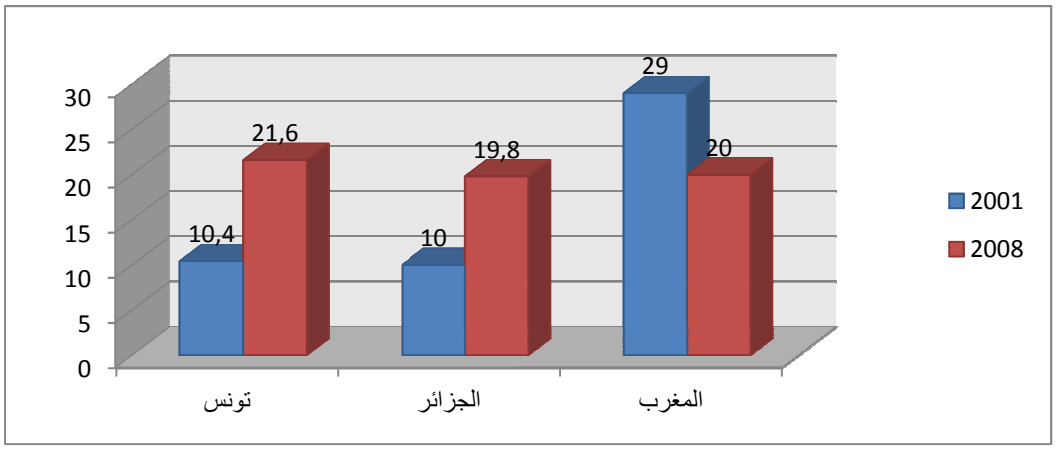

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في مقالة الحسن عاشي

و على النقيض من ذلك،فإن معدلات البطالة في أوساط غير المتعلمين منخفضة نسبيا في البلدان المغاربية.و بحلول نهاية العام 2008، لم يكن من طالبي العمل غير المتعلمين سوى 5 في المائة عاطلون عن العمل في المغرب.و في الجزائر، لم يزد هذا المعدل على 2 في المائة.

أما في تونس،فقد كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي،و ذلك لأربعة أسباب رئيسية هي :إرتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، النمو غير المتكافئ ،غياب الحريات السياسية ،و أخيرا الفساد.[2](العاملان الثالث و الرابع تم تناولهما في الفصل الثاني)، لهذا سوف نكتفي بدراسة العاملان الأول و الثاني على النحو التالي:

البطالة في تونس مرتفعة مقارنة بباقي الدول المغاربية مثلما بينا آنفا،المشكلة أن هناك إرتفاع في نسب البطالة بين السكان الذين لهم مستوى تعليمي مثلما يبين الشكل الموالي:حيث يتبين أن نسبة البطالة لدى هذه الشريحة بلغت 29.2% في ماي 2011 مقابل 14% في نفس الشهر من سنة 2005.

---

[1] المرجع نفسه، ص.12.

[2] دينا ، شحاتة،مريم وحيد، مخيمر ***مرجع سابق***،ص.14.

كما يشير الرسم الى أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت البطالة.حيث بلغت نسبة البطالة في ماي 2011 لدى النشطين الذين ليس لهم مستوى تعليمي 8% مقابل 12.4 % لدى النشطين الذين لهم مستوى تعليم ابتدائي و 20.6% لدى من لهم تعليم ثانوي.[1]

الشكل رقم (30):يوضح تطور نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في تونس

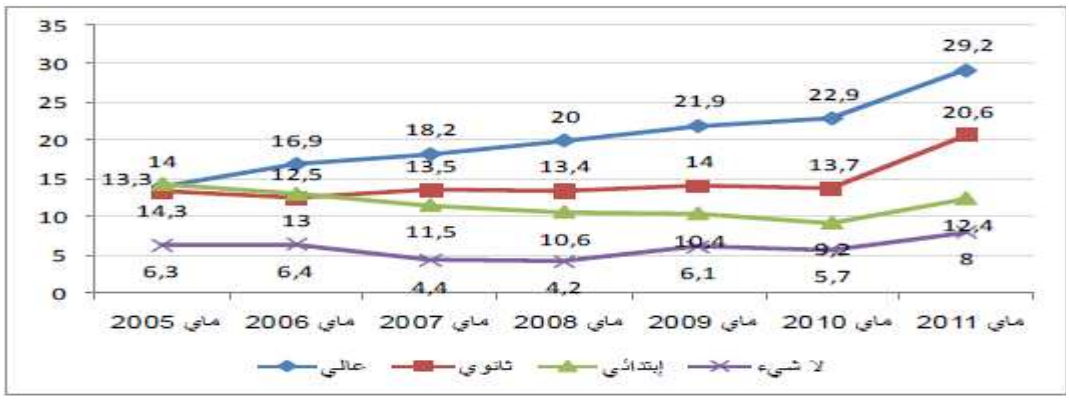

المصدر: وزارة التكوين المهني والتشغيل، ***الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017***، ص.29.

مما ضاعف من مشكلة بطالة الشباب أيضا هو عدم توافق المهارات التي يتلقونها في التعليم مع تلك المطلوبة في سوق العمل.[2]بالإضافة إلى النقص الإجمالي في الوظائف في السوق الرسمية.و كان من المحبط لشباب البلدان الثلاث أن نتائج التعليم سلبية.فبدلا من تحسين فرص العمل بالسعي إلى الإلتحاق بالتعليم العالي.أصبحت هناك علاقة معاكسة بين فرص العمل و التعليم في المنطقة.في الحقيقة،هناك فائض كبير في أعداد الطلاب الذين يركزون على المواد الأدبية مثل الدراسات الإنسانية.بدلا من الدراسات العلمية مثل الهندسة و العلوم.و هي المواد الأكثر شعبية في الإقتصادات الكبرى في آسيا.

بعد عرض لأهم المؤشرات الخاصة بالبطالة في البلدان الثلاث نحلل الآن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إرتفاع معدلات البطالة و التي أدت إلى الإحتجاجات:

بالنسبة **لتونس**،رغم نتائج النمو الممتازة التي تحققت في السنوات الأخيرة،ظل الإقتصاد التونسي غير قادر على خلق مناصب شغل كافية لتوظيف تعداد اليد العاملة المتزايدة،حيث ظلت البطالة مرتفعة بشكل متواصل في تونس مثلما وضحنا آنفا ،و يرجع مشكل البطالة في تونس إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- عدم قدرة الاقتصاد الوطني التونسي على احداث عدد كافي من مواطن الشغل يغطي الطلبات الاضافية للشغل، خاصة بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي،ففي حين يبين الشكل رقم 30 انه خلال السبع سنوات الأخيرة ظل عدد إحداثات الشغل أقل من طلبات الشغل الإضافية. فلم يرافق هذا التغيير الجوهري في مؤهلات الداخلين الجدد إلى سوق العمل في تونس أي تحول مواز في الطلب على اليد

---

[1] وزارة التكوين المهني والتشغيل، ***الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017***،تونس: وزارة التكوين المهني والتشغيل،2012، ص.29.متحصل عليه من الموقع:
http://www.emploi.gov.tn/fileadmin/user_upload/PDF/Sne/sne25012013.pdf،بتاريخ:2013/04/12،الساعة:11:02.

[2] بولا ، ميجا***مرجع سابق***،ص.24.

العاملة.بصفة عامة ،إستمرت القطاعات نفسها في توليد فرص العمل.[1] فإن الشكل35 يشير إلى الفارق الهام بين طلبات الشغل الإضافية و إحداثات الشغل لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي.[2]

الشكل رقم (31):تطور أحداث الشغل و طلبات الشغل الإضافية(بآلاف)

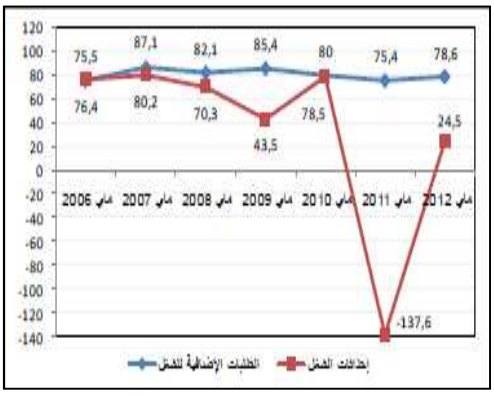

الشكل رقم (32):تطور إحداثات الشغل و طلبات الشغل الإضافية بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي(بآلاف)

المصدر: وزارة التكوين المهني والتشغيل، "**الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017**"، مرجع *سابق*، ص ص.34،33.

- لم يعد بإمكان مؤسسات الخدمة المدنية المملوكة للدولة،و التي كانت تمثل الوسائل التقليدية للخريجين من ذوي المهارات العالية،أن تضمن توظيف العمالة:في الماضي،وفر القطاع العام استقرارا وظيفيا و أجورا أعلى مقارنة مع القطاع الخاص.إذ تكشف دراسة أعدتها وزارة التكوين المهني و التشغيل أن موظفي الخدمة المدنية العامة كسبوا، في المتوسط، 17 في المائة أكثر من العاملين في القطاع الخاص.الفجوة في الأجور بين الوظائف العامة و الخاصة تصل إلى 40 في المائة بالنسبة إلى خريجي الجامعات(باستثناء المهندسين).و تبين أن التعليم أضحى سيفا ذا حدين من خلال رفع توقعات الشبان المتعلمين و تأجيج مشاعر الإحباط لديهم.و قد اختار معظم الشباب المتعلمين إنتظار الحصول على وظائف في القطاعين الرسمي و العام.و اللذان يقدمان اجورا افضل و منافع ما عدا الأجور.في المتوسط،يظل كل خريج جامعي عاطلا عن العمل مدة سنتين و اربعة اشهر،و هو ما يزيد بواقع تسعة أشهر عن الفترة التي ينتظرها غير الخريجين.[3]

- القطاع الخاص غير قادر على إستيعاب تدفقات الوافدين الجدد الى سوق العمل في تونس،الإستثمار الخاص منخفض،و معظم فرص العمل التي يوفرها هي للعمال غير المهرة.في قطاع السياحة ،على سبيل المثال،ثمانية فقط من اصل 100 وظيفة يتم خلقها هي لموظفين خاصلين على تعليم جامعي.بالاضافة الى ذلك،و بصرف النظر عن عدد قليل من المشاريع الكبيرة الموجودة جزئيا او كليا في القطاع العام،فان غالبية الشركات التونسية صغيرة و خاصة .و يوفرها معظمها اقل من خمس وظائف (97

---

[1] الحسن ، عاشي،**التحديات الاقتصادية في تونس***أوراق كارنيجي*،بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،ديسمبر 2011،ص.10.متحصل عليه من الموقع:-http://carnegieendowment.org/files/lahsan_paper_on_tunisia-_arabic_pdf_final21-12-201.pdf،بتاريخ:2013/04/12،الساعة:11:24.

[2] وزارة التكوين المهني والتشغيل،" الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017 "، مرجع *سابق*، ص.33.

[3] الحسن ، عاشي، "**التحديات الإقتصادية في تونس**" مرجع *سابق*،ص ص.10-11.

في المائة من جميع الشركات استنادا لبيانات المعهد الوطني للاحصاء لعام 2009)،و تستخدم تكنولوجيات اولية جدا لا تتطلب أي عمالة متعلمة.[1]

– **تراجع تدفق حجم الإستثمارات الاجنبية**، هناك إرتباط قوي بين الإقتصاد التونسي و دول إتحاد الأوربي و هو ما يعكس الجدول الموالي بصفتهم شركاء إقتصاديين من خلال مساهمتهم في خلق 86% من مناصب الشغل ،تساهم فيها الإستثمارات الفرنسية من خلال 1180 شركة ذات مساهمة فرنسية بتوفير 106067 منصب شغل أي ما يمثل حوالي 37% من إجمالي مناصب العمل المتاحة على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،و يتجلى هذا الإرتباط أكثر من خلال حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس من دول الإتحاد الأوربي إضافة التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات التونسية التي تعتمد بصفة كبيرة على التعاملات الإقتصادية القائمة مع دول الإتحاد الأوربي.[2]

الجدول رقم(10):توزيع مناصب العمل حسب جنسيات الدول المستثمرة في تونس الى غاية 2008

الجنسية	عدد مناصب الشغل
– دول الإتحاد الأوربي	245620
– دول أوربية أخرى	3871
– دول عربية	24846
– دول أسيوية	1502
– دول إفريقية	102
– دول أمريكية	11794
المجموع خارج قطاع الطاقة	**287735**

المصدر: بيوض ،محمد العيد ،***مرجع سابق***،ص.213

و نتيجة لهذا الترابط ،فقد أدت التبعات السلبية للأزمة العالمية على منطقة اليورو خصوصا ما تعلق منها بعمليات الإفلاس و تسريح العمالة التي مست الإستثمارات الناشطة في تونس،إلى تناقص المعدلات التشغيلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس ،نتيجة تسريح عدد هائل من العمالة المحلية المتمركزة في صناعات كثيفة العمالة إضافة إلى إنخفاض حجم الإستثمارات المتدفقة إلى الإقتصاد التونسي في الفترة بين 2008 و 2009،ليضل عدد الوظائف الناشئة عن الإستثمارات المستقطبة لسنة 2009 إلى 15265 و هو ما يمثل 24% من إجمالي مناصب الشغل التي تم استحداثها خلال سنة 2009،و ليصل عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الاجنبية داخل الاقتصاد التونسي الى حوالي 303000 منصب عمل.

---

[1] المرجع نفسه،ص.12.

[2] بيوض محمد العيد،" **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية :دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**"،مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010.،ص.213.

في **المغرب**، شهدت السنوات الأخيرة،تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2005 الى 11.5%.و في سنة 2006،إنخفضت لأول مرة تحت حاجز 10% لتسجل 9.7% و كانت هذه النتائج إمتداد للنتائج الإيجابية لمعدلات النمو الإقتصادي الذي سمح بخلق أكثر من 256700 منصب عمل جديد خلال سنة 2006.[1]و بلغت سنة 2008 معدل 9.6% لتستقر مع نهاية سنة 2009 على معدل 9.1% ،رغم إنخفاض عدد مناصب العمل المستحدثة الصافية من 133000 سنة 2008 الى 95100 سنة 2009 ،و يرجع سبب هذا الإنخفاض الى تراجع قدرة الإقتصاد المغربي على استخدام موارده من اليد العاملة،كما كان للأزمة العالمية أثر سلبي في فقدان مناصب العمل،حيث شمل فقدان مناصب العمل بالخصوص قطاع الصناعة بما فيها الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية (39700 منصب عمل اي -3%)،مع تراجع مهم لهذه المناصب في قطاع النسيج و الجلد (11190 منصب عمل اي -9.6%)،و في المقابل شمل خلق مناصب العمل قطاع الخدمات (78800 منصب عمل)،و قطاع البناء و الأشغال العمومية (62000 منصب عمل).و يرجع سبب إرتفاع القدرة التشغيلية لهذين القطاعين إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة الواردة إلى المغرب سنة 2009 و التي شكلت نسبة تفوق 80.%.[2]

الجهود الداخلية التي إعتمدتها المغرب لمحاربة البطالة،شكلت حصيلة 30000 منصب عمل جديد ناجم عن المشاريع الإستثمارية المستقطبة التي مثلت دفعة قوية ،جعلت معدل البطالة ينزل سنة 2006 تحت حاجز 10% لأول مرة في مسيرة الإقتصاد المغربي و الذي واصل الإنخفاض في ظل تسجيل نمو مستمر للقوة العاملة بمعدل بلغ 2.1% سنة 2008.

الجدول الموالي يظهر عدد المناصب التي أسهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في خلقها في المغرب:

الجدول رقم (11):يظهر عدد الوظائف الناتجة عن الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب حسب القطاعات 2006

القطاع	عدد الوظائف
– السياحة	19997
– النسيج، الملابس الجاهزة والجلد	3465
– السيارات	464
– الكيمياء والصيدلة	470
– الاسمنت	825
– الاتصالات	991
– التوزيع	2190
– الكهرباء والإلكترونيك	290
– الطائرات	526
– الطاقة والمناجم	315
– المنتجات الزراعية	100
– التعدين	640
– المطاعم	380
– الترفيه	50
المجموع	30703

المصدر : بيوض ، محمد العيد ، ***مرجع سابق***،ص.219.

[1] المرجع نفسه، ص.218.

[2] المرجع نفسه،ص.219

يتضح جليا من خلال الجدول مدى الإضافة القوية التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جهود المغرب في سبيل محاربة البطالة و خلق المزيد من فرص العمل نتيجة توجهه لقطاعات كثيفة العمال كالسياحة و النسيج.

أما بالنسبة **للجزائر**، فقد نجم عن النمو الإقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة تحسن كبير في مؤشرات التشغيل،فقد إنعكست هذه النتائج على معدلات البطالة التي إنتقلت من 29.3% سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004 ثم إلى 11.3% سنة 2008.

تعكس المبينة البطالة الجهود المضنية التي تبذلها الجزائر في سبيل محاربة البطالة و توفير سبل العيش الكريم، من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل و الكسب.فبعدما كانت البطالة تمس ثلث التعداد الإجمالي للقوة العاملة المتاحة تناقصت هذه المعدلات تدريجيا لتصل سنة 2008 إلى 11.3%، علما أن البطالة تمس بدرجة اكبر فئة الشباب، حيث وصلت سنة 2006 نسبة طالبي الشغل البالغين اقل من 30 سنة إلى 70%، و هو ما يدل على خصوبة سوق العمل الجزائرية من الطاقات و الكفاءات المؤهلة.[1]

ترجع أسباب النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب العمل و تقليص البطالة إلى:

- تحسين مستوى أداء الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.[*]
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت و أجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل،و التي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في الفترة بين 1999 و 2007 بتكلفة مالية تقدر بـ150 مليار دينار جزائري.
- النمو الإقتصادي المحقق خارج قطاع المحروقات و الذي بلغ 6.5% سنة 2007 مستندا إلى قطاعات مولدة للشغل لاسيما البناء و الأشغال العمومية (10%) و الخدمات (07%) و الفلاحة(05%).

المطلب الثاني:دور إنخفاض نوعية الوظائف و إنتشار القطاع غير الرسمي في التحولات السياسية الراهنة

لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل في المغرب العربي خلال العقد الماضي.و سيكون من قبيل الخطأ حصر معاناة المواطنين المغاربة،و لا سيما الشباب،في معضلة

---

[1] المرجع نفسه،ص.16.

[*] للإشارة فان الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري لا يساهم بنسب كبيرة في خلق مناصب الشغل و تقليص البطالة للأسباب التالية:

- إعتماد الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر على العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية منها لسد إحتياجاتها من اليد العاملة على مستوى مشاريعها في الجزائر.
- أن معظم المشاريع التي أطلقتها الجزائر في خضم المخططات التنموية ابتداءا من سنة 2001،كانت موجهة لتطوير البنية التحتية أي انها تختص بدرجة كبيرة بقطاعات الاشغال العمومية،السكن و النقل أي ان مدة تواجد الشركات الاجنبية بالجزائر محددة بتاريخ الانتهاء من المشاريع،مما يعني أن نسبة كبيرة من الوظائف الموفرة على مستوى الشركات الاجنبية هي وظائف مؤقتة.

البطالة.فقد تفاقم الوضع الإجتماعي في هذه البلدان نظرا لإنتشار الوظائف الهشة المتدنية الأجر في القطاع الخاص الرسمي،و صعود القطاع غير الرسمي كرد على فشل الإقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة.و يبدو معبرا جدا أن شرارة الإضطرابات الإجتماعية التي اندلعت في تونس،و انتهت مع انهاير النظام السابق،أطلقتها التضحية العلنية بالنفس من شاب لم يكن عاطلا عن العمل،و لكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي،و الذي كان يتعرض باستمرار الى المضايقات من السلطات المحلية.[1]

في قطاع السياحة،35 في المئة من العاملين فقط لديهم عقد دائم.أما الباقون فهم إما موظفون مؤقتون (53%) او متدربون (12%).في قطاع المنسوجات و الملابس،الذي يعد قطاعا رئيسيا يوفر الوظائف ،ثمة نسبة 44 في المئة من العاملين في وضع غير دائم و 141 في المائة في وضع التدريب (الشكل).45 في المائة فقط من جميع العاملين يتمتعون بعقد عمل دائم.بالإضافة الى حساسية وضعهم.يكسب الموظفون غير الدائمين من 25 الى 40 في المائة اقل مقارنة من الموظفين الدائمين.في كلا القطاعين،يبدو ان القدرة التنافسية لتونس ناجمة الى حد كبير من سوء ظروف العمل و تدني الأجور.

الشكل رقم:33:يوضح حالة الوظائف(الدائمون،و غير الدائمين،و المتدربون) في صناعة النسيج و الملابس الجاهزة و السياحة و المنسوجات في تونس (في المائة)

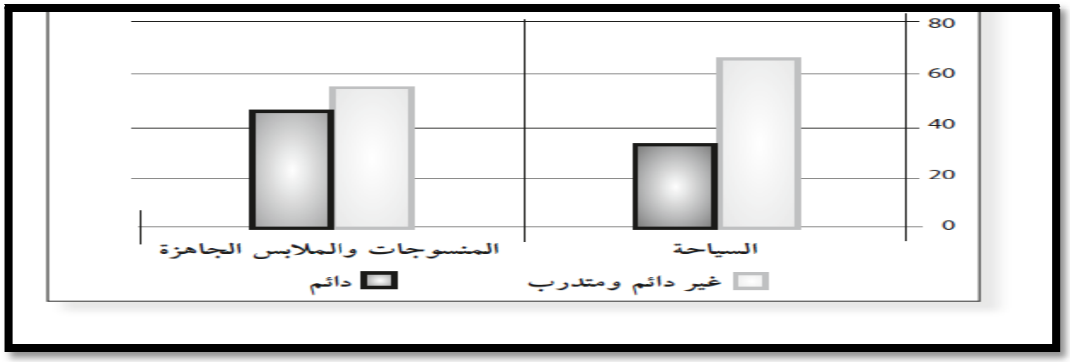

المصدر : الحسن عاشي،"**التحديات الإقتصادية في تونس**"*مرجع سابق*،ص.18.

في الجزائر، شكل القطاع غير الرسمي نسبة 27 في المائة من مجموع العمالة في العام 2007مرتفعا من 20 في المائة في العام 2000.و بما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل.أن حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6 في المائة في العام 2007،مرتفعة من 34.9 في المائة إذا أخذنا في الإعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقا لذلك، فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000–2007 تصل إلى 150

[1] الحسن،عاشي،"**التحديات الإقتصادية في تونس**"*مرجع سابق*،ص.18.

ألف وظيفة جديدة كل عام.أي ما يعادل 45 في المائة من فرص العمل المستحدثة في الجزائر خلال تلك الفترة.[1]

الجدول رقم (12):مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة في الجزائر

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي في مجموع العمالة (النسبة المئوية)	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية[7] (النسبة المئوية)	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	43.0	43.8	42.6

المصدر: الحسن عاشي،"**مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات التوظيف في المغرب العربي**"*مرجع سابق*،ص.10.

في المغرب،شكلت عمالة القطاع غير الرسمي نسبة 37.3 في المئة من إجمالي العمالة غير الزراعية في العام 2007.و قد ازداد عدد الوظائف التي وفرها القطاع غير الرسمي من 1.9 الى 2.22 مليوم خلال الفترة 1999-2007.و بعبارة أخرى،ساهم القطاع غير الرسمي بما يعادل 37.500 فرصة عمل سنويا خلال العقد الماضي.[2]

خلاصة القول:أن المنطقة المغاربية لا تشكو فقط من معدل مرتفع من البطالة و لكن أيضا من هشاشة ما يتوافر من عمل،و كما وصف أحد الباحثين الظاهرة بقولهإ ما يجري في المنطقة العربية هو إستبدال للبطالة بهشاشة العمل".[3]

المطلب الثالث: دور إنتشار الفقر و مشكلة الفوارق المناطقية* في التحولات السياسية الراهنة

كان ينظر إلى النموذج التونسي بإعتباره نجاحاً إقتصادياً، ولكن ما وراء الواجهة، كان يمثّل فشلاً إجتماعياً ذريعاً ومصدراً للإحباط .ففي إستطلاع أجراه معهد غالوب قبل بضعة أشهر من قيام ثورة الياسمين، تبين أن 49 بالمائة من الشباب التونسي يحلمون بالهجرة، في مقابل 37 في المائة في المغرب و 32 في المائة في الجزائر.[4]

إندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد و إنتقالها فيما بعد إلى تالة و القصرين،قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس و صفاقس.تعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ،و الفجوة الكبيرة بين

---

[1] الحسن ،عاشي،"**مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات التوظيف في المغرب العربي**"*مرجع سابق*،ص.10.

[2] المرجع نفسه،ص.11.

[3] منظمة العمل العربية،"**التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية**(مصر:منظمة العمل العربية،2012)،ص.37.

[*] يبرز هذا العامل في الحالة التونسية بشكل بارز و قوي ،صحيح أن كل من الجزائر و المغرب تعانيان من ظاهرتي الفقر و التفاوت في المناطق،إلا أن هذا العامل لم يؤدي إلى قيام الإحتجاجات فيهما،إنما هذا العامل يشكل عامل تفسير في الحالة التونسية التي اندلعت فيها الثورة من المناطق التي تعاني من التهميش و البطالة لهذا ركزنا على تونس فقط.

[4] الحسن ،عاشي،**"التحديات الإقتصادية في تونس"***مرجع سابق*،ص.20.

المركز و الأطراف.فقد تركزت 80% من الإستثمارات الحكومية و الخاصة في المناطق الساحلية الشمالية و الشرقية للبلاد،بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب و الجنوب نفص الإستثمارات و الخدمات و الوظائف.ووصلت معدل البطالة في ولاية سيدي بوزيد الى 30%،مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح بين 13% و 16%،شهدت أيضا تونس إتساعا كبيرا في الفجوة الإقتصادية بين الطبقات الإجتماعية المختلفة،في ظل نمو طبقة رأسمالية إستحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الإقتصادية.

كشفت ثور الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم.يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس،التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي،حيث ارتفع عدد الخريجين من 40 الفا الى 80 ألف خريج خلال السنوات العشر الأخيرة.إلا أن نسبة البطالة إرتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات،حيث وصلت الى 30% ،و توجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية و متطلبات سوق العمل،مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس.[1]

في تونس،لعب التفاوت في مستويات الرفاه بين مناطق البلاد دورا رئيسا في تأجيج الإضطرابات الإجتماعية.و بالتالي قادت المدن الأكثر تضررا،سيدي بوزيد و القصرين و تاهلة في الغرب الأوسط (الوسط الغربي) من البلاد ،الإنتفاضة ضد النظام.[2]

خلال العقدين الماضيين، أظهرت الإحصاءات الرسمية أن معدلات الفقر قد إنخفضت و أن الوضع الإقتصادي العام تحسن.[3] فقد تراجعت معدلات الفقر إلى 15.5 بالمائة سنة 2010 بعدما كانت في حدود 32.4 بالمائة سنة2000. غير أن هذا التحسن يخفي تباين النسب بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي . ولقد كشفت النتائج الأولية للمسح الوطني حول الإنفاق و الإستهلاك و مستوى عيش الأسر لسنة 2010 التي يصدرها المعهد الوطني للإحصاء ,أن نسبة الفقر المدقع في المناطق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربي ,وصلت سنة 2010 إلى 13 مرة مستوى الفقر المدقع في تونس الكبرى أي العاصمة وضواحيها (14.3بالمائة بالوسط الغربي مقابل 1.1 بالمائة بالنسبة لمدينة تونس الكبرى). بينما كانت لا تزيد على 6 مرات سنة 2000.[4]

---

[1] دينا ،شحاتة،مريم وحيد، مخيمر ،***مرجع سابق***،ص.14.

[2] المرجع نفسه،ص.22.

[3] African Development Bank, " **The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects",** Economic Brief , African Development Bank,11/3/2011,p.3, from web cite : htpp://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/North%20Africa%20Quaterly%20Analytical%20Anglais%20ok_North%20Africa%20Quaterly%20Analytical.pdf,In :16/2/2013,at :22 :18.

[4] مُعز ، العبيدي،"تحديات تمويل الإقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي"،المنتدى الإقليمي حول"***إقتصاديات الربيع العربي***"،17-1 ديسمبر 2012، البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية)،متحصل عليه من الموقع:
http://www.arab-api.org/conf_1212/P3.pdf: ،يوم:2013/02/16،الساعة:20:50.

زادت الفجوة في مستويات الفقر في جميع المناطق مقارنة بالعاصمة.الشمال-الغربي-و الوسط الشرقي،اللذان إستفادا من الإستثمارات العامة و كذلك من مشاريع القطاع الخاص في مجال السياحة و الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير،أقرب إلى العاصمة من حيث معدلات الفقر.

و على العكس من ذلك،فإن الجنوب و الوسط الغربي،لا يزالان في وضعية تهميش و حرمان.في الوسط الغربي،كان معدل الفقر أعلى بواقع 14 مرة منه في تونس العاصمة في العام 2004،مقارنة بـ8.5 أضعاف في العام 2000.[1]

ثمة مؤشرات أخرى تؤكد إستمرار وجود فوارق كبيرة بين المناطق الساحلية و الداخلية في البلاد في الإستفادة من البنية التحتية الأساسية،و التعليم و الخدمات الصحية،و فرص العمل.إذ تفتقر المناطق الأكثر حرمانا من البنية التحتية الإقتصادية و الإجتماعية الملائمة،و تعاني من إرتفاع معدلات البطالة.المناطق الثلاث الأوفر حظا-تونس الكبرى،و الوسط،و الشمال-الشرقي-تضم 60في المائة من السكان و نحو 90 في المائة من المؤسسات الإقتصادية.بالمقابل تؤوي المناطق الثلاث الغربية المحرومة-الشمال الغربي،و الوسط الغربي،و الجنوب الغربي 30 في المائة من الشعب التونسي و أقل من 8 في المائة من الشركات.

إن التفاوت المناطقي ليس ناجما فقط عن التباين في الثروات الطبيعية و البشرية بين المناطق،بل هو حصيلة مباشرة أيضا للسياسة العامة.[2]

كمثال فإن الشكل الموالي يوضح نسب الفقر في المناطق التونسية بالمقارنة مع تونس العاصمة 2000 و 2004:

الشكل رقم(34):يوضح نسب الفقر في المناطق التونسية بالمقارنة مع تونس العاصمة 2000 و 2004(في المائة)

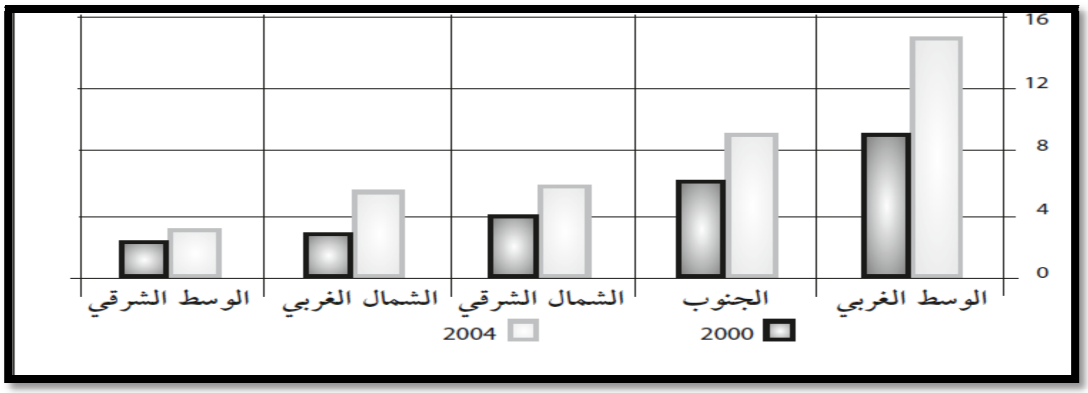

المصدر: الحسن ،عاشي،"**التحديات الإقتصادية في تونس**"*مرجع سابق*،ص.24.

[1] الحسن ،عاشي،"**التحديات الإقتصادية في تونس**"*مرجع سابق*،ص ص.23-24.

[2] المرجع نفسه،ص.24.

كخلاصة ،فإن العوامل الإقتصادية لعبت دورا كبيرا في تفسير و فهم السبب وراء الإحتجاجات التي عرفتها المنطقة، ففي ظل بيئة تتسم بالإختلال الداخلي التي تعكسه فشل السياسات التنموية المغاربية في تحقيق التنمية و خفض معدلات البطالة(تونس و المغرب)،و الإضطراب و اللإستقرار الخارجي الذي ما مازال يعاني منه الإقتصاد العالمي من أثر الأزمة المالية العالمية التي مازالت تؤثر على النمو العالمي و على إستقرار أسعار المواد الأولية و الغذائية(الجزائر).كل هذه العوامل الإقتصادية اتحدت معا لتهيئ الأرضية المناسبة لقيام مثل هذه التحولات التي تعرفها المنطقة حاليا.

المبحث الثالث:

دور العامل الإقتصادي في التدخل الأجنبي في ليبيا (دور النفط الليبي)

لا تنفصل السياسة عن الإقتصاد،و تلك قاعدة أزلية تدفعنا بإستمرار و نحن ندرس الأحداث و المتغيرات الدولية إلى البحث عن الدوافع الأساسية التي تحرك الأطراف المشاركين في صناعة الأحداث،و من ثم وضع أصابعنا على المصالح المادية التي تختفي وراء التصرفات و الحركات على المستويين السياسي و الإعلامي.و يستهدف بحثنا التركيز و إبراز دوافع دول حلف الناتو ،من التدخل في ليبيا و الذي هو حسب رأينا دافع إقتصادي (الحفاظ على إمدادات النفط الليبي).

المطلب الأول:إمكانات ليبيا النفطية

لعب النفط دورا حاسما في تحديد موقع ليبيا في إستراتيجيات القوى الدولية الكبرى كثيرا ما إرتبطت سياسات هذه الدول بمصادر النفط و الغاز الليبي بدا واضحا بشكل خاص منذ منتصف سبعينات القرن الماضي و ثورة البترول كما كان هذا التأثير واضحا سواء في سياسة فرض العقوبات على نظام القذافي أو في السعي الدولي المحموم إلى إعادة تأهيله ليصبح شريكا يمكن أن تبرم معه الصفقات. على أية حال لا يمكن لأي محلل أن يتجاهل حقيقة كون قدرات و موارد ليبيا من الطاقة مثلت و ستمثل عنصرا دائم التأثير،و لا يمكن التغاضي عن هذا التأثير الذي لعب دورا لا يمكن تجاهله أيضا في المواقف الدولية الكبرى ضد نظام القذافي.[1]

بناء على ذلك،تعد ليبيا من أحد أهم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ،إذ تنتج 1.6 مليون برميل يوميا، وتحتل المركز الـ17 بين أكبر منتجي النفط في العالم وهي ثالث أكبر بلد منتج في أفريقي و خامس بلد عربي مثلما يوضحه الشكل:

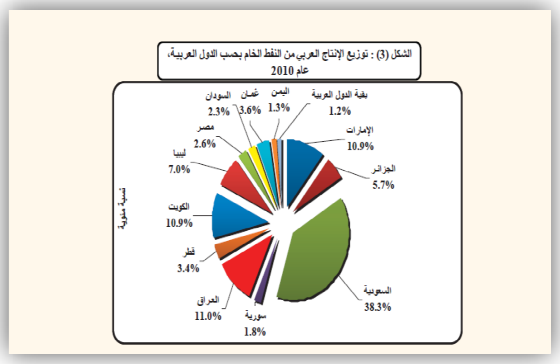

المصدر:المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار و التجارة، "**الواقع و الآفاق المستقبلية للنفط و الغاز بالقارة** الإفريقية ،ليبيا، 26/25 سبتمبر 2010،ص.14-15.

[1] يوسف ، الصواني ***ليبيا المعاصرة:قضايا و تحديات*** (طرابلس :المركز العالمي،2006)،ص.ص-33-38.

كما تحوز ليبيا أيضا على أكبر إحتياطيات من النفط الخام في القارة الأفريقية ،إذ يتواجد 90% من المخزون الإفريقي في خمس دول و هي ليبيا و نيجيريا و انجولا و الجزائر و السودان و تعتبر ليبيا أكثر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل 35% من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط: [1]

الشكل 36: يوضح توزيع احتياطات النفط الخام في القارة الإفريقية

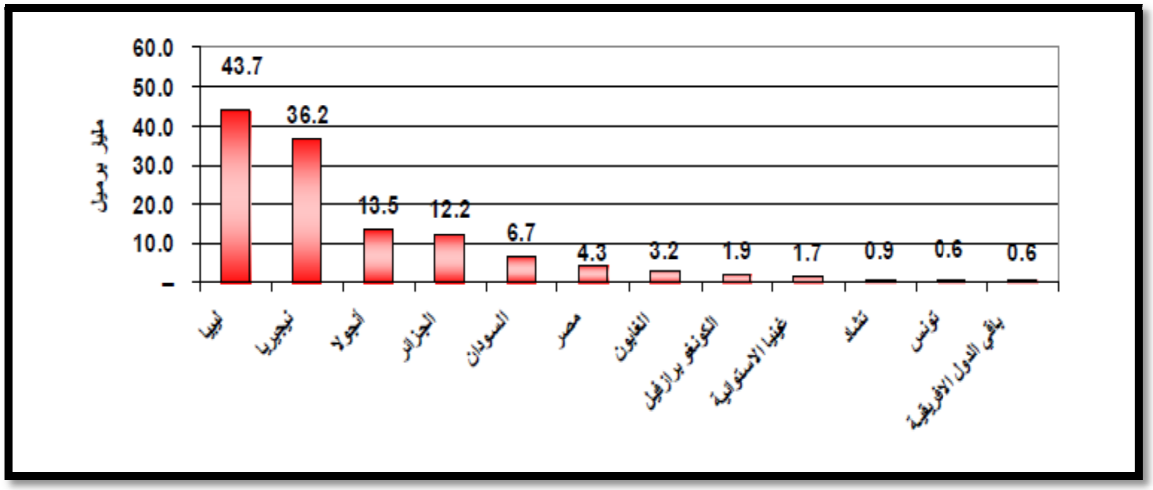

المصدر:المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار و التجارة، ***مرجع سابق***، ص.14-15.

كما تصدر ليبيا كميات من النفط تفوق ما تستورده. ويقدر إستهلاكها المحلي بنحو 270 ألف برميل يوميا فقط. و يتجه أكثر من 80 في المائة من صادرات النفط الخام الليبية إلى أوروبا، بينما يتجه نحو 13 في المائة شرقا عبر قناة السويس إلى آسيا. ويتجه حوالي 32 في المائة من النفط الليبي لإيطاليا و14 في المائة لألمانيا و10 في المائة للصين وفرنسا و5 في المائة للولايات المتحدة.[2]

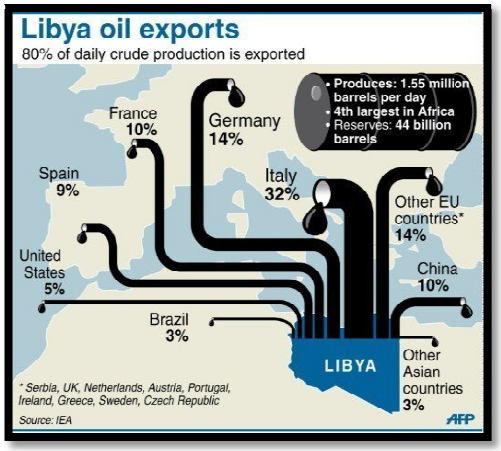

نتيجة للإضطرابات الحالية التي تعرفها ليبيا،توقف إنتاج 100 ألف برميل يوميا على الأقل أي ستة في المائة من إجمالي إنتاج ليبيا. فنتيجة لهذه الأحداث الأخيرة، هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل في يوليو 2011 مثلما يوضحه المنحى البياني التالي:

---

[1] المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار و التجارة، ***مرجع سابق***،ص.14-15.

[2] جريدة الشرق الأوسط،**"حقائق عن إنتاج النفط في ليبيا وصادراتها وزبائنها"**،*الشرق الأوسط*،العدد 11776،2011/02/24،متحصل عليه من الموقع :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=609643&issueno=11776#.URaIoZuSAws،بتاريخ:2013/02/12، على الساعة:16:00.

شكل رقم(37): يوضح انهيار أسعار النفط

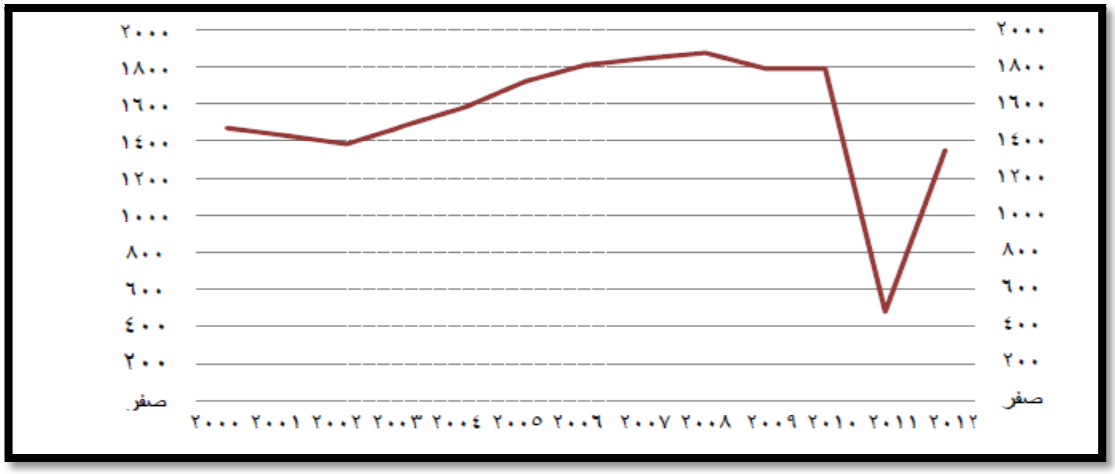

المصدر: رالف شامي و آخرون،**ليبيا بعد الثورة :التحديات و الفرص**، ص.3

إذن أدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية ما أدى إلى إرتفاع في أسعار النفط و هو ما يمثل تهديد للمصالح الغربية مثلما يوضحه الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (38):يوضح إرتفاع أسعار النفط نتيجة الإضطرابات في ليبيا

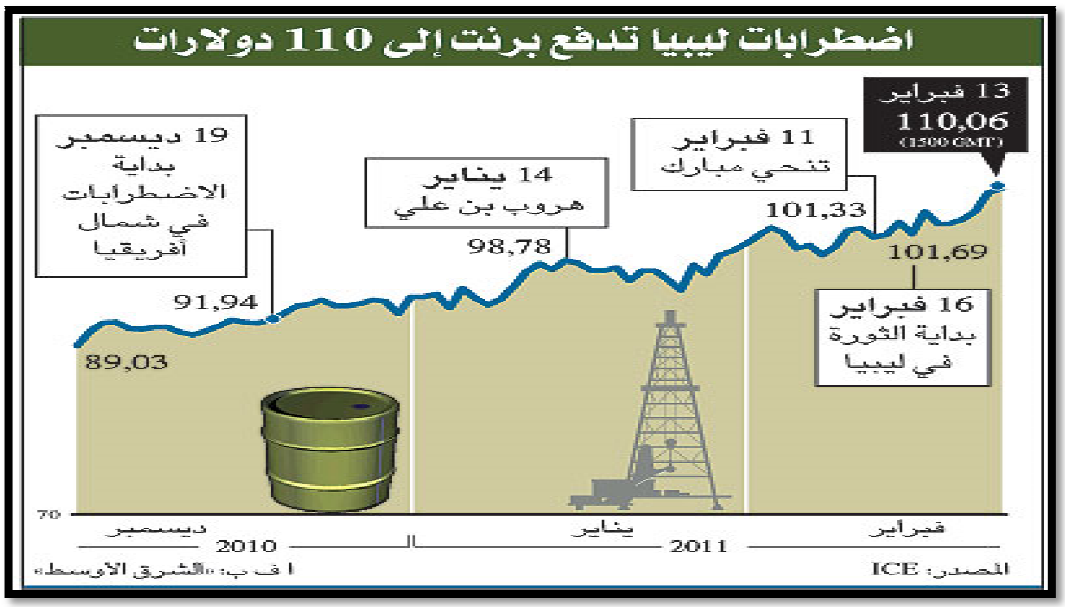

المصدر: جريدة الشرق الأوسط**مرجع سابق.**

[1] رالف شامي و آخرون،**"ليبيا بعد الثورة :التحديات و الفرص"**،*الشرق الأوسط*،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2012،ص.7 متحصل عليه من الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf ،يوم:2013/02/14،الساعة:19:26.

المطلب الثاني:خصائص النفط الليبي

يحتل النفط في وقتنا الحاضر مكان الصدارة بين الموارد الإستراتيجية في العالم كله،فهو مصدر الطاقة الأول و الأهم بالنسبة لعجلة الإقتصاد العالمي،و القوات المسلحة بمختلف قطاعاتها،وسائل النقل البحرية و البرية و الجوية.

إذا كان النفط بصورة عامة يتمتع بهذه الميزة الإستراتيجية المهمة كما رأينا، فإن النفط العربي و من بينه النفط الليبي يتميز بخصائص إستراتيجية إضافية جعلت منه محط أنظار دول العالم أجمع.و تتمثل هذه الخصائص في المزايا الطبيعية و الإقتصادية التي ينفرد بها النفط العربي و تتمثل:[1]

أولا:خلو الأرض العربية من الزلازل و الهزات الأرضية

إن الأرض العربية سليمة في تكوينها الجيولوجي و تكاد تخلو من الزلازل و الهزات الأرضية التي غالبا ما تصيب العديد من مناطق العالم.و لعل هذه الميزة هي التي صانت حقول النفط العربية من التفسخات و ساعدت على تخزين كميات النفط الهائلة فيها،و أتاحت إمكانات الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد،و اندفاع النفط من جوف الأرض دون حاجة إلى ضخ.

ثانيا:غزارة الآبار العربية و قلة عمقها

إن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض و لا تحتاج إلى حفر عميق،إذ يتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف و ستة آلاف قدم،و نادرا ما يصل إلى العشرة آلاف.و تتميز آبار النفط العربية بإنتاجيتها المرتفعة جدا.و تجدر الملاحظة أخيرا إلى أن نسبة الآبار الجافة في الوطن العربي قليلة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى من العالم.فكلما حفرنا في المنطقة العربية عشرين بئرا نجد واحدة جافة، بينما العكس يحدث في الولايات المتحدة.[2]

ثالثا:الموقع الجغرافي للأقطار العربية المنتجة للنفط:

إن ما يميز النفط العربي من الناحية الجغرافية و جوده في أقطار تقع في وسط اكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان شرقا و الدول الأوربية و الأمريكية غربا).و معظم آبار النفط العربية موجودة في الصحاري الخالية من العوائق الطبيعية،و القريبة من السواحل البحرية .و حتى الآبار التي تبعد عن البحر تبقى قريبة من أسواق الاستهلاك العالمية.و تبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله و توزيعه في مناطق استهلاكه،سواء عبر الطرق البحرية كمضيق هرمز و باب المندب ،أو

---

[1] حافظ ، برجاس، ***الصراع الدولي على النفط العربي***(بيروت:بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام،2000)،ص.195.

[2] المرجع نفسه، ص.164

بواسطة شبكة الأنابيب البرية.و هذه الميزة من شانها تخفيض كلفة النقل،فالمسافة مثلا بين السواحل الجزائرية والليبية و أوربا،أو بين صيدا أو طرابلس و مرسيليا لا تقارن بالمسافة بين موانئ فنزويلا و كموانئ أوربا.[1]

رابعا:نوعية النفط العربي:

يعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط لخلوه نسبيا من مادتي الرصاص و الكبريت اللتين تتركان آثارا سلبية على معدات التصفية و أجهزة التكرير كما تؤديان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات و الوقود المنزلي،إلى جانب تلوث البيئة،و الزيادة في الكلفة الرأسمالية التي تفرضها عملية التخلص من هذه الشوائب.و مع وجود اختلافات في نوعية النفط العربي،فان الصفة العامة التي يتميز بها هذا النفط هي الجودة،أي إنخفاض نسبة الكبريت و الرصاص فيه،و خاصة النفط الليبي النقي الذي يكاد يخلو من الكبريت كما أن قرب ليبيا من أوربا ووجود الأنابيب المتصلة بناقلات النفط الراسية في الموانئ الليبية يعزز مزايا النفط الليبي في الأسواق العالمية، فنوعية النفط الليبي تجعله سلعة عالمية متميزة.[2]

المطلب الثالث:خلفية و أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا

منذ نشأة حلف الناتو و حتى الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص علي أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، الأول: إن التدخل ما قبل إنتهاء الحرب الباردة ظل محددا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، والثاني: هو إرتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه علي أحد أعضاء الحلف.[3]

إلا أن التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينيات وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، مثلت تحديا لحلف الناتو، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلا من الاكتفاء بمراقبتها. من ناحية أخري، فقد سعي حلف الناتو لإنتهاج إستراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط. إذ شهدت قمة الحلف في روما، عقب انتهاء هذه الحرب، التوصية بصياغة إستراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين علي الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة، انطلاقا من أن تحقيق الاستقرار والأمن علي الحدود الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمرا مهما لأمن الناتو.

لكن قبل التطرق إلى التدخل الدولي في ليبيا جراء الأزمة الليبية الراهنة، نشير إلى أن هذا التدخل ليس هو الأول من نوعه الذي عرفته ليبيا و المنطقة العربية،فقد عرفت ليبيا في الثمانينات فرض حصار

---

[1] المرجع نفسه،ص.165

[2] هنري ،حبيب ***ليبيا بين الماضي و الحاضر***، [تر:شاكر إبراهيم](ليبيا:منشورات المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و العلن و المطابع،1981) ،ص.308.

[3] أشرف محمد، كشك،" **حلف الناتو:من "الشراكة الجديدة "إلي التدخل في الأزمات العربية**"*مجلة السياسة الدولية*،السنة.47،العدد.185،(جويلية 2011)،ص.26.

جوي جراء أزمة لوكربي.[*]و التي يعتبرها الباحث **جلال وناس** لعبة سياسية جديدة تدخل في إطار الصراع العربي الأمريكي القائم منذ عشرات السنين.فليبيا بثروتها النفطية الهائلة و إتجاهها السياسي القومي تقع في عمق مناطق النفوذ الأمريكي الخارجي.من هنا دأبت الولايات المتحدة على ممارسة جميع أنواع الإستفزازات مرورا بالردع العسكري و الإقتصادي لتحجيم الدور الليبي في المنطقة العربية من ناحية و ضمان تدفق النفط الليبي للدول الغربية من ناحية أخرى.[1] فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى السيطرة التامة على المقدرات النفطية الهائلة لهذه البلاد و السعي إلى إيجاد صيغة نظام داخلي تابع،و ذلك على النحو الجاري في منطقة الخليج العربي و التي تدخل في سياق الإستراتيجية الأمريكية القائمة على فكرة حماية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة و حلفائها و الحفاظ عليه دون أدنى مراعاة لمصالح وحقوق الدول العربية.[2]

إن فكرة الوصول الأمريكي العسكري إلى مناطق النفط في الخليج العربي هي هدف استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه لحماية مصالحها النفطية و الإقتصادية من أي تهديد.و جاءت حرب أكتوبر و الحظر النفطي – الذي أدى إلى زعزعة إقتصاديات الدول الصناعية نتيجة الحظر الذي مارسته البلدان العربية سنة 1973،فلم يكن حظر النفط و تخفيض إنتاجه العامل الوحيد الذي أدى إلى ذلك،بل إن الإرتفاع الجنوني للأسعار زاد من تفاقم المشاكل و الصعوبات الإقتصادية في وجه الدول المستهلكة–[3] ليساهما في إسراع الإدارة الأمريكية إلى وضع مخططات التدخل العسكري المباشر بغية الإطاحة بسلاح النفط إسقاطه و الحؤول دون استخدامه ثانية من قبل الدول العربية المنتجة.و لم تقتصر هذه الخطط على المسؤولين الرسميين بل تعدتها إلى الباحثين و المحللين من أمثال روبرت تاكر (Robert Tucker) الذي أعد دراسة نشرتها مجلة كومنتري اليهودية في جانفي 1975 دعا فيها الولايات المتحدة إلى إحتلال حقول النفط العربية بالقوة العسكرية.[4]

---

[*] في الواحد والعشرين من شهر يناير لعام 1988, انفجرت طائرة الركاب التابعة لشركة الخطوط الجوية "بان أمريكان" في رحلة لها بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في أجواء بلدة "لوكربي" الإسكتلندية مما أسفر عن مصرع 259 راكبا من بينهم طاقم الطائرة بالإضافة إلى 11 ضحية من بلدة "لوكربي", وفي سنة 1989 تعرضت طائرة فرنسية تابعة لشركة الخطوط الجوية (U.T.A) لانفجار فوق صحراء، النيجر, وبعد مرور أكثر من سنتين على الحادثين, تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمذكرة إلى الحكومة الليبية تدعوها فيها إلى تسليم مواطنين ليبيين متهمين بالتورط في حادث الطائرة الأمريكية, غير أن الجماهيرية رفضت ذلك, مما كان وراء بروز أزمة "لوكربي" التي غطت بتصاعدها على قضية الطائرة الفرنسية. وقد تدخل المجلس كطرف فاعل في إدارة هذه الأزمة و اصدر المجلس القرار رقم 748 بتاريخ 13 مارس من سنة 1992 و الذي فرض على ليبيا جملة من العقوبات والتدابير التي تتمثل في: حظر جوي, عقوبات عسكرية و دبلوماسية, تضييق الخناق على تحركات المواطنين الليبيين المتورطين في أنشطة إرهابية في الخارج.

لمزيد من التفاصيل يمكنكم الرجوع إلى:إدريس لكريني ، "**إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينيات: أزمة لوكربي نموذجا**"،*الحوار المتمدن*،العدد: 1588 ،2006/06/21.متحصل عليه من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68022،يوم:2013/02/15،الساعة:10:07.

[1] جلال، وناس،***الصراع العربي الأمريكي من خلال ازمة لوكربي***(تونس:نقوش عربية،2008)،ص.15.

[2] مها محمد ، الشبوكي،***إشكالية قضية لوكربي أمام مجلس الأمن***(الجماهيرية الليبية:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،2000)،ص.28.

[3] حافظ ،برجاس،**مرجع سابق**،ص.254.

[4] محمد ،الرميحي،***النفط و العلاقات الدولية:وجهة نظر عربية***(الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1982).ص.44

بعد إنتهاء حرب أكتوبر ،و بالتحديد في النصف الثاني من عهد السبعينات،شهدت منطقة الخليج و جوارها أحداثا فاجأت الولايات المتحدة بأخطارها على امن الإمدادات النفطية للغرب.و قد صنفت هذه الأخطار من وجهة النظر الأمريكية بأخطار ناجمة عن أحداث داخلية[*] و أخرى مصدرها التدخلات و التهديدات الخارجية.[1]

شعرت الولايات المتحدة بعد أحداث 1979 أن مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي أصبحت مهددة بالأخطار،و أن إستراتيجيتها التي ارتكزت على حلفائها المحليين قد فشلت بعد سقوط شاه إيران،أهم دعائم هذه الإستراتيجية. و هكذا أصبح النفط و طرق نقله مهددة بالأخطار من جوانب متعددة:الخطر السوفياتي الذي اقترب من الحول النفطية و بات يهدد أهم معابر نط الخليج كمضيق هرمز و باب المندب و قناة السويس و غيرها من خطوط الناقلات.ثم خطر النظام الإيراني الجديد الذي ناصب الولايات المتحدة العداء و قطع نفطه عنها،و أخيرا خطر تفاقم الصراع العربي–الإسرائيلي و احتمال حظر نفطي جديد تتخذه الدول المنتجة بسبب الضغوط التي يمكن أن تتعرض ها من قبل الفلسطينيين و الإيرانيين المنتشرين في أقطار الخليج إن لم نقل قيامهم أعمال تخريبية ضد المنشات النفطية.

في ضوء هذه المتغيرات و ما تبعها من اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول 1980، عاد التفكير السياسي الأمريكي إلى فكرة التدخل العسكري المباشر و الغزو العراقي للكويت عام 1990 قاد إلى حرب الخليج 1991 و التي أثارت جدلا عنيفا حول"الحرب من اجل النفط".و يؤكد البعض أن الحرب على العراق عام 2003 و استمرار التواجد الأمريكي فيه هو أيضا بسبب النفط.

و في السياق ذاته،تدخل الحلف في ليبيا بعد حصوله على المرجعية القانونية و الشرعية[**] اللازمة التي تخوله حق التدخل و التي تتمثل في صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و القرار 1973، الذي تم تمريره في 17 مارس، 2011، يخول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة "لإتخاذ جميع التدابير اللازمة . . . لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين "في ليبيا من خلال إنشاء منطقة حظر جوي وفرض حظر على الأسلحة ضد نظام العقيد معمر القذافي. واقر القرار بأن "المسؤولية عن الحماية"، تقع على عاتق المجتمع الدولي و تتمثل في "المساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي،

---

[*] تمثلت هذه الأخطار في المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في أقطار الخليج و غيرها من الأقطار العربية،و في المنازعات الحدودية بين تلك الدول كالنزاع بين العراق و ايران حول شط العرب،و النزاع العراقي–الكويتي حول سيادة الكويت،و الخلاف بين البحرين و قطر حول ملكية الجزر المجاورة،ثم الخلاف السعودي –اليمني و غيرها من النزاعات المحلية التي من شانها ان تهدد استمرار تدفق النفط من الخليج.

[1] حافظ برجاس***مرجع سابق***،ص.273.

[**] في الحالة الليبية،قام مجلس الأمن بسد الفجوة بين ما يسمى الشرعية (مبررا أخلاقيا) والقانونية (المخولة قانونيا) للتدخل .التي طرحت بقوة في الحالة الكوسوفية،فلجنة كوسوفو التي تشكل مجموعة من الخبراء المستقلين برئاسة الجنوب الإفريقي القاضي ريتشارد غولدستون (Richard Gold stone)، أول من عرف هذا الانقسام في عام 1999 أثناء التحقيق في تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو. في تلك الحالة اعتبرت إجراءات الناتو "غير قانونية ولكن شرعية"، بمعنى، أن تدخله كان شرعي لحماية المدنيين الذين كانوا يتعرضون لعملية تطهير عرقي من طرف سلوبودان ميلوسيفتيش ولكنه كان غير قانوني بسبب الفيتو الصيني الروسي .

والجرائم ضد الإنسانية".[1] فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف.[2]

تعود أسباب تدخله في التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه و التي أعلن عنها الحلف فبالإضافة إلى الدولة الفاشلة و مخاطرها،الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية و تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي ،فإن السبب الأساسي لتدخله في الأزمة الليبية و عدم تدخله في تونس و مصر أو سوريا حاليا هو"تهديدات أمن الطاقة" أو" النفط الليبي".

فقد بدأ الإهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا 2006 وبوخارست 2008، عندما تضمن البيان الختامي ما مؤداه أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بإنقطاع إمدادات الموارد الحيوية، مما يتطلب التعاون بين الناتو والمنظمات المعنية للحفاظ علي ذلك المورد الحيوي. بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006 "**إن الناتو سوف يبحث إستخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة**"،[3] بما يعني أن الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، إنطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء علي صعيد الإحتياطيات أو الإنتاج.

نستنتج مما سبق أن تهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول إختبار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت 110 دولارات للبرميل إبان الأزمة، قد عد تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما إستدعى تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة فحتى بريطانيا التي ليس لها مصالح حيوية في ليبيا إقتنعت بأنها لا بد لها تقديم الدعم و المساعدة للحلف بغية تفادي الإنعكاسات السلبية التي ستنتج عن الصراع في حال تفاقمهم و في حال عدم تدخل الحلف لإنهاء الصراع و حسمه و من بين هذه النتائج توليد اللأمن في أسواق الطاقة في ظل الضعف الاقتصادي الحالي الذي يعاني منه النظام الإقتصادي الدولي.[4]

هذا ما أكده الخبير في الشؤون الليبية "**ألفريد هاكينسبيرغر**"، حينما قال أن "دول حلف شمال الأطلسي لم تشن حملتها على ليبيا من أجل نقل البلاد إلى الديمقراطية، وإنما من أجل مصالحها المتمثلة

---

[1] Michael W. Doyle, **"The Folly of Protection Is Intervention Against Qaddafi's Regime Legal and Legitimate "?,** *Foreign affairs*, March 20, 2011.From Website: http://www.foreignaffairs.com/articles/67666/michael-w-doyle/the-folly-of-protection, In:12/02/2013,at:14:11.

[2] Isabelle ,François, **"NATO and the Arab Spring",** Transatlantic current No. 1, **C**enter for Transatlantic Security Studies October 2011 ,p1. From Website : http://www.ndu.edu/inss/docuploaded/Transatlantic%20Current%201.pdf,In:12/01/2013,at:12:01.

[3] أشرف محمد، كشك ،***مرجع سابق***،ص.26.

[4] Shashank, Joshi, *"Six Lessons from Libya"*,In : Conservative Middle East Council, **The Arab Spring: Implications for British Policy**(London : Conservative Middle East Council ,2011),p.19.

بالسيطرة على الموارد النفطية، ومن أجل النفوذ والسلطان".[1] وهو ما أكدت عليه السياسة الخارجية التركية التي رفضت التدخل في ليبيا و أكدت إن الهدف من التدخل هو الاستيلاء على النفط الليبي و فرض السيطرة.[2]

[1] شيماء ، نعمان ،**" ليبيا والناتو ... وحسابات المكسب والخسارة"**،مركز التأصيل للدراسات و البحوث،متحصل عليه من الموقع: http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=1248&mot=1 ،تم الإطلاع عليه يوم:2013/02/14،الساعة:16:10.

[2] Shashank, Joshi, ***Op.Cit,*** p.18.

حاولنا في هذا الفصل معالجة دور العوامل الاقتصادية الداخلية للبلدان المغاربية في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية و توصلنا الى:

ان هذه العوامل تعتبر اساسية في فهم ما حدث من تحولات مستجدة عل الساحة المغاربية،فالتركيز على هذه العوامل مكننا من اكتشاف ان نسب البطالة المرتفعة لاسيما بين الشباب المتعلم تعليما عاليا كانت السبب المباشر وراء خروج الشباب للشارع و انفجار الاوضاع في البلدان المغاربية،كما ان انتشار الفقر و الفوارق المناطقية لعب دور اساسي في انفجار الاوضاع لاسيما تونس.

اما في ليبيا فيظهر تأثير العوامل الإقتصادية بشكل مختلف عن بقية البلدان المغاربية الاخرى،حيث ان هذه العوامل كانت السبب المباشر وراء التدخل الاجنبي بقياة الحلف الاطلسي بسبب ثروات ليبيا النفطية.

خاتمة

خاتمة:

ركزت هذه الدراسة هدفها على محاولة معالجة و تحليل الدور الذي لعبه الوضع الإقتصادي للبلدان المغاربية في تأزم الأوضاع و إنفجارها و التي كانت نتيجتها التحولات السياسية الحالية التي تعرفها المنطقة المغاربية منذ نهاية العام 2010،أي أننا حاولنا فيه فهم ما حدث في هذه البلدان من منظور إقتصادي و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

– بخصوص ظاهرة التحولات السياسية التي عرفتها البلدان المغاربية، فهي تحولات جديدة عرفتها البلدان المغاربية في سنة 2011،صحيح أنه من السابق لأوانه الحكم عليها بأنها سوف تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي من عدمه ،إلا أنها تختلف عن التحولات التي سبقتها،في كونها تحولات جاءت بفعل تأثير عوامل داخلية بحتة تمثلت في انتشار نسب البطالة التي تميزت بارتفاع نسبها لاسيما بين الشباب المتعلم تعليما عالياً،و هشاشة ما يتوفر من عمل و تدني الأجور،بالإضافة و انتشار الفوارق المناطقية بين الشمال و الجنوب.

إن محاولة تحديد أهم العوامل الإقتصادية التي يمكن أن تساعدنا على فهم الأحداث و التطورات الأخيرة بالمنطقة المغاربية،أدى بنا في النهاية إلى تقسيم هذه العوامل الإقتصادية إلى قسمين:

عوامل إقتصادية خارجية،و التي و إن لم تؤثر بشكل مباشر في التحولات، إلا أنها هيأت لها الظروف المواتية ، فالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي استمرت تداعياتها إلى سنوات لاحقة أثرت في المؤشرات الماكرو الاقتصادية للبلدان المغاربية،و تداعيات أزمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية أثرت هي الأخرى بشكل أساسي في أسعار المواد الغذائية لشعوب البلدان المغاربية و هذا ما كان احد الأسباب المباشرة لخروج الشعب الجزائري إلى الشارع للمطالبة بتخفيض الأسعار مما اضطر هذه الحكومات إلى التدخل من خلال دعم هذه السلع .أما ثالث عامل اقتصادي خارجي،فلم يكون سوى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و التي أثرت على بلدان المغربي العربي بحكم الروابط الإقتصادية بين المنطقتين مما انعكس على تقلص حجم التبادل التجاري و انخفاض الطلب على الصادرات المغاربية و انخفاض حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تقلص تحويلات المهاجرين.

أما العوامل الإقتصادية الداخلية و التي أثرت تأثيرا مباشرا في قيام الإحتجاجات و الإنتفاضات،فإننا توصلنا إلى تحديد ثلاث عوامل رئيسية،أهمها إنتشار ظاهرة البطالة بشكل مطرد لاسيما بين الشباب المتعلم تعليما عاليا،حيث أصبحت لدينا علاقة طردية بين كلا المتغيرين،فكلما زاد المستوى التعليمي،كلما رافقه زيادة في حجم البطالة.و المفارقة المثيرة للإهتمام ،هو أنه حتى مع ما يتوفر من عمل فإنه يتسم بالهشاشة و تدني الأجور.و مما زاد من تفاقم المشكل هو فشل السياسات التنموية في تحقيق التوازن بين المناطق،مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفوارق المناطقية التي جعلت أهل الجنوب يحسون بالتهميش مما أدى بهم إلى الإنتفاضة.

خاتمة:

– أن فشل السياسات التنموية الداخلية التي إتبعتها الحكومات المغاربية،و التي أدت في النهاية إلى إرتفاع معدلات البطالة لاسيما بين الشباب المتعلمين تعليما عاليا،و إنتشار الوظائف الهشة و المتدنية الأجور و إنتشار الفقر و التفاوت المناطقي لاسيما في تونس.كل هذه العوامل أدت في الأخير بالشباب إلى الخروج إلى الشارع و المطالبة بتحسين الأوضاع و الحفاظ على الكرامة الإنسانية. إلا أن تعامل الأنظمة السياسية مع هذه الإحتجاجات بعنف هو ما حول مسار هذه الإحتجاجات من المطالبة بتحسين الأوضاع إلى المطالبة بإسقاط النظام (تونس ،ليبيا).

إذا كانت معدلات البطالة المرتفعة و إنتشار الفقر و التفاوت المناطقي كانت وراء إنفجار الأوضاع في كل من تونس ،الجزائر و المغرب،فإن العامل الإقتصادي لعب دور مختلف في ليبيا،و ذلك من خلال تدخل حلف الناتو في الشؤون الداخلية لليبيا بسبب مواردها الطاقوية و بسبب تهديد الإضطرابات التي تشهدها ليبيا للإمدادات النفط حيث شهدت أسعار هذه الأخير إرتفاعا ملحوظا.

انطلاقا من تفاعل العوامل الإقتصادية الخارجية و الداخلية ،يمكن فهم التحولات التي شهدتها هذه البلدان،إلا أن العامل الإقتصادي وحده غير كاف لتفسير و فهم كل ما حدث في هذه البلدان،لهذا نحن بحاجة إلى مقاربة متعددة المتغيرات يساهم كل بعد فيها بتفسير جانب معين من التحولات.

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية

I. الكتب:

1. أبو طالب،حمود،***ساحات 2011 :أخيرا ...الشعب يريد***(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011).
2. بخوش،مصطفى،،***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات و الأهداف***(القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2006).
3. بدر ،أحمد ،، ***الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة*** (القاهرة: دار قوباء للطباعة والتوزيع،1998).
4. براهيمي،عبد الحميد ،***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1996).
5. برجاس ،حافظ،،***الصراع الدولي على النفط العربي***(بيروت:بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام،2000).
6. بلطاس،عبد القادر،،***تداعيات الأزمة المالية العالمية:أزمة sub-prime***((د.م.ن)،ليجاند،2009).
7. الجزائري ،محمد بن عبد الكريم ،***الديمقراطية و العلمانية في ميزان الاسلام***(الجزائر :مطبعة زاعياش،(د.س.ن).
8. جندلي ،عبد الناصر،***التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة*** (الجزائر:دار قانة للنشر و التجليد،2010).
9. جيمس، دورتي & روبرت ، بلستغراف،***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***،تر:وليد عبد الحي (الكويت:كاضمة للنشر ،1985).
10. حبيب ،هنري، ***ليبيا بين الماضي و الحاضر***، تر:شاكر إبراهيم(ليبيا:منشورات المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و العلن و المطابع،1981).
11. رفعت،محمد عبد الوهاب، ***النظم السياسية***(الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية،1993).
12. الرميحي ،محمد،***النفط و العلاقات الدولية:وجهة نظر عربية***(الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1982).
13. روسو ، جون جاك ، ***في العقد الإجتماعي او مبادئ القانون السياسي***،تر:عبد العزيز لبيب(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2011).
14. سامح ،نجيب، ***الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع***(مصر: مركز الدراسات الإشتراكية ،2008).
15. الصواني،يوسف ،***ليبيا المعاصرة:قضايا و تحديات***(طرابلس :المركز العالمي،2006).
16. غضبان ،مبروك ، ***المدخل إلى العلاقات الدولية***(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007).
17. غلبين ،روبرت ، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***،تر: مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة،:مركز الخليج للأبحاث،2004).
18. غليون ،برهان، ***بيان من أجل الديمقراطية*** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2006).
19. لوبون ،غوستاف،***روح الثورات و الثورة الفرنسية***،تر:عادل زعيتر(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،2012).

20. محمد ،علي عبد المعطي & محمد ،علي محمد، ***السياسة بين النظرية و التطبيق***(القاهرة:دار الجامعات المصرية،1976).

21. هوريو ،أندريه ، ***القانون الدستوري والمؤسسات السياسية***، جـ.1(بيروت : الأهلية , 1977).

22. ولد أباه ،السيد ، ***الثورات العربية الجديدة:المسار و المصير.. يوميات من مشهد متواصل***(لبنان:جداول للنشر و التوزيع،2011).

23. وناس ،جلال،**الصراع العربي الأمريكي من خلال أزمة لوكربي**(تونس:نقوش عربية،1999).

II. الدوريات:

1. أبو القاسم ،مصطفى عبد الله ،،"**انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا:مسار التحول الديمقراطي**"،*المستقبل العربي*،السنة.35،العدد،406،(ديسمبر 2012).

2. أبو غزالة،إمحمد & الفحل،حسين ،"**الصادرات النفطية و علاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة 1995-2008)**"،*مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات*،العدد السابع و العشرون،(حزيران 2012).

3. أحمد ،إيمان عبد الحليم،" **أزمات متصاعدة:مأزق المرحلة الانتقالية في تونس**"،*السياسة الدولية*،السنة.49، العدد، 191،(جانفي 2013).

4. امنينة،عبير ابراهيم،"**الدين و الدولة في ليبيا اليوم**"، *المستقبل العربي*،السنة.35،العدد.407،(جانفي 2013).

5. بخوش،مصطفى ،"**مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**"،*مجلة العلوم الإنسانية*،العدد الثالث،(اكتوبر 2002).

6. بن يونس ،كمال،"**التهميش الشامل**":**عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**"،*السياسة الدولية*، السنة.46،العدد.184،(افريل 2011).

7. حاكمي، بوحفص،"**الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**"،*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*،العدد السابع،(2007).

8. حسينة/ل،"**ارتفاع أسعار السكر والزيت والقهوة ,اتحاد التجار يدعو إلى تسقيف الأسعار**"،*المساء*،العدد. 4221 ،(2011/1/4).

9. الحمزاوي ،زين العابدين ،"**الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**" ، *المجلة العربية للعلوم السياسية* ، العدد 16،(2007).

10. حنفي ،خالد علي،" **سقوط "الجماهيرية..من يحكم ليبيا بعد القذافى؟**"،*السياسة الدولية*،السنة.46، العدد.186،(أكتوبر 2011).

11. -،(-)،"**تقديم**"،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011).

12. خطاب رئيس الجمهورية 15 /افريل 2011، *الشعب*، العدد:15468،(السبت 17/ابريل 2011).

13. رجائي ،حنان عبد اللطيف ،"**أزمة تهدد العالم:ارتفاع أسعار الغذاء و تأثيراته في المنطقة العربي**"،*السياسة الدولية*،السنة.46،العدد.184،(افريل 2011).

14. رقايقية ،فاطمة الزهراء،"**أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها**"،*مجلة المستقبل العربي*،السنة.35،العدد 408،(مارس 2013).

قائمة المراجع:

15. السعد ،عبد الأمير،"**قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية**"،*مجلة بحوث اقتصادية* عربية،العددان 57-58،(شتاء-ربيع 2012).

16. سفر ،عبد القادر،"**الإنتخابات التشريعية في المغرب 2007**"، *مجلة المستقبل العربي* ، العدد 17، (2008).

17. شحاتة ،دينا&وحيد ،مريم ،"**محركات التغيير في العالم العربي**"،*السياسية الدولية*،السنة 47،العدد 184،(افريل 2011).

18. الصواني ،يوسف محمد ،"**ليبيا بعد القذافي:الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي**"،*المستقبل العربي*،السنة.35،العدد.395،(جانفي 2012).

19. طيفور ،فاروق أبو سراج الذهب،"**النظام السياسي الجزائري:دراسة مقارنة للنظام الجمهوري-الرئاسي،البرلماني،الفرص و البدائل**"،*دراسات إستراتيجية*،العدد.2،(جوان 2006).

20. عروس ،الزبير،"**الانتفاضات العصية":الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية**،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011).

21. عقل ،زياد ، "**عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**"،*السياسة الدولية*،السنة 46،العدد.184،(افريل 2011).

22. علةّ ،مراد،"**الأزمة المالية العالمية:تأمل و مراجعة**"،*بحوث اقتصادية عربية*،العدد 48،(خريف 2009).

23. عوض ،محسن،"**الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي،و الفعل الثوري (2001-2011)**"،*المستقبل العربي*،السنة.34،العدد.388،(جوان 2011).

24. قاضي ،أسامة ،"**إشكالية الديمقراطية و التنمية الإقتصادية في العالم الإسلامي**"،*دراسات إستراتيجية*،العدد الثالث،(فيفري 2007).

25. قسومي،المولدي، **السياسة التنموية في تونس والحوار الاجتماعي**، *التنوير* ،العدد الرابع،(مارس 2009).

26. كربالي ،بغداد،" **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، *العلوم الإنسانية*،العدد الثامن،(جانفي 2005)،

27. كشك ،أشرف محمد ،" **حلف الناتو:من "الشراكة الجديدة "إلي التدخل في الأزمات العربية**"، *السياسة الدولية*،السنة.47،العدد.185،جويلية 2011.

28. لخضاري ،محمد،،" **مصير 36 مليون يقرره خمس الجزائريين فقط**"،*المرصد الديمقراطي*،العدد الأول،السنة الرابعة،(فيفري 2009).

29. لشهب،بديعة،" **الأزمة المالية العالمية:محاولة في الفهم و التجاوز**"، *بحوث اقتصادية عربية*، العدد 52،(خريف 2011).

30. المحجوبي، خالد،" **الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي**"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير*،العدد.06،(2006).

31. محمد ،مسعي،" **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، *الباحث*،العدد.10،(2012)

32. معهد الدراسات المصرفية،"**المشتقات المالية**"،*إضاءات مالية مصرفية*،العدد الثاني،(ديسمبر 2009-جانفي 2010).

33. ميجيا،بولا ،"**الثمن الاقتصادي للربيع العربي:خبز و حرية**"، *العرب الدولية*،العدد.1564،(جوان 2011).
34. ناجي ،عبد النور،"**الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**"،*المستقبل العربي*،العدد.387، (ماي 2011).

III.دراسات غير منشورة:

أ. المذكرات:

1. أعمار ،أبنية جمعة،"**السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية**"، مذكرة *ماجستير*. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، ،قسم العلوم السياسية، 1995/1994.
2. أكلي ،يوسفي محمد، "**آليات الديمقراطية الغربية في ميزان الإسلام (التعددية والأغلبية عيّنتين)**"،مذكرة *ماجستير*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ،قسم الشريعة والقانون،2005/2004.
3. بيوض ،محمد العيد، "**تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية :دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**"،مذكرة *ماجستير*، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010.
4. روابح ،عبد الباقي،"**المديونية الجزائرية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة *دكتوراه*،جامعة الجزائر ،كلية الاقتصاد و علوم التسيير ،قسم علوم التسير،2006/2005 .
5. سيد كبير،احمد،، "**التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية**"،مذكرة *ماجستير*،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية،2010/2009.
6. طعيبة ،أحمد،"**دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي- حالة الجزائر**-"،مذكرة *دكتوراه*،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية،2007.
7. عابد ،شريط ،" **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو -متوسطية** -حالة دول المغرب العربي-"،مذكرة *دكتوراه*،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير /قسم ،علوم التسيير،2003-2004.
8. كريبش ،نبيل،"**دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية**"،مذكرة *دكتوراه*،جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2008/2007.
9. لعسل ، نور الدين،"**دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية**"،*رسالة ماجستير*،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2010/2000

IV.الملتقيات العلمية:

1. بخوش ،مصطفى، *"العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي"*، دبلة عبد العالي وجابر نصر الدين،في الملتقى الدولي الأول حول:**العنف و المجتمع**،جامعة بسكرة،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،9-10 مارس 2003.
2. بورغدة،حسين،*"الأزمة المالية العالمية الأسباب،الآثار و الحلول المقترحة لمعالجتها"*،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:**الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**،جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،20-21/أكتوبر 2009.

3. فياض،محمد خليل،الزائدي ،خالد على ،*"الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام"*،بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول : **الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة** المنعقدة بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 2009/1/20.

V. التقارير:

1. الأمم المتحدة،***حالة و آفاق اقتصاد العالم* 2012** (نيويورك:إصدارات الأمم المتحدة،2013).
2. أوتاي ،مارينا & المعشر، مروان،***"الأنظمة المَلَكِية العربية:فرصة للإصلاح، لمّا تُحقق بعد"*** (بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،ديسمبر 2011).
3. بول ،سالم، كادليك، أماندا ،***"تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"*(بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،جوان 2012).
4. صندوق النقد العربي و أخرون ،" ***التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010*** "(الإمارات العربية الموحدة:صندوق النقد العربي،2010).
5. عاشي،الحسن،" ***وجهة نظر اقتصادية – أخطار الشراكة الأحادية للمغرب العربي مع أوروبا*** " (بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،2010/5/18).
6. ـ،(ـ)*"مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في المغرب العربي"*، ،العدد23(بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،جويلية 2010).
7. ـ،(ـ)، ***التحديات الاقتصادية في تونس***"(بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،ديسمبر 2011).
8. الغرفة التجارية الصناعية السعودية،" **التقرير *الاقتصادي الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية*"** (الرياض،مركز البحوث و دراسات الغرفة التجارية الصناعية ،يناير 2012).
9. مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ،***تحويلات المهاجرين إلى مصر و العالم***،السنة الثانية،العدد.18،(يونيو 2008).
10. منظمة العمل العربية،***"التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية"*** (مصر:منظمة العمل العربية،2012).
11. وزارة التكوين المهني والتشغيل، ***الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017***(تونس: وزارة التكوين المهني والتشغيل،2012).
12. ويري ،فريدريك،"**تحديات بناء الأمن في شرق ليبيا**"(بيروت:مركز كارنيجي للشرق الأوسط،سبتمبر 2012).

VI. أوراق العمل:

1. العربي، صدقي،" **تونس :ثورة المواطنة.. ثورة بلا رأس**"،*ورقة عمل*،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)،ص.1.متحصل عليها من الموقع: http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/6648f2ed-cf04-481e-a95d-5dff10994dc4.pdf،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:22:24.
2. عصام، بن الشيخ،" **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر:مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**" ،*ورقة عمل*،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)،ص ص.1-

2.متحصل عليها من الموقع:-http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/a1cd571d-38a7-44cd-8771-5a50eac43c2c.pdf،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:19.

3. علي فلاح، المناصير، وصفي عبد الكريم، الكساسبة،"**الأزمة المالية العالمية حقيقتها .. أسبابها..تداعياتها .. وسبل العلاج**"*ورقة عمل*، جامعة الزرقاء الخاصة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2009، ص.3. متحصل عليه من الموقع:-http://www.fichier-pdf.fr/2012/01/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf، تم الاطلاع عليه:يوم:2013/03/09،على الساعة:15:56.

4. محمد أيمن عزت ،الميداني،" **الأزمة المالية العالمية : أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري**" *ورقة عمل*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2009،ص.9،متحصل عليه من الموقع: http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/midani.pdf ،تم الاطلاع عليه بتاريخ:2013/1/15،على الساعة:22:00.

5. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،*"***تعديل الدستور في المغرب:إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي؟"**، *ورقة عمل* ،الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(جويلية 2011)، ص.3.متحصل عليها من الموقع:-http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/ee0db215-08e4-4db2-bcf3-063055a5651c.pdf ،بتاريخ:2013/05/29،الساعة:23:06.

VII. روابط الأنترنت:

1. http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1711 ،،بتاريخ:2013/05/31،الساعة:21:47.

2. الاقتصاد التونسي يحتل المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا حسب تقرير"دافوس"،متحصل عليه من الموقع: http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=174477&pg=36،بتاريخ :2011/07/06،على الساعة 23:22.

3. إميل قسطندي ،خوري،" **نظرة شمولية** p.266,**على الاقتصاد المغربي"** *مجلة العلوم الإجتماعية*،(جانفي 2009)،متحصل عليه من الموقع:

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المنتدى الدولي حول :مسارات التحول الديمقراطي،تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً،[تر:** سامح رجب شركة طلال ابو غزالة]،القاهرة، 6/5 جوان 2011،ص.29.متحصل عليه من الموقع: http://www.undp.org.eg/Portals/0/INT%20FORUM/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf،بتاريخ:2013/03//30،الساعة:11:37.

5. جبوري محمد، "**الأزمة المالية العالمية و أثرها محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR**"، ص.8، متاح على الموقع:-http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12.pdf،تاريخ الاطلاع:01 /2013/03، الساعة: 21:38.

6. جريدة الشرق الأوسط،"**حقائق عن إنتاج النفط في ليبيا وصادراتها وزبائنها**"،العدد 11776،2011/02/24،متحصل عليه من الموقع : http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=609643&issueno=11776#.URaIoZuSAws،بتاريخ:2013/02/12،على الساعة:16:00.

7. رالف شامي و آخرون،**ليبيا بعد الثروة :التحديات و الفرص**،واشنطن:صندوق النقد الدولي،2012،ص.3 متحصل عليه من الموقع:http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf ،يوم:2013/02/14،الساعة:19:26.

8. شيماء نعمان ،" ليبيا والناتو ... وحسابات المكسب والخسارة"،مركز التأصيل للدراسات و البحوث،متحصل عليه من الموقع: http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=1248&mot=1

9. صافيناز محمد أحمد،" **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**"،**القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية**،http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

10. عبد الرؤوف، عبادة، عبد الغفار ،غطاس،" **أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008**"،متحصل عليه من الموقع:-http://www.cread-dz.org/cinquante-ans/Communication_2012/ABBADA_GHATTASS.pdf،بتاريخ:2013/06/01،الساعة: 22:43.2

11. **عمر ،العمري**،"*ما مصير ثورة المغرب؟*"،**متحصل عليه من الموقع :، http://maktoob.news.yahoo.com/121146592.html بتاريخ:2013/3/14،الساعة:16:54.**

12. العياشي ،عنصر،"*الحركات الاحتجاجية في الجزائر*"،متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79cf5027-e596-4951-8984-77a575e6e75b،بتاريخ:2013/2/20،الساعة:10:56.

13. الغرفة التجارية الصناعية ،**الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي**،2009،ص.14.متاح على الموقع:http://ebook.riyadhchamber.com/free_download.php?Code=61 ، تاريخ الاطلاع:2013/2/10، على الساعة:14:20.

14. مُعز العبيدي،"**تحديات تمويل الإقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي**"،المنتدى الإقليمي حول "**إقتصاديات الربيع العربي**"،17-1 ديسمبر 2012، البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية)،متحصل عليه من الموقع::http://www.arab-api.org/conf_1212/P3.pdf ،يوم:2013/02/16،الساعة:20:50.

15. المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار و التجارة، "**الواقع و الآفاق المستقبلية للنفط و الغز بالقارة الإفريقية**"، الجماهيرية الليبية،26/25 سبتمبر 2010.

ثانيا:باللغة الأجنبية:

A. Books :

1. Barry Clarke ,Paul & Foweraker ,Joe, ***Encyclopedia of Democratic Thought***(London and New York: Routledge, 2001).
2. Battistilla ,Dario**, *Theories Des Relations International***(France :Science Po Des Presses,2006).
3. Conservative Middle East Council, ***The Arab Spring: Implications for British Policy*** (London : Conservative Middle East Council ,2011).
4. Economides ,Spyros & Wilson ,Peter, ***The Economic Factor in International Relations*** (London : New York, I.B.Tauris Publishers, 2001).
5. Kennedy ,Paul, ***The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000*** (London, Fontana, 1989).
6. Murphy ,Emma C , ***Economic and Political Change in Tunisia From Bourguiba to Ben Ali*(** Great Britain : MACMILLAN PRESS LTD ,1999).

7. Przeworski ,Adam, ***Democracy and The Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America***(Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1991).
8. Sorenson ,George , ***Democracy And Democratization:Processes And Prospects In A Changing World*** (Boulder:West View Press , 1993).
9. The International Bank for Reconstruction and Development, ***Migration and Remittances Factbook 2011***,2nd Edition(Washington DC : The International Bank for Reconstruction and Development, 2011).
10. Waltz ,Kenneth, ***Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*** (New York : NY, Columbia University Press, 1959).
11. Paul, Rivlin**,** ***Arab Economies in the Twenty-First Century***(New York : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009),

B. Periodicals :

1. Abootalebi ,Ali R.**,"Democratization in Developing Countries:1980-1989",***Journal of Developing Area*** ,(29,july 1995).
2. Abu Rumman ,Mohamed Abdullah**," The Impact of Economic Factors on Democratization: Jordan Case ",** *Journal of Advanced Social Research* ,2 (2012).
3. Benchemsi ,Ahmed**,"Morocco: Outfoxing the opposition** ", *Journal of Democracy*,Volume 23, Number 1, January 2012.
4. Brown ,Chris **,"Really Existing Liberalism "and International Order ",**Millennium *Journal of International Studies* ,,(1992).
5. Campante ,Filipe R. & Chor ,Davin**," Why was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring",** *Journal of Economic Perspectives,Volume 26, Number 2,(Spring 2012).*
6. Devin ,Guilleme **,"Que Reste –t-il Du Fonctionalisme International ? Relire David Mitrany(1888-1975)**",*Critique Internationale*,N°.38 ,(Janvier-Mars 2008).
7. Doyle ,Michael W., **The Folly of Protection Is Intervention Against Qaddafi's Regime Legal and Legitimate?** ,*Foreign affairs*,(March 20, 2011).
8. Encarnacion ,Omar G**.,"The Politics of Dual Transition** ",Comparative Politics, (28 july 1996).
9. Fish ,Stephen & Choudhry ,Omar**, "Democratization and Economic Liberalization in the Post-Communist World"**, *Comparative Political Studies* ,40 (2007).
10. Fukuyama ,Francis, **"The End of History**" ,*The National Interest* 16 , Summer 1989.
11. Gasiorowski ,Mark J.,"**Economic Crisis and Political Regime Change:Anevent History Analysis"**, *American Political Science Review*, Vol. 89,No. 4 December 1995.
12. Guo ,Sujian**," Democratic Transition: A Critical Overview"**, *Issues&Studies*, 35, N°.4, (july/August 1999).
13. Haggard ,Stephan &.Kaufman ,Robert R**,"The political economy of democratic Transitions"**,*comparative politics*,vol.29,N°.3,1997
14. Huntington ,Samuel**,"After 20 Years: The Fu€ture of the Third Wave",** *Journal of Democracy, 8,4* (1997).
15. James G. and Johan P.Olsen**,"The New Institutionalism :Organizational Factors in Political Life"**,*American Political Science Review*,78,N°.3,(September 1984).
16. Krasner ,Stephen**, "Structured Causes and Regime Consequences:Regimes as Intervening Variables"**, *International Organization* 36, 2 (1982),
17. Lipset ,Seymour Martin, "**Some Social Requisites of Democracy:Economic Development and Political Legitimacy"** ,*The American Political Science Review* ,Vol.53,N°.1,(1959).
18. March ,Jacob Viner,**" Power Versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries ",***World Politics* I,(1948).
19. Minescu ,Ana-Maria**," The Debt Crisis – Causes and Implications"**, *Petroleum-Gas University of Ploiesti BULLETIN,* Vol. LXIII, No. 2/(2011).

20. Richard ,Josef **,"Democratization In Africa After 1989: Comparative And Theoretical Perspectives" ,** *Comparative Politics* ,Vol. 29, No 3, (April 1997),

21. Strange ,Susan, "**International Economics and International Relations:A Case of Mutual Neglect"**, *International Affairs* 46, 2 (1970).

22. ———(———), "Protectionism and World Politics ",*International Organization*,2 , (1985).

23. Terry Lynn ,Karl& Schmitter ,Philippe C.,**"Modes of Transition In latin America,Southern and Eastern Europe",**International *Social Science Journal*,43,N°.2,(1991).

24. Welsh ,Helga A., **"Political Transition Processes in Central and Eastern Europe",** *Comparative Politics*, 27, (July 1994).

25. Whyte ,Emma**, " Regime Change or Democratization? "** ,*Journal of International Service*, (Fall 2009).

C. Thesis :

1. Mehmetcik ,Hakan , **"The Relationship between Democracy and Economic Growth An Empirical Study for Post-Communist Transition",** *Master's Thesis*, Uppsala Universitet Social Science,2010,

D. Reports :

1. Arieff ,Alexis**, Political Transition in Tunisia,** CRS Report for Congress N°. RS21666, December 16, 2011,p.1.from webcite : http://fpc.state.gov/documents/organization/179579.pdf

2. ——— (———)**, Algeria: Current Issues**, CRS Report N°. RS21532, Congressional Research Service, January 18, 2013,p.7. http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21532.pdf

3. FAO and others, Price Volatility in Food and Agricultural Markets: Policy Responses,Policy Report, June 2011

4. The World bank, economic integration in the maghreb, wachington : The World bank, 2010.

5. African Development Bank and all**,"*African Economic Outlook 2012 ",*** report about North Africa Countries,2012,p.8,available from : http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/PAGES-%20Pocket%20Edition%20AEO2012-EN.pdf,In:30/05/2013,at:11:27.

E. Cites of internet :

1. African Development Bank, '' The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects'', Economic Brief , African Development Bank,11/3/2011,p.3, from web cite : htpp://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/North%20Africa%20Quaterly%20Analytical%20Anglais%20ok_North%20Africa%20Quaterly%20Analytical.pdf ,In :16/2/2013,at :22 :18

2. François ,Isabelle, NATO and the Arab Spring, Transatlantic current No. 1, center for Transatlantic Security Studies October 2011 ,p1. , http://www.ndu.edu/inss/docuploaded/Transatlantic%20Current%201.pdf,In:12/01/2013,at:12:01.

3. http://ourworld.unu.edu/en/oil-price-rises-as-airline-fails

4. http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/april_2012.html

5. http://www.alnap.org/pool/files/ALNAPLessonsFoodPriceCrisis.pdf

6. http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index

7. http://www.globalsherpa.org/arab-countries-revolution-index-ranking

8. Linford (Andrew) , The Economist's "Shoe-Thrower's Index": A Success?, GeoCurrents, April 5, 2011. http://geocurrents.info/geopolitics/the-economists-shoe-throwers-index-a-success.

9. Notaras(Mark) **,** " Oil price rises as airline fails ",OurWorld 2.0,United Nations University,25/1/2010, from :http://www.nytimes.com/2011/02/24/business/24fare.html?_r=0,in :12/04/2013,at :12 : 00.

قائمة المراجع:

10. Ramalingam (Ben) and others**,** "The Global Food Price Crisis: Lessons and Ideas for Relief Planners and Managers", Paper from Active Learning Network for Accountability and Performance,2009,p.3.from web : http://www.alnap.org/pool/files/ALNAPLessonsFoodPriceCrisis.pdf,in:12/05/2013,at11:01.

11. African Development Bank and all, "***Morocco :Country Note ",avalaible From Website :*** http://www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/north-africa/morocco/,In:02/06/2013,at:18:31.

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ- و
الفصل الأول:المنطلقات النظرية و المفاهيمية للعامل الإقتصادي و التحول السياسي	1-45
المبحث الأول:مكانة العامل الإقتصادي في أدبيات العلاقات الدولية	3
المطلب الأول: نظرة عامة حول دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية.	3
الفرع الأول:تساؤلات عامة حول العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية	4
الفرع الثاني:تجاهل العامل الإقتصادي في تحليلات العلاقات الدولية	5
الفرع الثالث:مضامين القوة الإقتصادية	10
المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية.	12
الفرع الأول:تصور مقترب الليبرالية الإقتصادية لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية	13
الفرع الثاني:تصور مقترب القومية الإقتصادية لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية	15
الفرع الثالث:تصور المقترب الماركسي لدور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية	18
المبحث الثاني:دور العامل الاقتصادي في أدبيات التحول الديمقراطي	23
المطلب الأول:مقاربة مفاهيمية للتحول الديمقراطي	23
الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية	24
الفرع الثاني:مفهوم التحول الديمقراطي	26
المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	28
الفرع الأول: المقتربات المهتمة بالبنية	29
الفرع الثاني: مقتربات مهتمة بالمسار او العملية	30
الفرع الثالث: مقتربات مهتمة بالسياق المؤسسي	31
الفرع الرابع: مقتربات الإقتصاد السياسي	33
المطلب الثالث:التصورات المختلفة لمكانة العامل الإقتصادي في أدبيات التحول الديمقراطي	34
الفرع الأول:تصور إيجابي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية	35
الفرع الثاني:التصور السلبي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية	38

الفرع الثالث:تصور شكي للعلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية	39
الفصل الثاني:تأثير الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية	64-102
المبحث الأول:طبيعة التحولات السياسية الراهنة بدول المغرب العربي	48
المطلب الأول: مظاهر التحولات السياسية الراهنة في بلدان المغرب العربي	49
الفرع الأول:الثورة الشعبية في تونس	49
الفرع الثاني:الإنتفاضة في ليبيا	50
الفرع الثالث:الحركات الإحتجاجية في الجزائر و المغرب	52
المطلب الثاني: العوامل المفسرة للتحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغرب العربي	54
الفرع الأول:الطفرة الشبابية	54
الفرع الثاني:التهميش الإقتصادي و الإجتماعي	55
الفرع الثالث:غياب الحريات السياسية	56
المطلب الثالث: مخرجات التحولات السياسية الحالية بالدول المغاربية	59
الفرع الأول: مسار إنهيار النظام و الدخول في المرحلة الإنتقالية (تونس و ليبيا)	59
الفرع الثاني: مسار الإصلاح السياسي و الدستوري في المغرب و الجزائر	65
المبحث الثاني:إنعكاسات الوضع الإقتصادي العالمي على التحولات السياسة الحاصلة بالمنطقة المغاربية	72
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية.	72
الفرع الأول:طبيعة الأزمة المالية العالمية	72
الفرع الثاني:الأسباب المفسرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008	74
الفرع الثالث:تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي و إقتصاديات البلدان المغاربية	77
المطلب الثاني:أزمة إرتفاع أسعار الغذاء العالمية.	85
الفرع الأول:أسباب ارتفاع أسعار الغذاء:	87
الفرع الثاني: تأثير إرتفاع أسعار الغذاء على الدول العربية و إجراءات تعاملها مع الأزمة	88
المطلب الثالث:أزمة الديون السيادة في منطقة اليورو.	90
الفرع الأول: جذور أزمة الدّيون السّيادية في منطقة اليورو	91
الفرع الثاني:تداعيات الأزمة على الإقتصاد الأوربي و إقتصاديات بلدان المغرب العربي	95
الفصل الثالث:الوضع الإقتصادي للبلدان المغاربية و دوره في التحولات السياسية الحالية	103-146
المبحث الأول:السمات العامة لإقتصاديات بلدان المغرب العربي.	105
المطلب الأول:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد الجزائري.	105

المطلب الثاني:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد التونسي.	111
المطلب الثالث:الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد المغربي.	118
المطلب الرابع: الوضع الإقتصادي العام للإقتصاد الليبي.	120
المبحث الثاني: تفسيرات العامل الإقتصادي للتحولات في تونس،الجزائر،المغرب	124
المطلب الأول: الإرتفاع المطرد لنسب البطالة .	124
المطلب الثاني: إنخفاض نوعية الوظائف و إنتشار القطاع غير الرسمي.	132
المطلب الثالث: إنتشار الفقر و الفوارق المناطقية.	134
المبحث الثالث:دور العامل الإقتصادي في التدخل الأجنبي في ليبيا	137
المطلب الأول: إمكانات ليبيا النفطية	137
المطلب الثاني: خصائص النفط الليبي.	140
المطلب الأول: خلفية و أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا.	141
الخاتمة	147
قائمة المراجع	151
فهرس المحتويات	162
فهرسة الجداول و الأشكال	166

فهرست الجـداول و الأشكـال:

أولا:الجـداول	
الجدول(1): تصنيف البلدان الأوربية،البلدان الناطقة بالإنجليزية و بلدان أمريكا اللاتينية من خلال درجة إستقرار الديمقراطية.	36
الجدول(2): أهم الدراسات التي أجريت حول لتوضيح العلاقة بين الديمقراطية و النمو الإقتصادي	43
الجدول (3): الشروط المساعدة لإقامة الديمقراطية	44
الجدول (4): يبين نسب العجز في موازين الدول الأوربية	92
الجدول (5):يوضح أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية للاقتصاد الجزائري	110
الجدول (6):يوضح أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية للاقتصاد التونسي	112
الجدول (7):يوضح أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية للاقتصاد المغربي	119
الجدول (8):يبين مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الليبية	122
الجدول (9):بطالة الشباب في المغرب العربي (2008)	125
الجدول(10):توزيع مناصب العمل حسب جنسيات الدول المستثمرة في تونس إلى غاية 2008	129
الجدول (11:يظهر عدد الوظائف الناتجة عن الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب حسب القطاعات	131
الجدول (12):مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة في الجزائر	133
ثانيا:الأشكـال	
الشكل(1):النمو الإقتصادي باعتباره أحد عوامل التحول إلى الديمقراطية	37
الشكل(2):يوضح إمكانيات قيام الإضطراب في العالم العربي حسب مجلة الإيكونوميست	57
الشكل(3):مراحل تطور أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية	74
الشكل(4):أسعار الفائدة القيادية للبنوك المركزية للولايات المتحدة الأمريكية	76
الشكل(5):الخطوات العملية للتو ريق المالي	76
الشكل(6):يوضح تطور معدلات الفائدة و أسعار السكنات	77
الشكل(7):يوضح تطور أسعار النفط خلا الفترة من 2005-2010	80
الشكل(8):يبين تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و ليبيا	80
الشكل(9):يوضح معدلات نمو الناتج الداخلي الخام لتونس و المغرب خلال الفترة 2003-2011	82
الشكل(10):يوضح تطور صادرات تونس و المغرب خلال الفترة 2006-2010	82
الشكل(11):يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول المغاربية 2004-2009	83
الشكل(12):يوضح تطور تدفقات تحويلات المهاجرين إلى كل من المغرب و تونس خلال الفترة 2003-2010	85

الشكل(13):أسعار الغذاء العالمية ومعيار الأزمة (1960-2012)	86
الشكل(14):يوضح تطور قيمة الصادرات و الواردات الزراعية العربية	89
الشكل(15):يبين حجم الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة في الإقتصاد اليوناني	93
الشكل(16):نسبة الديون الحكومية و الميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منطقة اليورو عام 2010	93
الشكل(17):نسبة الدين و ميزان الحساب الجاري الفعلي و المتوقع من الناتج المحلي الإجمالي لليونان	94
الشكل(18):صادرات وواردات منطقة اليورو خلال الفترة (2007-2011).	95
الشكل(19):معدل البطالة في بعض دول منطقة اليورو 2010	96
الشكل(20):يوضح حالة ضعف عامة و التوقعات غير واضحة لمستقبل الاقتصاد الدولي	97
الشكل(21):يوضح حجم التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية و التكتلات الاقتصادية العالمية	98
الشكل(22):يوضح التبادل التجاري بين المغرب العربي و الإتحاد الأوربي 2008	99
الشكل(23):يوضح حجم تدفق تحولات المهاجرين إلى البلدان المغاربية	99
الشكل(24):نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للاقتصاد الجزائري	110
الشكل(25):يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لتونس	112
الشكل(26):يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لتونس	119
الشكل(27):يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد ليبي	123
الشكل(28):يوضح تطور معدلات البطالة في البلدان المغاربية الثلاث	125
الشكل(29):يوضح تطور نسب البطالة بين الشباب المتعلمين تعليما عاليا	126
الشكل (30):يوضح تطور نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في تونس	127
الشكل (31):تطور أحداث الشغل و طلبات الشغل الإضافية	128
الشكل(32):تطور إحداثات الشغل و طلبات الشغل الإضافية بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي	128
الشكل (33): حالة الوظائف في صناعة النسيج و الملابس الجاهزة و السياحة و المنسوجات في تونس	133
الشكل(34):يوضح نسب الفقر في المناطق التونسية بالمقارنة مع تونس العاصمة 2000 و 2004	136
الشكل (35):يوضح توزيع الإنتاج العربي من النفط الخام بحسب الدول العربية عام 2010	137
الشكل(36):يوضح توزيع احتياطات النفط الخام في القارة الإفريقية	138
الشكل(37):يوضح انهيار أسعار النفط	139
الشكل (38):يوضح إرتفاع أسعار النفط نتيجة الإضطرابات في ليبيا	139

ملخص الدراسة باللغة العربية

تحاول الدراسة التي بين أيدينا معالجة و تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الإقتصادية في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،حيث بدأت أولا بمحاولة إكتشاف الدور الذي لعبه العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية و إنتهت إلى أنه لعب دور متذبذب في تفسير الأحداث الدولية و إختلفت مكانته التفسيرية من فترة إلى أخرى.كما سعت بعدها إلى محاولة فهم العلاقة بين العامل الإقتصادي و التحول الديمقراطي،فتوصلت إلى أن هناك عدم إتفاق حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

سعت بعدها الدراسة لبحث تأثير الوضع الإقتصادي العالمي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية ،من خلال أولا التطرق لطبيعة التحولات السياسية التي تمر بها البلدان المغاربية و التي و إن تشابهت في أسبابها و دوافعها ،إلا أنها اختلف في مسارها و مخرجاتها و هذا راجع إلى خصوصية كل دولة على حدى،بعدها تعرضت الدراسة للوضع الإقتصادي العالمي الذي شهد العديد من الأزمات الإقتصادية على غرار الأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و التي كان لها تأثير نوعا ما على دول المنطقة المغاربية و هو ما تحاول الدراسة في هذه النقطة اكتشافه.

لتحديد مكانة العوامل الإقتصادية في فهم ما يحدث من تحولات على مستوى البلدان المغاربية ، قامت الدراسة بمسح لهذه العوامل ،و توصلت إلى أن هذه العوامل تساعد على التفسير من خلال تفسيرها لما حدث في تونس و الجزائر و المغرب بناء على متغير البطالة و التهميش و تآكل الطبقة الوسطى وإنتشار الفوارق المناطقية التي يمكن أن تشكل مفاتيح لفهم التطورات الحاصلة في هذه الدول،و من خلال تفسيرها للتدخل الدولي بقيادة حلف الناتو في ليبيا و عدم تدخله في دول أخرى عرفت نفس الظروف على غرار مصر و سوريا و تونس.

كنتيجة نهائية،أثبتت الدراسة قدرة العوامل الإقتصادية على تفسير التحولات التي تمر بها المنطقة المغاربية،فمن خلال تفاعل البيئة الإقتصادية العالمية مع الوضع الإقتصادي المحلي للبلدان المغاربية يمكن الحصول على فهم هام للتحولات السياسية الراهنة التي تمر بها المنطقة المغاربية.

الكلمات المفتاحية للدراسة:العامل الإقتصادي،التحولات السياسية،الأزمة المالية العالمية،أزمة الديون السيادية، للبطالة،الفقر،إنخفاض نوعية الوظائف ،إنتشار القطاع غير الرسمي و التدخل الأجنبي.

Summary of the study in English

Trying to study in our hands treatment and demonstrate the role that could be played by economic factors in the transformation of the current political Maghreb region , where the first began trying to discover the role played by the economic factor in international relations and concluded that he played the role of wobbling in the interpretation of international events and differed stature explanatory from one period to another . then also sought to try to understand the relationship between the economic and democratic transformation , فتوصلت that there is a lack of agreement on the nature of the relationship between the two variables .

Sought after study to examine the impact of the global economic situation in the transformations of the current political Maghreb region , through the first address to the nature of the political transformations experienced by the countries of the Maghreb and that and that were similar in their causes and motives , but they differed on track and outputs , and this is due to the specificity of each State separately , then came the study of the global economic situation , which has seen many economic crises such as the global financial crisis and the sovereign debt crisis in the euro zone , which had the effect of somewhat on the Maghreb countries in the region and it is what you are trying to study at this point is detected.

To determine the status of economic factors in understanding what is happening transformations at the level of the Maghreb countries , the study scans of these factors, and concluded that these factors help to the interpretation of the interpretation of what happened in Tunisia , Algeria and Morocco based on variable unemployment and marginalization and erosion of class Central and the spread of the regional differences that could form the keys to understand the developments in these countries , and through its interpretation of international intervention led by NATO in Libya and non- interference in other countries knew the same conditions such as Egypt , Syria and Tunisia.

As a final result , the study proved the ability of economic factors on the interpretation of the transformations experienced by the Maghreb region , it is through the interaction of global economic environment with the local economic situation of the Maghreb countries can be important to get an understanding of the current political transformations experienced by the Maghreb region.

Keywords of the study: the economic factor, political transitions, the global financial crisis, the crisis of sovereign debt, unemployment, poverty, low quality jobs, the spread of the informal sector and foreign intervention.